

جامعة اليرموك
مركز الدراسات الإسلامية

السياسة النقدية في الإسلام

إعداد

حسين علي يوسف بني هاني

سنة التخرج ١٤١٠ هـ - ١٩٨٩ م

السياسة النقدية في الإسلام ٩٧

إعداد

حسين علي اليوسف بلي هاني

بكالوريوس تجارة - بيروت العربية ١٩٧٢
دبلوم الدراسات الإسلامية - القاهرة ١٩٨١

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة
الماجستير في الاقتصاد الإسلامي

لجنة المناقشة

الدكتور راضي البدور
الدكتور زكريا القطاه
الدكتور رياض المومني
الدكتور محمد عقله

(رئيساً)
(عضواً)
(عضواً)
(عضواً)

م. د. محمد عبد الله

بسم الله الرحمن الرحيم

"من اتبع هواي فلا يفل ولا يشقى، ومن اعرض عن
ذكرى فان له معيشة ضلکا وحشره يوم القيامة اعمى"
(طه : ١٢٢ - ١٢٤)

المقدمة

أهداف البحث:-

يهدف هذا البحث الى إبراز المفاهيم الإسلامية الخاصة بالنقود والسياسة النقدية في النظام الاقتصادي الإسلامي، بأسلوب علمي معاصر، بالإضافة الى استخلاص أوجه التفرد والخلاف بين النظام الاقتصادي الإسلامي وبين ما سواه من نظريات البشر. القاصرة دائما عن بلوغ حد الكمال - الذي اتسم به المنهج الإلهي في كافة الجوانب بما فيها الجانب الاقتصادي مما يساعد بالتالي على إبراز وتوضيح بعض جوانب النظرية الإسلامية، في المجالات الاقتصادية المختلفة، كما يهدف هذا البحث الى تقديم تصور لسياسة نقدية، يمكن تطبيقها وفقا لاحكام الشريعة الإسلامية.

مبورات البحث:-

تعود اسباب إختياري لموضوع البحث الى الأمور الآتية :-

- ١ - عدم كفاية المراجع الاقتصادية التي بحثت موضوع السياسة النقدية في الإسلام بشكل مستقل، سواء كانت تلك المراجع باللغة العربية أو باللغات الأجنبية .
- ٢ - تزايد أهمية السياسة النقدية، ابتداء من أوائل القرن العشرين، الذي اتسم بظهور العديد من المشاكل النقدية والعالية، والتي كان لها أكبر الأثر على مختلف قطاعات الاقتصاد .
- ٣ - إجابة على ما يثار من تساؤلات عن مدى قدرة الشريعة الإسلامية على تقديم البديل الكامل للسياسة النقدية الربوية السائدة في معظم اقطار العالم الإسلامي.

منهج وخطة البحث:-

والمنهج الذي تم اتبعه في هذا البحث بعد ابراز المفاهيم الإسلامية الخاصة بالنقود والسياسة النقدية، واستخراجها من المصادر الإسلامية المختلفة، تقديم البدائل الإسلامية في إطار الاحكام الشرعية، معتمداً في ذلك على مراجع وابحاث عدد من المفكرين المسلمين المعاصرين، مثل: محمد عمر شابرأ في كتابه نحو نظام نقدي عادل، ومحمد نجات الله صديقي في كتابه البنك اللاربوي في الاسلام، وفي بحثه 'المصارف المركزية في إطار العمل الاسلامي، وبحثه النظام المصرفي اللاربوي، ومعيد الجارحي في بحثه نحو نظام نقدي ومالي اسلامي، وملذر قحف في كتابه الاقتصاد الاسلامي والزبير اقبال وعباس ميراخور في بحثهما البنوك الإسلامية (Islamic Banking)، ومراجع الفكر الاقتصادي المعاصر الاخرى المثبتة في قائمة المراجع حيث قمت بجمع ما تبعثر وتناثر وتفرق، ثم قمت بتوضيح وتبسيط ما هو غامض من مفاهيم ومصطلحات، وتقديم تصور لسياسة نقدية يمكن ممارستها وفق احكام الشريعة الإسلامية.

وقد استوجب الكلام عن السياسة النقدية في الإسلام توضيح مفهوم السياسة النقدية في اللغة والاصطلاح الشرعي، والفكر الاقتصادي الوضعي المعاصر، وشرعية تدخل الدولة في شؤون الافراد وعلى الاخص الشؤون الاقتصادية.

ثم اوردت فصلاً مستقلاً لتطور انواع النقود ووظائفها في الفكر الاقتصادي الوضعي المعاصر، وفصلاً آخر لتطور انواع النقود في الاسلام ووظائفها في الفكر الاقتصادي الاسلامي، وقد اقتضت عند بحث تطور انواع النقود في الإسلام على تطور انواع النقود في صدر الإسلام وعهد بني أمية لأن هذه الفترة قد شهدت تعريب واسلمة النقود في الدولة العربية الإسلامية، كما شهدت استقرار قيمة النقود وثبات سعر الصرف بشكل عام، وخاصة إذا ما قارنا تلك الفترة بالفترات اللاحقة، ولما كانت النقود الورقية غير معروفة لدى فقهاء السلف أصبح من الواجب بيان حكم النقود الورقية في الشريعة الإسلامية.

ثم وبعد ذلك افردت فصلا مستقلا لبيان الاهداف التي تسعى السياسة النقدية في الاسلام لتحقيقها، ولما كان لابد من استخدام مجموعة من الادوات لتحقيق اهداف السياسة النقدية، اصبح من الواجب توضيح الادوات التي يمكن للسلطات النقدية في الاسلام ان تستخدمها وقد بينت ذلك في فصل مستقل، ولبيان فعالية السياسة النقدية في الاسلام قمت بافراد فصل مستقل لتوضيح العلاقة بين السياسة النقدية والسياسة المالية، والعلاقة بين السياسة النقدية والدخل القومي.

ولما كان المصرف المركزي هو المؤسسة المسؤولة عن وضع وتنفيذ السياسة النقدية للدولة في اغلب دول العالم. رايت من الواجب افراد فصل مستقل له، حيث تناولت في هذا الفصل نشأة المصارف المركزية ووظائفها في الفكر الاقتصادي المعاصر، ونشأة المصارف المركزية الإسلامية، وادوات تنفيذ سياسات المصرف المركزي في النظام الاسلامي.

وفي الوقت الحاضر ولما اتجهت بعض اقطار العالم الاسلامي نحو اسلمة نظامها النقدي والمصرفي. رايت من الواجب افراد فصل مستقل لخطوات اسلمة النظم النقدية والمصرفية وتجارب اسلمة النظم النقدية والمصرفية في كل من باكستان و إيران.

وفي نهاية البحث قمت بعرض موجز لاهم النتائج التي امكنني التوصل اليها، تحت عنوان الخاتمة. وبناء على هذا المنهج المحدد للسير في هذه الدراسة فقد قمت بتقسيم موضوع البحث الى الفصول التالية :-

الفصل الاول: بعنوان	مفهوم السياسة النقدية
الفصل الثاني: بعنوان	تطور أنواع النقود ووظائفها في الفكر الاقتصادي المعاصر
الفصل الثالث: بعنوان	تطور انواع النقود ووظائفها في الفكر الاقتصادي الإسلامي

الفصل الرابع : بعنوان
اهداف السياسة النقدية في
الاسلام

الفصل الخامس: بعنوان
ادوات السياسة النقدية في
الاسلام

الفصل السادس: بعنوان
علاقة السياسة النقدية
بالسياسة المالية، وعلاقة
السياسة النقدية بالدخل القومي

الفصل السابع : بعنوان
المصارف المركزية

الفصل الثامن: بعنوان
خطوات اسلمة النظم
النقدية والمصرفية، وتجارب
اسلمة النظم النقدية والمصرفية
في كل من باكستان و ايران

في نهاية هذا العرض لا يفتونني ان الود بجهد من سبقني في بحث موضوعات
تتعلق بالنقود والسياسة النقدية من مفكرين قدامى ومعاصرين جزاهم الله خير
الجزاء .

وفي الختام فاني لا ادعي انني اتيت في بحثي هذا بما لا جديد بعده،
وانما هو تمهيد لبعض مراحل الطريق، راجيا من الله الذي لا يسال سواه ، ان
يوفقنا جميعا لكل عمل خالص لوجهه الكريم وله الحمد او لا واخيرا .

الفصل الأول

مفهوم السياسة النقدية وشرعية تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية .

مفهوم السياسة اللقديية في اللغة

السياسة لغة :-

من معاني كلمة السياسة في اللغة العربية : القيام على الشؤ بهما
يُملحه، يقال : ساس الأمر سياسةً قامُ به ، وسَّسَ القوم : جعلوه يسوسهم ، بمعنى
دبَّروهم وتولى أمرهم ، وسَّسَ فلان أمر بني فلان : أي كلف سياستهم ، وسَّسَ الرجل
أمر الناس إذا مُلِّكَ أمرهم (١) .

١ - ابن منظور، لسان العرب، ج٦، دار صادر، بيروت، بدون تاريخ ص ١٠٨،
وسيرد هذا المصدر فيما يلي بالصورة التالية :- ابن منظور، لسان العرب،
ج١، ص/ المنجد في اللغة والأعلام، دار المشرق، بيروت، ط(٣٠)، ١٩٦٠،
ص٣٦٣، وسيرد هذا المصدر فيما يلي بالصورة التالية :- المنجد في اللغة
والأعلام، ص/ إبراهيم انيس، عبد الحليم منتصر، عطية الصوالحي، محمد خلف
الله احمد / المعجم الوسيط ج "١" ط(٣)، مجمع اللغة العربية، القاهرة
١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م، ص٤٦٣، وسيرد هذا المصدر فيما يلي بالصورة التالية :-
إبراهيم انيس ورفاقه، المعجم الوسيط، ج١، ص

النقد لغة :-

ومن معاني كلمة النقد في اللغة العربية أيضا : إن النقد ما يعطي من الثمن معجلا وهو أيضا خلاف النسيئة، والنقد والتلقاد تمييز الدراهم، وإخراج الزيف منها، كما تطلق كلمة النقد على المسكوك من الذهب والفضة، والنقدان : الذهب والفضة (١) .

على ضوء ما تقدم يمكننا القول بأن السياسة النقدية في اللغة تعني :-

تدبير وإدارة أمر النقود والتصرف فيها بما يصلح أمرها .

-
- ١ - ابن منظور، لسان العرب، ج ٢/ص ٤٣٥ . المعجم في اللغة والاعلام ص ٨٢٠
إبراهيم اليسر ورفاقه، المعجم الوسيط، ج ٣، ص ٩٤٤
ويروي أن السبب في تسمية قطع النقود بالنقود، إن الأولين كانوا يصورون على الدراهم رأس "النقد"، وهو نوع من العلم لطيف الجسم، نحيمه صغير الأرجل، ثم عرفت الدراهم بهذه الصورة، ثم أطلقت الكلمة المذكورة على الأموال جميعها من أي نوع كانت (أحمد الشرباصي، المعجم الاقتصادي الإسلامي، دار الجيل، بيروت ١٤٠١ هـ ١٩٨١ م، ص ٤٦٦ - وسيرد هذا المرجع فيما يلي بالصورة التالية :- أحمد الشرباصي المعجم الاقتصادي الإسلامي، ص)

مفهوم السياسة النقدية في الاصطلاح الشرعي

السياسة في الاصطلاح الشرعي:-

عرف ابن عقيل السياسة بأنها: "ما كان من الأفعال بحيث يكون معه الناس أقرب إلى الصلاح، وأبعد عن الفساد، وإن لم يشرعه الرسول صلى الله عليه وسلم، ولا نزل به وحى". (١)

ومعرفة بعض العلماء المسلمين المعاصرين بأنها:

"اسم للأحكام والتصرفات التي تدار بها شؤون الأمة في حكومتها وتشريعها وقضائها وفي جميع سلطاتها وعلاقاتها بغيرها من الأمم، أي أنها كل النظم والتشريعات التي تأسس بها الأمة في الداخل والخارج سواء في ذلك ما يتعلق بسياسة الأمة قضائياً وما يحدد تصرف الأمة في الشؤون الخارجية لها في حدود ما رسمه الشرح الإسلامي" (٢)

١- ابن قيم الجوزية، اعلام الموقعين، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ج٤، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م، ص ٣٧٣ وسيرد هذا المصدر فيما يلي بالصورة التالية:-

ابن قيم الجوزية، اعلام الموقعين، ج، ص،
ابن قيم الجوزية، الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، تحقيق محمد حامد الفقي دار الكتب العلمية، بيروت، بدون تاريخ ص ١٣، وسيرد هذا المصدر فيما يلي بالصورة التالية:-
ابن قيم الجوزية، الطرق الحكمية، ص

٢- احمد الحصري، السياسة الاقتصادية والنظم المالية في الفقه الاسلامي، دار الكتاب العربي، ط (١) بيروت ١٤٠٧هـ- ١٩٨٦م، ص ١٢، وسيرد هذا المرجع فيما يلي بالصورة التالية:-

احمد الحصري، السياسة الاقتصادية والنظم المالية في الفقه الاسلامي، ص

كما عرفت ايضاً بأنها :

"تدبير الشؤون العامة للدولة الإسلامية بما يكفل تحقيق المصالح ودفع المضار، مما لا يتعدى حدود الشريعة، و اصولها الكلية، وإن لم يتفق، وأكوال الائمة المجتهدين. وبعبارة أخرى هي متابعة السلف الاول في مراعاة المصالح، ومسايرة الحوادث، والمراد بالشؤون العامة للدولة كل ما تطلبه حياتها من نظم - سواء اكانت دستورية ام مالية ام تشريعية ام قضائية ام تنفيذية، وسواء اكانت من شؤونها الداخلية ام علاقتها الخارجية - فتدبير هذه الشؤون والنظر في اسسها ووضع قواعدها بما يتفق و اصول الشرع هي السياسة الشرعية". (١)

النقد في الاصطلاح الشرعي:-

النقد ان في عرف الفقهاء: الذهب والفضة: أو الدنانير والدراهم وذلك من باب الإطلاق، كما سمي الذهب والفضة بالحجرين والدورم والدينار: الغنائين، والبيض كنفاية عن الدراهم، والصفر كنفاية عن الدنانير. (٢)

كما أطلق "ابو الفضل جعفر بن علي الدمشقي على النقد اسم "المال العام" وعرفه بأنه:-

"شيء يضمن به جميع الاشياء، ويعرف به قيمة بعضها من بعض" (٣)

١- عبد الوهاب خلافة السياسة الشرعية في الشؤون الدستورية والخارجية والمالية، دار القلم، الكويت، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، ص ٣٠ وسيرد هذا المرجع فيما يلي بالمرة التالية:- عبد الوهاب خلافة، السياسة الشرعية، ص

٢- أحمد الشريامي، المعجم الاقتصادي الإسلامي، ص ٤٦٦ .

٣- ابو الفضل جعفر بن علي الدمشقي، الإشارة إلى محاسن التجارة، تحقيق: فهمي سعد ط (١)، دار الفخاء للطباعة والنشر، بيروت ١٤٠٢هـ - ١٩٨٣م، ص ٢٠

وعترفه احد المفكرين المسلمين المعاصرين بانه :-

"الشبه الذي اصطلح الناس على جعله ثمنًا للسلع وأجرة للجهود والخدمات سواء اكان معددا ام غير معدن وبه تقاس جميع السلع وجميع الجهود والخدمات" (١)

وبناء على تحديدنا لمفهوم كل من السياسة، والنقد في الاصطلاح فيما سبق، نستطيع ان نعرف السياسة النقدية في الاصطلاح الشرعي بأنها :-

مجموعة الاجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة الاسلامية لتنظيم وإدارة شؤون النقد، بشرط ان تكون تلك الاجراءات والتدابير متفقة مع احكام الشريعة الاسلامية.

مفهوم السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي الوضعي المعاصر

السياسة في الفكر الوضعي المعاصر :-

عرفت السياسة بأنها :-

"تدبير امر عام، في جماعة ما، تدبيراً يغلب فيه معنى الإحسان" (٢).

وعرفت بأنها :-

"تدبير امور الناس بما لا يعتمد اساساً على الوحي السماوي أو أي مصدر

من مصادر الشريعة السماوية" (٣)

١ - عبد القديم زلوم، الاموال في دولة الخلافة، ط (١) دار العلم للملايين،

بيروت، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م ص ١٩٩

٢ - الهيئة المصرية العامة للكتاب، معجم العلوم الاجتماعية، القاهرة،

١٩٧٥، ص ٣٢٧، وسيرد هذا المرجع فيما يلي بالصورة التالية :- معجم

العلوم الاجتماعية، ص

٣ - احمد الحصري، السياسة الاقتصادية والنظم المالية في الفقه

الإسلامي، ص ١٣

النقد في الفكر الوضعي المعاصر :-

عرفت النقود في الفكر الاقتصادي المعاصر بتعاريف متعددة منها :-

"النقود كل وسيط للمبادلة، ووحدة للحساب، يتمتع بقبول عام في الوعاء بالتزامات" (١).

ومنها :-

"النقود عبارة عن سلعة وسيطة يتبادلها الأشخاص، للحمول على حاجاتهم من السلع أو الخدمات، وتتميز بأنها ذات قوة شرائية عامة، أي أنه يجوز لأي شخص، وفي أي وقت أن يستخدمها في الحصول على حاجاته من السلع أو الخدمات، كما أنه من واجب أي شخص وفي أي وقت أن يقبلها في مقابل السلع أو الخدمات التي يقدمها للآخرين، وبهذا أصبحت النقود معيارا لقيم جميع الأشياء التي يمكن تبادلها" (٢)

ومنها أيضا :-

"الشئ الذي يلقي قبولاً عاماً في التداول وتستخدم وسيطاً، ومقياساً للقيم، ومستودعاً لها، كما تستخدم وسيلة للمدفوعات أو لأجله" (٣)

١ - محمد زكي الشافعي، مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٠، ص ١٩، وسيرد هذا المرجع فيما يلي بالصورة التالية :-
محمد زكي الشافعي، مقدمة في النقود والبنوك، ص

٢ - أحمد عطية الله، القاموس السياسي، ط (٢)، دار النهضة العربية، بيروت ١٩٦٨، ص ٦٦٢، وسيرد هذا المرجع فيما يلي بالصورة التالية :-
أحمد عطية الله، القاموس السياسي، ص

٣ - إسماعيل محمد هاشم، مذكرات في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٦، ص ١٤، وسيرد هذا المرجع فيما يلي بالصورة التالية :-
إسماعيل هاشم، مذكرات في النقود والبنوك، ص

كما عرفت ايضا بانها :-

"المقابل المادي لجميع الانشطة الاقتصادية، وهي الوسيلة او الاداة التي تمنح لصاحبها القوة الشرائية، التي تمكنه من إشباع حاجاته، كما انها من الناحية القانونية، تمثل الاداة التي تمكنه من سداد التزاماته، ومن هذا المنطلق فهي الاصل النقدي الوحيد الذي يملك قوة إجبار ومقبول لا قبول لا عاما في جميع النظم الاقتصادية، سواء المتقدمة او المتخلفة، فضلا عن كونها املا كامل السيولة، يتمتع بقوة اقتصادية تسمح له بان يكون وسيطا للتبادل، واداة لسداد الالتزامات الاجلة وهذا ينبع من كونها مستودعا للقيمة، واخيرا يمكن للوحدات الاقتصادية ان تستخدمها كمقياس للقيمة" (١).

وعرفت ايضا بانها :-

"اي شيء جرى العرف او القانون على استخدامه في دفع ثمن السلع والخدمات، او في تسوية الديون بشرط ان يكون ذلك الشيء مقبولا عاما لدى الافراد، وبلا تردد او استلزام" (٢)

مفهوم السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي الوضعي المعاصر :-

عرفت السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي بتعاريف متعددة منها :-

١- سهير السيد حسن، النقود والتوازن الاقتصادي مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، ١٩٨٥، ص ٥٠، وسيرد هذا المرجع فيما يلي بالمورة التالية، سهير السيد حسن، النقود والتوازن الاقتصادي، ص

٢- عبدالرحمن زكي ابراهيم، مقدمة في اقتصاديات النقود والبنوك، دار الجامعات المصرية، الاسكندرية، بدون تاريخ، ص ٣٣ وسيرد هذا المرجع فيما يلي بالمورة التالية :-

في اقتصاديات النقود والبنوك، ص

"إجراءات تتخذها السلطات النقدية، بهدف التأثير في كمية النقود المتداولة، وفي حجم الائتمان، وفي حجم الإنفاق القومي (إنفاق الأفراد، والشركات، والهيئات، والحكومة) سواء في أغراض الاستثمار أو الاستهلاك" (١).

ومنها:

"مجموعة الإجراءات والترتيبات التي تتخذها الدولة، في إدارة النقد والائتمان، وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد" (٢)

ومنها أيضا:-

"مجموعة الإجراءات المتعمدة للحكومة، أو للسلطات النقدية لإدارة عرض النقود، وسعر الفائدة، وذلك بهدف التوظيف الكامل والمحافظة عليه بدون التضخم" (٣)

١- حسن محمود إبراهيم، مبادئ النظرية الاقتصادية، ط (١) دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٦٩، ص ٤٤٤، وسيرد هذا المرجع فيما يلي بالصورة التالية:-

حسن إبراهيم، مبادئ النظرية الاقتصادية، ص

٢- شوقي احمد دنيا، تمويل التنمية في الاقتصاد الإسلامي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط (١)، ١٩٨٤، ص ٥٩٣، وسيرد هذا المرجع فيما يلي بالصورة التالية:-

شوقي دنيا، تمويل التنمية في الاقتصاد الإسلامي، ص

٣- سامي خليل، النظريات والسياسات النقدية والمالية، شركة كازمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، ١٩٨٢، ص ٦٦٥، وسيرد هذا المرجع فيما يلي بالصورة التالية:-

سامي خليل، النظريات والسياسات النقدية، ص

كما عرفت أيضا بأنها :-
"مجموعة الإجراءات والتدابير المتعلقة بتنظيم عمليات الإصدار النقدي والرقابة على الائتمان، بحيث لا يمكن الفصل بين النقد والائتمان في التأثير الذي تمارسه السياسة النقدية على حركات الأسعار" (١)

على ضوء ما تقدم يمكننا القول بأن السياسة النقدية :

مجموعة الإجراءات والترتيبات التي تتخذها السلطات النقدية لإدارة كمية النقود وتنظيم عملية إصدارها، بما يكفل سرعة وسهولة تداول وحدة النقود، وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد الوطني، لتحقيق أهداف معينة .

شرعية تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية :-

الآن وبعد أن انتهينا من تحديد مفهوم السياسة النقدية في اللغة والاصطلاح، والفكر الاقتصادي المعاصر، التقل الذي الكلام عن شرعية تدخل الدولة في شؤون الأفراد وعلى الأخص الشؤون الاقتصادية، بمعنى إلى أي مدى يسمح للحاكم المسلم أن يتخذ الإجراءات والتدابير التي تمكن الدولة من إدارة شؤون النقد والتحكم في عرضه، والتدخل في طرق استثمار الأفراد لأموالهم .

يقول أبو يوسف مخاطباً هارون الرشيد :-

"وأعمل بما ترى أنه أطع للمسلمين وأعم نفعاً لعاصمتهم وعامتهم وأسلم لك في دينك إن شاء الله تعالى" (٢)

١ - غازي عناية، التنظيم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، ص ١٤٥، وسيرد هذا المرجع فيما يلي بالصورة التالية :-
غازي عناية، التنظيم المالي، ص

٢ - أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم، الخراج، دار المعرفة بيروت، بدون تاريخ،

وهذا يعني ان كل مايؤدي الى جلب المصالح والمنافع للناس ويدراً عنهم
المفاسد والمضار، يجب على الحاكم المسلم ان يقوم به، لان الشريعة مبنيه على
تحقيق المصالح ودرء المفاسد، وفي هذا يقول الامدي:-(١)

"المقصود من شرع الحكم اما جلب مصلحة او دفع مضرة او مجموع الامرين بالنسبة
الى الجهد، لتعاليى الرب تعالى عن الضرر، والالتفاف، وربما كان ذلك مقصودا
للعبد لانه ملائم له، وموافق لنفسه، ولذلك اذا خير العاقل بين وجود ذلك
وعدمه، اختار وجوده على عدمه"

كما فصل القول في مسألة تدخل الدولة في شؤون الافراد وعلى الاخص الشؤون
الاقتصادية عدد من العلماء والكتاب المسلمين المعاصرين(٢) فمثلا يقول مصطفى
الزرقا:

"... ونعوض الفقهاء عن مختلف الابواب تفيد، ان السلطان اذا امر بامر في
موضوع اجتهادي (اي قابل للاجتهاد غير مصادم للنصوص القطعية)، كان امره واجب

١- ابو الحسن علي بن ابي علي بن محمد الامدي، الاحكام في اصول الاحكام،
ج٢، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م - ص ٢٨٩. هذا وقد اشار

الى نفس المعنى عدد آخر من فقهاء السلف منهم:

الشاطبي (ابراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي المالكي) في كتابه
الموافقات، ج ٢ - ط(٢)، دار المعرفة، بيروت ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م، ص ٦/ بن

قيم الجزية في كتابه اعلام الموقعين - ج ٣، ص ١٤ - ١٥

تقي الدين احمد بن تيمية، الحسيه في الاسلام، تحقيق سيد بن محمد بن
سعد، مكتبة دار الارقم، ط(١)، الكويت ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، ص ٢٦

٢- من مؤلف العلماء والكتاب:-

محمد باقر الصدر في كتابه اقتصادنا، دار المعارف للطبعوعات، بيروت،
بدون تاريخ، ص ٧٢٥

عبد السلام العبادي - الملكية في الشريعة الاسلامية طبيعتها ووظائفها
وقيودها، ج٢، ط(١)، مكتبة الاقصى - عمان ١٩٧٥م، ص ٤١٥ وما بعدها

محمد فاروق النبهان، ابحاث في الاقتصاد الاسلامي مؤسسة الرسالة،
بيروت، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، ص ١١٨

احمد محمد العسال، فتحي احمد عبد الكريم في كتابيهما النظام
الاقتصادي في الاسلام، مكتبة ومبه، القاهرة ط(٣)، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٨م، ص ٩٢

الاحترام، والتنفيذ شرعا، فلو منع بعض العقود لمصلحة طارئة، واجبة الرعاية، وقد كانت العقود جائزة نافذة شرعا فانها تصبح بمقتضى منعه باطلة أو موقوفه على حسب الامر بقي ان يقال ان اعطاء هذه الصلاحية لولي الامر العام، يؤدي الى امكان ان يتصرف هذا الحاكم بحسب هواه في تغيير الاحكام الاجتهادية، وتقييدها بساوامر او قوالين زمنية يصدرها وقد لا يهتم موافقتها لقواعد الشريعة، وقد يكون جاهلا او فاسقا لا يبالي تهديم الشريعة، فكيف تجب طاعته؟

والجواب

ان هذه النصوص الفقهية مفروضة في إحدى حالتين اما ان يكون الحاكم نفسه من اهل العلم والتقوى والاجتهاد في الشريعة كما كان في الصدر الاول من العهد الاسلامي واما ان لا يكون عالما مجتهدا، وعندئذ لا يكون لوامره هذه الحرمة الشرعية، الا اذا صدرت بعد مشورة اهل العلم في الشريعة وموافقتهم (١).

مما سبق من نصوص تجد ان اهم مسئلة لتدخل الدولة في شؤون الافراد هي المصلحة العامة وان الشريعة الاسلامية في سبل تحقيق العدل والمصلحة، وضعت بيد ولي الامر سلطات واسعة، تخوله اتخاذ ما يراه مناسبا من اجراءات وترتيبات بشرط ان تكون تلك الاجراءات متفقة مع احكام الشريعة الاسلامية، وان الدليل الذي يدل على حق الحاكم المسلم في التدخل في الشؤون الاقتصادية لا يخرج عن القرآن الكريم، فمثلا ان الدليل الذي يدل على حق ولي الامر في التدخل لمنع السفهاء من تهذير ماله هو قوله تعالى "ولا توتوا السفهاء اموالكم التي جعل الله لكم قياما" (٢) والدليل الذي يدل على وجوب طاعة ولي الامر هو قوله تعالى:-

"يا ايها الذين آمنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم" (٣).

١ - مصطلح الزرقاء، المدخل الفقهي العام، ج ١، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٦م.

١٩٦٥

٢ - (النساء: ٤)

٣ - (النساء: ٥٩)

تناول هذا الفصل مفهوم السياسة النقدية في كل من اللغة والاصطلاح الشرعي والفكر الاقتصادي الوصفي المعاصر وشرعية تدخل الدولة في شؤون الأفراد ومنها الشؤون الاقتصادية. وفيما يلي خلاصة لما ورد فيه :-

١- انه لا يوجد فرق كبير بين مفهوم السياسة النقدية في الفكر المعاصر، وبين مفهوم السياسة النقدية في الاصطلاح الشرعي، سوى ان الاجراءات والترتيبات التي تتخذها السلطات النقدية في الإسلام، يجب ان تكون متفقة مع احكام الشريعة الإسلامية.

٢- إن آراء فقهاء الامة، الاولين والمعاصرين متفقة على أن أهم مستند لتدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية هو "المصلحة العامة"، وأن حق الدولة في التدخل في النشاط الاقتصادي يستند الى القرآن والسنة.

٣- إن الإسلام اعطى الحاكم المسلم سلطات واسعة، في الظروف الطارئة، لمعالجة المشكلات الاقتصادية، بما يراه مناسباً ومحققاً لمصلحة الامة، وضمن القواعد الشرعية المقررة.

الفصل الثاني

تطور انواع اللقود ووظائفها في الفكر
الاقتصادي الوضعي المعاصر

تطور انواع النقود في الفكر الاقتصادي الوضعي المعاصر

النقود ١. الاولى (النقود السلعية) :- (١)

لم يكن تطور النقود نتيجة لاختراع احد من الناس ولم يكن تداولها نتيجة لعقد اجتماعي بينهم، وإنما كان ظهورها وليد الحاجة اليها، وهي بشكلها الحاضر نتيجة لتطور طويل، كما ان ظهور الاشكال المختلفة للنقود إنما كان ضرورة من ضرورات التغيرات الاقتصادية.

خلقد اساق الناس بغريزتهم منذ زمن بعيد الى استخدام سلعة وسيطة، يتغلبون بواسطتها على الصعوبات الناشئة عن المقايضة (٢)، واختاروا لذلك من السلع ما كان عام المنفعة لديهم، مقبولا في التداول عندهم ولذلك تلوقت

- ١ - * اسماعيل محمد هاشم، مذكرات في النقود والبنوك، ص ١٠
- * عبد الرحمن زكي ابراهيم، مقدمة في اقتصاديات النقود والبنوك، ص ٢٧
- محمد عبد الملحم الجمال، موسوعة الاقتصاد الاسلامي، دار الكتاب المصري دار الكتاب اللبناني، القاهرة - بيروت، ط (١)، ١٤٠٠ هجري - ١٩٨٠ م، ص ٤٦٨ وسيرد هذا المرجع فيما يلي بالصورة التالية :-
- * محمد عبد الملحم الجمال، موسوعة الاقتصاد الاسلامي، ص
- * محيي تادريس قريمة، النقود والبنوك، دار الجامعات المصرية - الاسكندرية، ١٩٨٠ م، ص ١٢، وسيرد هذا المرجع فيما يلي بالصورة التالية :- محيي قريمة، النقود والبنوك، ص
- سهير السيد حسن، النقود والتوازن الاقتصادي، ص ٧٧.

٢ - تتمثل عيوب المقايضة في :-

صعوبة تحقيق التوافق بين رغبات المتعاملين

صعوبة تقدير نسبة المقايضة

عدم قابلية بعض السلع للتجزئة

السلع التي اتخذت نقودا، تبعا لاختلاف البيئات والعمور وكانت النقود السلعية، اول مرحلة من مراحل انتقال المجتمعات البشرية من اقتصاديات المقايضة المباشرة، الى اقتصاديات التي يقوم فيها التبادل، وتحديد قيم المبادلات، على اساس سلعة معينة، تتميز بمواصفات محددة، وتلقى قبولاً عاماً من جميع اطراف المبادلات.

وقد اختلفت السلع النقدية من شعب الى آخر، فقد اتخذ الاحباش قديما نقودا من الملح، واستمروا في ذلك زمنا طويلا، واتخذ الاقدمون من سكان المكسيك نقودا من الكاكاو، وسكان الجلترا نقودا من الودع والشاي، كما اتخذ سكان روسيا نقودا من قوالب الشاي المضغوط، وبعض سكان الاقاليم الشمالية من افريقيا اتخذوا نقودا من جلود السلجاف والحيتان، واتخذ سكان الصين نقودا من شجر التوت، ويقال انهم اتخذوا المحار نقودا كما اتخذ اليونان من الثيران نقودا.

كما اتخذت شعوب كثيرة بعض ادوات الزينة والاعمشة نقودا لها، مثل الخرز في اواسط افريقيا، وريش الطيور الملونة في بعض جزر المحيط الهادي، والاعمشة القطنية في السنغال.

ولا شك بانه قد سبق ارتقاء هذه السلع الى مرتبة النقود ثبوت منفعة اخرى لها، على انه لا يكفي لاعتبار السلع نقودا ان تتوافر لمادتها وجوه استعمال اضافية غير نقدية، اذ يجب فضلا عن هذا الا تزيد قيمة الوحدة منها في استعمالها النقدي زيادة محسوسة عن قيمتها كسلعة في وجوه الاستعمال غير النقدية (١)

الا ان استعمال النقود السلعية، واجه عدة مشاكل يمكن تلخيصها بما يلي:- (٢)

١- محمد زكي الشافعي مقدمة في النقود والبنوك، ص ٢٨ .

٢- حسن محمود ابراهيم، مبادئ النظرية الاقتصادية، ص ٤٢٢ .

- ١ - تعرض بعض انواعها للتلف بمضي الوقت كالمحاصيل الزراعية والحيوانات.
- ٢ - صعوبة تجزئة بعض هذه السلع احيانا لتحقيق رغبة المبادلة في العمليات التجارية البسيطة، مثل الحيوانات الحية.
- ٣ - ارتفاع تكاليف تخزينها ونقلها، لكبر حجمها، واحتياجها الى اماكن خاصة لحفظها، كما ان بعضها يحتاج في حفظه وتخزينه الى عناية فائقة، او يصعب تخزينه.

النقود المعدنية :- (١)

وبمرور الزمن وتزايد حاجات الانسان، وتعقدتها، وتشابكها اصبحت النقود السلعية تشكل عائقا كبيرا امام اتساع نطاق المعاملات التجارية، وذلك بسبب الصعوبات التي ذكرناها كفاء، لهذا بدأت الشعوب المختلفة في التخلي عن استخدام النقود السلعية التقليدية، ولجأت الى استخدام نوع آخر من النقود، ألا وهي النقود المعدنية.

ألا انه يظهر من الوثائق التاريخية، ان وظيفة المعادن النفيسة كانت في أول الامر، قاصرة على جمع الثروات، واحتفاظ بها، على شكل كنوز، وذلك لشدة ندرتها. ففي الوقت الذي كان فيه اليونان يستخدمون البقر مقياسا للقيمة، كان الذهب منذ عهد "هوميروس" يخضع لسلالة، وكانت المعابد تشتغل على بعض البطي، وألوان من الذهب والفضة، حيث كانت تلك الحلي وألوان تعتبر كنوزا حقيقته، ولم يزل الأمر كذلك حتى وقتنا الحاضر في بعض جهات الهند، والهند الصينية، حيث تنتشر عادة اكتسار الذهب والفضة على شكل حلي وألوان.

- ١ - محمد زكي الشافعي، مقدمة في النقود والبنوك، ص ٢٨
- محمد عبد المنعم الجمال، موسوعة الاقتصاد الاسلامي، ص ٤٦٩ ٤٧٠ .
- سهير السيد حسن، النقود والتوازن الاقتصادي، ص ٧٧ .

وكانت النقود البرونزية، والنحاسية، أول انواع النقود المعدنية التي شاع استعمالها في العهد القديم، وكان استعمالها ملاقما لحوال ذلك العهد، حيث كان حجم التبادل التجاري قليلا، لا يتعدى حدود دائرة ضيقة، كما أن التبادل التجاري لم يكن يتناول اشياء ذات قيمة مرتفعة، ولكن لما اتسع نطاق حجم التبادل التجاري وتناول مقادير كبيرة من المنتجات، وتقدمت التجارة الخارجية استعملت الفضة أو لا في التداول، ويقال: أن أول استعمال للفضة نقداً، كان في روما سنة (٢٦٩) قبل الميلاد (١).

ثم استعمل الذهب بعد ذلك، وفي حين كان المعدنان اللغيسان يستخدمان في المبادلات المهمة أو الخارجية، كانت النقود النحاسية تستخدم في المبادلات التجارية المحلية الزميدة، وهكذا ظهر التداول المركب للنقود، والذي لا يزال موجودا في العصر الحديث، وهو يتألف من الذهب، والفضة، والنحاس، والبرونز وأحيانا النيكل.

وقد ظلت قيمة النحاس النقدية تتضاءل تدريجيا على مر العصور حيث لم يعد لقيمته من الثبات ما تتطلبه وظيفته النقدية كما أصبح بمرور الزمن زهيد القيمة بالنسبة للمقادير المتزايدة من الثروات التي يستخدم في استبدالها، ولذلك حلت الفضة محله، وأصبح هذا المعدن اللغيس هو الوسيط الرئيس في التبادل التجاري والمقياس العام لقيم الاشياء، واستمر الحال على ذلك حتى منتصف القرن التاسع عشر، حيث أخذ الذهب يحل محل الفضة في الاهمية، على اثر تدهور قيمتها، فقد كانت قيمة الذهب في أول القرن السادس عشر، لا تكاد تعادل (١١) مرة قيمة الفضة ولم يات آخر القرن الثامن عشر حتى كانت النسبة بين المعدنين ١ : ١٥,٥ ، وكانت الجلثرا أول دولة استطاعت في بداية القرن التاسع

١ - منظمة المؤتمر الاسلامي، بحوث ودراسات ملحق رقم ١ بحث للدكتور محمد عبد اللطيف الغرغور، بعنوان " احكام النقود الورقية وتغير قيمة العملة

عشر ان توفر كميات من الذهب، تسمح لها، بان تتخذها اساسا لنظامها النقدي (١).

ونتيجة لزيادة الانتاج السلعي زيادة هائلة، في منتصف القرن التاسع عشر، بعد حدوث الثورة الصناعية، وتقدم التجارة الخارجية، اصبحت من الضروري استخدام الذهب نقداً، نظراً لارتفاع قيمته، ورافق ذلك اكتشاف مناجم الذهب، في الاورال، وكاليفورنيا، واستراليا، فزاد المستخرج من الذهب، زيادة جعلت بالامكان اتخاذه نقوداً رئيسة في معظم بلدان العالم، وعجل بسقوط الفضة، استمرار تدهور قيمتها، ولا سيما بعد سنة ١٨٧٣م، حيث فقدت وظيفتها للقيام بدور النقود في معظم بلدان العالم، واصبحت بحالب النحاس، نقوداً ثانوية، واقتصرت استعمالها على المبادلات المحلية الصغيرة.

مزايا النقود المعدنية (الذهبية والفضية) (٢)

١- النظام النقدي:- مجموعة الاجراءات والقواعد التي تحكم تكوين النقود في المجتمع - فاذا كانت وحدة النقود في الاردن مثلاً الدينار، وكان اساس اصدار هذه الوحدة هو كمية معينة من الذهب النخاله قيل ان النظام النقدي هو نظام الذهب واذا كان اساسه الفضة، قيل ان النظام النقدي هو نظام الفضة. واذا كان الذهب والفضة قيل ان اساسه نظام المعدنين واذا لم تكن هناك علاقة ثابتة بين معدن من المعادن والوحدة النقدية قيل ان القاعدة النقدية هي قاعدة النقود الورقية الالزامية.

(اسماعيل محمد هاشم، مذكرات في النقود والبنوك، ص ٢٠)

٢- محمد زكي الشافعي، مقدمة في النقود والبنوك، ص ٢٩، ٣٠.

حسن محمود ابراهيم، مبادئ النظرية الاقتصادية، ص ٤١٣.

محمد عبد المنعم الجمال، موسوعة الاقتصاد الاسلامي ص ٤٧١ محمد خليل برعي، النقود والبنوك، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، ص ٢٠/١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

وسيرد هذا المرجع فيما يلي بالصورة التالية:-

محمد خليل برعي، النقود والبنوك، ص

لما اتخذت النقود من الذهب والفضة، كان الناس في كل الامم المتحضرة، قد اجمعوا من تلقاء انفسهم، على اتخاذ النقود من الذهب والفضة، نظرا لما لهذين المعدنين من مزايا تكاد تنعدم في غيرهما من الموارد الاخرى، التي استخدمت ولا تزال تستخدم واسطة للتبادل لدى بعض الجماعات. وهذه المزايا يمكن ايجازها بما يلي:-

١ - أن للذهب والفضة من الصفات الذاتية، ما يجعلهما يوافقان رغبة من اشد الرغبات، وأعمها في اللسان، وهي الشغف بالزينة، ولذلك، كانا مقبولين، لدى جميع الناس نظرا لما يتمتع به من جمال البريق، وسهولة التعرف عليهما.

٢ - يكاد المعدنان الذهب والفضة، أن يكونا غير قابلين للتلف، فيقدر البعض أن المسكوك الذهبي، لا يعتريه التلف في أقل من ثمانين ألف سنة تقريبا.

٣ - قابليتهما للتجزئة، من غير أن تلتصق قمية اجزائهما، وهي مفعلة عنها، أو مقسمة، فلو قسم الكيلوغرام الواحد من الذهب، أو الفضة الى عدة اجزاء، لكان مجموع قيمة هذه الاجزاء معاد لا لقيمتها وهي قطعة واحدة.

٤ - ثبات قيمتهما لسياء، بالقياس الى غيرهما من السلع، وذلك لحالة الانتاج الجاري، لهذين المعدنين، بالقياس الى القدر المتراكم، منهما على مر الزمن، فالذهب والفضة ليسا من السلع التي تستهلك ويتجدد ناتجها كل عام، فيؤثر في قيمتهما المحصول الاخير، تأثيرا شديدا، كما يحدث في اثمان القطن والبن، وسواها، بل ان كميات الذهب والفضة، التي استخرجت منذ الازمنة القديمة لم تستهلك، واذا استلني ما فقد منها بالتحات وغيره فان هذه الكميات لا تزال موجودة، كما ان الكمية المستخرجة من المعدنين سنويا، لا تؤثر كثيرا في الكمية الموجودة من قبل، بسبب ضالة الكمية المستخرجة.

٥ - التماثل التام في جواهر المعدنين النفيسين الذهب والفضة وهو ما يجعل
بإمكان قياس عيار هذه المعادن والتحكم فيه بحيث يمكن اخراج مسكوكات
ذهبية او فضية متماثلة تمام التماثل، في الجواهر، والتركيب والحجم
والوزن، هذا بالإضافة الى امكانية تحويل هذه المعادن من سبائك الى
مسكوكات ومن مسكوكات الى سبائك، دون ان تفقد قدرا محسوسا من وزنها
بالمسك، او المهر.

٦ - لما كان معدنا الذهب والفضة نادرين نسبيا، فان قيمتهما مرتفعة، بحيث
يتم تبادل جرم صغير من كل منهما بكمية كبيرة من السلع الاخرى، مما
يسهل نقلهما من مكان الى آخر ويحبب الى الناس استعمالهما، اداة
لاختزان القيمة.

سك النقود (١)

لما ادرجت الشعوب القديمة، فائدة استخدام المعادن النفيسة واسطة
للتبادل، بدأت تستخدمها على شكل سبائك مختلفة الوزن والعيار، فكان لابد في
كل مبادلة، من وزن السبيكة واختبارها، ولهذا كان التجار يحملون في احزمتهم
موازين ومحكات لهذا الغرض، وفي هذا ما فيه من اعياء وحرص، اضافة الى البطء.

ولم يفلح في رفع الحرج عن الناس، سوى اضطلاع الدولة بسك النقود، دفعا
للحرج الذي نشأ عن تداول المسكوكات بالوزن، وسد أبواب الغش والتطفيف في
الميزان فجزأت السلطة العامة، المعادن النفيسة الى اجزاء ملائمة معلومة
الوزن والعيار، مختومة بخاتم يغطي وجهي القطعة المعدنية تماما، وربما غطي
كذلك الحواف، وبهذا تم الانتقال من مرحلة تداول المسكوكات بالوزن الى مرحلة

١ - محمد زكي الشافعي، مقدمة في النقود والبلوك، ص ٣٠ ، ٣١
محمد عبد المنعم الجمال، موسوعة الاقتصاد الاسلامي، ص ٣٠ ، ٣١ ، محمد
باقر الحسيني، تطور النقود العربية الاسلامية، مديرية الآثار العامة،
بغداد، ١٩٦٩، ص ٨ ، ٩ ، ١٠ . وسيرد هذا المرجع فيما يلي بالصورة
التالية :-

محمد باقر الحسيني، تطور النقود العربية الاسلامية، ص

تداول المسكوكات بالعد، وفي أول الأمر كانت الدولة تقوم بالسك دون أجر، ثم وجدت أنه من دواعي تعزيز السلطان، بل والكسب المادي أيضاً، أن تشتري الدولة المعادن وتضريها لحسابها الخاص.

ويذكر، المقرئزي (١) في كتابه "إعانة الامة بكشف النعمة"، أن أول من سك النقود وصاغ الحلبي من الذهب والفضة هو "فالح ابن شالح بن أرفخشذ بن سام بن نوح عليه السلام".

ويروي البعض (٢) أن أول من سك النقود الذهبية والفضية استفاداً إلى رأي "ميرودوت" هم الليديون، في آسيا الصغرى في عهد "أكرويسوس تارون الليدي" (٣)، وقد انتشرت هذه السبائك النقدية في "ليديا" عن طريق المدن الساحلية اليونانية في آسيا الصغرى، ثم إلى بلاد اليونان نفسها، وانتشرت بعد ذلك على أيدي التجار في جميع أنحاء العالم.

على أن بعض المصادر تشير إلى أن "الليديين" الذين سكنوا آسيا الصغرى أخذوا فكرة سك النقود من سكان العراق القدماء (٤) الذين كانوا يستعملون المعادن واسطة للتعامل، لقياس قيم المواد الأخرى عليها، فاستعملوا الفضة مثلاً على هيئة صفائح صغيرة أو حلقات، أو أقراص مثقوبة، وهي ذات أوزان معلومة وأحياناً كانوا يدمجون مثل هذه القطع المعدنية، ضماناً لنوعها ووزنها فلا يعيدون الوزن في كل معاملة.

١- المقرئزي، إعانة الامة بكشف النعمة، تحقيق: محمد مصطفى زيادة، جمال الدين محمد الشيال، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر - القاهرة، ١٣٥٩ هجري - ١٩٤٠م، ص ٤٨، وسيورد هذا المصدر فيما يلي بالصورة التالية :-

المقرئزي، إعانة الامة بكشف النعمة، ص

٢- محمد باقر الحسيني، تطور النقود العربية الإسلامية، ص ٩

٣- (٥٦١ - ٥٤٦ ق.م)

٤- البابليون والآشوريون

النقود الورقية (١)

لقد جاءت النقود الورقية وليدة الحاجة أداة نقدية أكثر مرونة وسهولة، ويسر في التداول، وكانت الممين أول دولة عرفت أوراق النقد، حيث كان ذلك في أوائل القرن التاسع للميلاد، وقبل أن يعرفها أي بلد آخر في العالم، ومع ذلك لم يظهر للنقود الورقية الحكومية أثر في العصر الحديث حتى عرف الناس البنكوت^(٢)، في القرن السادس عشر، وتمنعت أوراقه بالقبول العام في التداول، وبالفاء بالالتزامات، خلال القرن الذي تلاه، سواء كان ذلك سدا لحاجات التعامل بين الناس، أم وسيلة للاقتراض من الأفراد جبرا عنهم، وبلا عائدة.

وفي عام ١٦٠٩م، بدأت بنوك امستردام في هولندا بإصدار أوراق نقدية، تمثل شهادات أيداع للعملة المعدية، وفي عام ١٦١٩م، بدأت بنوك بعض الدول الأوروبية باتباع هذا الأسلوب، وبمرور الزمن، وتبعاً لثقة الأفراد في البنوك، وطبقاً لحسن سير العمل المصرفي أصبح باستطاعة هذه البنوك، أن تصدر أوراقاً نقدية ذات قيمة أكبر من قيمة الرصيد الذهبي المودع لدى البنوك.

-
- ١- محمد زكي الشامي، مقدمة في النقود والبنوك، ص ٤٢ .
حسن محمود إبراهيم، مبادئ النظرية الاقتصادية، ص ٤٢٥
اسماعيل محمد هاشم، مذكرات في النقود والبنوك، ص ١٧
عبد الرحمن زكي إبراهيم، مقدمة في اقتصاديات النقود والبنوك، ص ٢٥ .
سهير السيد حسن، النقود والتوازن الاقتصادي، ص ٧٩ .

- ٢- البنكوت:- لفظ فرنسي، والبنكوت عبارة عن ورقة نقدية قابلة لدفع قيمتها عيناً لدى الاطلاع لحاملها، ويتعامل بها الناس كما يتعاملون بالعملة المعدية، (منظمة المؤتمر الإسلامي، بحوث ودراسات مطلق رقم ١" بحث الدكتور ————— عبد اللطيف الشرفور، ص ٦ .

ونظرا لاقبال الافراد على التعامل با لاوراق النقدية بدرجة كبيرة صدرت القوانين التي تنظم العمل المصرفي، والتي تمنح البنوك الحق في الاحتفاظ باحتياطي نقدي محدد من الذهب، يقل عن قيمة وكمية الاوراق النقدية التي تصدرها هذه البنوك، ففي انجلترا منح القانون امتيازاً خاصاً للبنوك يقضي بان تصدر كمية من الاوراق النقدية مساوية لكمية الذهب التي اقترضتها هذه البنوك للحكومة البريطانية وبذلك اصبحت الاوراق النقدية، مضمونة بالرميد الذهبي الذي يمثل غطاء اصدارها، ولكن بضمنان من الحكومة البريطانية. وفي فرنسا، صدر القانون النقدي بغرض تنظيم عملية اصدار النقود وذلك بان جعل للنقود الورقية سعراً اجبارياً.

وفي بداية القرن التاسع عشر، بدأت كل من فرنسا وانجلترا، في فرض الرقابة على عملية اصدار النقدي، عن طريق منح امتياز اصدار النقود الورقية الى بنك تعينه بالذات، وتتمتع بسلطات خاصة في الاشراف عليه، ففي عام 1844م صدر مرسوم "بل" الذي نص على قصر حق اصدار النقدي على بنك انجلترا، وفي نفس الوقت اشترط هذا القانون على البنك الا يصدر نقوداً ورقية الا اذا كان لها غطاء اصدار كامل من الذهب، وبذلك اصبحت العملة الورقية المتداولة في انجلترا، قابلة للتحويل الى ذهب، وقد صدر في فرنسا قانون مماثل ايضا.

وبهذا استطاعت السلطات النقدية كسب ثقة الافراد المتعاملين بالنسبة لهذا النوع من النقود، الذي اصبحت مستقلاً أكثر فأكثر عن النقود المعدنية، كما انه ابتداء من عام 1914م، اوقف تحويل هذه النقود الى ذهب، وذلك لعدم كفاية الامدة الذهبية وزيادة الطلب عليها للاستعمالات غير النقدية، و اصبحت الاوراق النقدية مجرد اشعار بمقدار ما تساويه قيمتها الاسمية من وحدات النقد.

مزايا النقود الورقية :- (١)

ليس من الصعب ان تفهم العوامل، التي حبت الى الناس تداول هذا النوع من النقود، او في استخلاص شتى الاعتبارات التي حدث بالدولة الى اصداره، اذ ان النقود الورقية اوفر صلاحية من النقود المعدنية في سد حاجات المتعاملين، نظرا لما تتمتع به من الخصائص التالية :-

١ - ان النقود الورقية اخف وزنا من النقود المعدنية، كما ان با لامكان اصدارها في فئات متفاوتة، تتلائم مع حاجات كل نوع من انواع التعامل وهي لذلك كله اسهل في النقل من مكان الى آخر، وقل تعرضا لمخاطر الطريق.

٢ - اقل كلفة من النقود المعدنية بالنسبة الى الدولة، لان في قبولها حدا لما تتكبده الدولة في الحصول على الذهب اللازم للوفاء بحاجات التعامل في الداخل، كما تقل ايضا نفقات الاحتفاظ بالنقود الورقية، في حالة جيدة صالحة للتداول عن نفقات اعادة سك مثيلتها من المعدن.

٣ - ان النقود الورقية اوفر مرونة في الاصدار من النقود المعدنية اذ يمكن التحكم في عرضها، على نحو يكفل مواجهة كافة التغيرات المتوقعة في الطلب على النقود، سواء كانت هذه التغيرات موسمية او دورية.

٤ - ان النقود الورقية، وسيلة ميسرة لمواجهة احتياجات التمويل الحكومي عند الضرورة، وذلك انه لما كانت الدولة هي السلطة التوامة، على اصدار النقود الورقية، بما لها من سيادة كاملة على نظامها النقدي، فان في متناولها تمويل اي عجز يطرأ على الميزانيه، عن طريق زيادة الاصدار.

-
- ١ - محمد زكي الشاذلي، مقدمة في النقود والبنوك، ص ٤٢، ٤٣، ٤٤ .
عبد الرحمن زكي ابراهيم، مقدمة في اقتصاديات النقود والبنوك، ص ٢٥ .

وظائف النقود هي الفكر الاقتصادي الوضعي المعاصر :-
من العرض السابق لتطور انواع النقود، تبين لنا ان النقود جاءت
للقضاء على صعوبات المقايضة من ناحية، ولتسهيل عمليات التبادل - التي زاد
حجمها زيادة كبيرة - من ناحية اخرى، الا انه يمكن توضيح اهم وظائف النقود
بما يلي:-

١ - النقود واسطة للتبادل (١):-

تعتبر هذه الوظيفة اقدم وظيفة للنقود، كما انها الوظيفة المباشرة
للقود التي تميزها عن غيرها من الاموال النقدية والمالية والطبيعية، فلم
يعد الناس يبادلون قمحا بارل مثلا، وانما يبادل صاحب القمح قمحه بالنقود،
ويستعمل النقود بعدد في شراء ما يريده من سلع او خدمات، وبهذا تصبح النقود
اساس النظام الاقتصادي وأحد البديلين في كل عملية من عمليات التجارة، ويسمى
من يقدمها في المبادلة بغيرها مشتريا، ومن يتقاضاها مقابل ما يعرضه من سلعة
او خدمة بائعا، كما يطلق على نسبة مبادلتها بغيرها من السلع لفظ الثمن.

وحتى تؤدي النقود وظيفتها (وسيط للتبادل) لابد من توافر ما يلي:-

١ - كمية كافية من النقود، حتى يمكن ان تفي بحاجات المبادلات والمعاملات،
وحتى تستطيع تحقيق التوازن بين التدفقات النقدية والسلعية.

-
- ١- محمد زكي الشافعي، مقدمة في النقود والبنوك، ص ١٤ ، ١٥ .
اسماعيل محمد هاشم، مذكرات في النقود والبنوك، ص ١٣ .
صبيح تادريس قريضة، النقود والبنوك، ص ٦ . محمد عبد العزيز عجمية،
مطلق رشدي شيخة، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية،
الدار الجامعية، بيروت، ١٩٨٢ ، ص ٢٦
وسيرد هذا المرجع فيما يلي بالصورة التالية :-
محمد عبد العزيز عجمية ورفيقه، النقود والبنوك، ص
سهير السيد حسن، النقود والتوازن الاقتصادي، ص ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ .
محمد خليل برعي، النقود والبنوك، ص ٣٠ .

ب - يجب ان يتزايد سرعة دوران النقود (١) في خلال فترة التعامل حتى تستطيع النقود ان تؤدي وظيفتها الاساسية المتمثلة في كونها وسيط للتبادل على اكمل وجه .

ج - ان يكون للنقود امتداد مبر الزمان، اذا كان لها ان تقوم بدورها في تسهيل المبادلات، حيث انه بدون هذا الامتداد سيجبر بائع التمر ان يشتري التفاح الان مثلا، ويتركه للفساد لانه انما يريد بعد غد وليس اليوم (٢)

فان النقود تمكن المتعاملين من ان يختاروا الوقت المناسب لكل منهم لاجراء صفقته، فاذا كان الواحد منهم يملك التمر الان مثلا، وهو يحتاج الى الحطب ولكنه يريد الحطب بعد اسبوع وليس الان، فان وجود النقود، يمكنه من بيع التمر الان بالنقود ويعود الى بيته بالنقود، ثم يعود بعد اسبوع الى السوق ليشترى ما يحتاج اليه من الحطب، وهكذا بالنسبة لبقية السلع .

١ - سرعة دوران النقود :-
عدد المرات التي تتداول، وتنتقل فيها النقود من يد الى يد خلال فترة محددة .

٢ - محمد منذر قحفة، الاقتصاد الاسلامي، ط (٢)، دار العلم الكويت، ١٩٨١، ص ١٧٠ .

وسيرد هذا المرجع فيما يلي بالصورة التالية :-
منذر قحفة، الاقتصاد الاسلامي، ص

٢ - النقود مقياس للقيم (١)

وقد اشتقت من هذه الوظيفة، وظيفة فرعية للنقود، وهي استخدام النقود «لوحدة للحاسب»، فالوحدة النقدية لأي دولة، هي وحدة تقاس بها قيم السلع والخدمات في المجتمع، فإذا كان يمكن مبادلة آلة معينة بقنطارين من القمح، وكان ثمن قنطار القمح ١٥٠ ديناراً فإن هذا يعني أن ثمن الآلة ٣٠٠ دينار، أما في حالة تواجد النقود، فليس من الضروري أن يكون كل طرف محتاجاً لسلعة الآخر، وإنما يكفي تقديم النقود للحصول على السلعة.

لقد كان من أهم عيوب المقايضة، هو عدم وجود قاسم مشترك يكون وحدة لقياس قيمة الأشياء، والنقود إذ تقوم بوظيفة المقياس المشترك للقيم، تؤدي في قياس القيم الاقتصادية ما يؤديه "المتر" في قياس المسافات، أو ما يؤديه "الكيلوغرام" في قياس الأوزان.

ولا يخفى ما يترتب على وجود مقياس مشترك للقيم من تسهيل لعمليات التبادل، والمحاسبة، إذ يمكن بالتعبير بوحدة نقدية عن قيم الأصول على أنواعها، والخصوم على تباينها، وإلزامات والمصروفات على اختلافها، إضافة بعض هذه القيم التي بعض أو طرح بعضها من بعض حسب الأحوال، وأن نظرة شاملة التي تشابك الاقتصاد الاجتماعي الحديث، وطبيعته المركبة لتكفي وحدها للجزم، باستحالة تأدية هذا الاقتصاد لوظائفه، دون وجود مقياس مشترك للقيم، بل أن في استعمال مقياسين للقيم في وقت واحد، ما يؤدي إلى شيوع التخطي والتضارب.

- ١ - محمد زكي الشافعي، مقدمة في النقود والبنوك ص ١١ ، ١٢ ، ١٣ .
- أسماعيل محمد هاشم، مذكرات في النقود والبنوك، ص ١٢ .
- عبد الرحمن زكي إبراهيم مقدمة في اقتصاديات النقود والبنوك، ص ١٨ ، ١٩ / محمد عبد العزيز عجمية ورفيقه، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، ص ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ .
- سهير السيد حسن، النقود والتوازن الاقتصادي، ص ٦١ .
- صبيح تادريس قريضة، النقود والبنوك، ص ٧
- منذر جحف، الاقتصاد الإسلامي، ص ١٧٠
- محمد خليل برعي، النقود والبنوك، ص ٣١ .

على انه يجب الحذر عند تشبيه النقود . بوحدات القياس الطبيعية كالمترو، والكيلوغرام، ذلك ان النقود لم تصل قط الى ما وصلت اليه وحدات القياس الطبيعية من الانضباط وثبات المقدار، فالكيلوغرام وزن لا يتغير بتغير الظروف والاحوال، على حين لم تبلغ قيمة النقود من الثبات، ما يقرب ولو من بعيد، من ثبات مقدار زميلاتها من وحدات القياس الطبيعية .

٣ - النقود أداة لاختزان القيم (١)

ذكرنا سابقا الصعوبات المتعلقة باستخدام النقود السلعية ومنها: تعرض بعض انواعها للتلف، وصعوبة تخزينه، هذا بالإضافة الى انه ربما لا يتسنى للمراء ان يتلبا بنوع السلع والخدمات التي قد يحتاج اليها في المستقبل، ليعمل على اختزانها في الحال، ومن هنا جاءت فائدة النقود أداة لاختزان القيم، أي أداة لاختزان القوة الشرائية لاستخدامها عند الحاجة في المستقبل، اذ ليس من الضروري لمن يحمل على النقود ان يقوم بانفاقها في الحال، ولكن الذي يحدث عمليا هو ان الفرد يلفق جزءا، ويدخر جزءا آخر، ليقوم بالشراء في فترات لاحقة، او لمقابلة احتياجات طارئة، ومن هذا المنطلق قال بعض العلماء لاقتصاديين: بأن النقود هي الملجأ المؤقت للقوى الشرائية .

-
- ١ - (١) محمد زكي الشافعي، مقدمة في النقود والبنوك، ص ١٥ ، ١٦ ، ١٧
اسماعيل محمد هاشم، مذكرات في النقود والبنوك، ص ١٣
محمد عبد العزيز عجمية ورفيقه، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، ص ٢٧ .
عبد الرحمن زكي ابراهيم، مقدمة في اقتصاديات النقود والبنوك، ص ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ .
صبيح تادريس قريضة، النقود والبنوك، ص ٦
سهير السيد حسن، النقود والتوازن الاقتصادي، ص ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٤ .
محمد خليل برعي، النقود والبنوك، ص ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ .

والواقع انه ما ان يتمتع الشيء بقبول عام ويستخدم وسيط للتبادل حتى يستخدم في الوقت نفسه أداة لاختزان القيم، او مخزنا لها، ويرجع ذلك لاستحالة توافق مواقيت تلقي النقود مع مواقيت انفاقها، فالنقود التي تتحمل عن عملية بيع مثلا، لا بد ان تستقر في يد البائع، ولو لفترة قصيرة، قبل ان تستخدم في عملية شراء، وفي خلال هذه الفترة اما تقوم بوظيفة مخزن للقيم.

وبغض النظر عن سلع الانتاج والاستهلاك، ليست النقود اداة الوحيدة لاختزان القيم في المجتمعات المعاصرة، اذ يمكن اختزان القيم بغير ذلك من الوسائل مثل وضع النقود بحسابات الودائع لاجل، وودائع التوفير لدى البنوك، او صناديق التوفير والادخار، او شراء اذونات الخزنة، او تملك الاسهم والسندات، الخ ومما هو جدير بالذكر ان الاسهم والسندات مثلا، لا تفي بحاجة الناس الى وسيلة صالحة لاختزان القيم فحسب، ولكنها تغل لصاحبها دخلا (في صورة فائدة او ربح) بل ربما ازدادت قيمتها في المستقبل ايضا.

والانسان في المعتاد لا يحتفظ بثروته كلها في صورة نقود لا تغل لصاحبها دخلا، ولا يحتفظ بها كلها في صورة عقارات قد يصعب تحويلها عند الحاجة الى نقود، ولما لم تكن هذه الادوات جميعا على درجة واحدة من الملائمة لاختزان القيم في جميع الظروف فان النسب التي يحتفظ الافراد بثرواتهم في أي صورة من هذه الصور، لا تبقى دائما على حالة واحدة، فقد يبدو للمرء وجه المصلحة، في تحويل نقوده الى سلع، او اسهم، او في تحويل سلعه او اسهمه او سندات الى نقود، وهكذا حين يتوقع الناس انخفاض الاسعار في المستقبل مثلا، يزداد تفضيلهم للسيولة أي يزداد اقبالهم على تحويل اصولهم الى نقود، نظرا لما يترتب على الاحتفاظ بها في صورة ارمدة نقدية، من زيادة قدرتهم على الشراء في المستقبل عندما تخفض الاسعار، وعلى العكس عندما يتوقع الناس ارتفاع الاسعار يقل تفضيلهم للسيولة، أي يزداد اقبالهم على تحويل ارصدتهم النقدية الى سلع مثلا خشية ما يترتب على ارتفاع الاسعار من انخفاض القوة الشرائية للنقودهم، أي نقصان قيمتها.

مجموع ال ارباح التي تحققت خلال المدة

$$٦٠٠٠ = ٤٠٠ + ٨٠٠ + ١٢٠٠ + ١٦٠٠ + ٢٠٠٠$$

مجموع النقود التي ستميج في حوزته في نهاية الخمس سنوات

$$٢٦٠٠٠ = ٦٠٠٠ + ٢٠٠٠٠ =$$

في هذه الحالة سوف لا يتحمل الشخص الا دفع (٢٠٠٠) دينار فقط في حين انه لو احتفظ بالنقود في صورة سائلة فانه سوف يتحمل خسارة مقدارها ثمانية آلاف دينار.

الا انه من الجدير بالذكر هنا، ان قيام النقود بوظيفة مخزن للقيم لا يمكن ان يتحقق الا اذا كان المستوى العام لالاسعار ثابت، وهذا عرض لا يمكن تحقيقه، ونتيجة لذلك، نجد ان وظيفة النقود مستودع او مخزن للقيمة، اما ينبع اصلا، من الرغبة في تفضيل السيولة وهذه الرغبة تقل بالتدريج، بزيادة حدة التضخم، حيث ان زيادة التضخم او توقع استمراره، تؤدي الى النتائج التالية :-

ا - زيادة الانفاق الجاري للحصول على نفس القدر من السلع والخدمات خوفا من تساقط واستمرار زيادة الاسعار.

ب - زيادة الانفاق الجاري، للحصول على قدر اكبر من السلع والخدمات تحقق للمستهلك اشباعا اكبر.

ج - زيادة تفضيل الامول الطبيعية والمالية والنقدية التي تدر عائدا مجزيا، يحوض المستهلك عن التكاثر اللقدي.

د - انخفاض الرغبة في السيولة النقدية.

■ - النقود أداة من أدوات السياسة النقدية :- (١)

قبل التحدث عن هذه الوظيفة، يجدر بنا التساؤل، هل النقود أمر متعلق بالوحدات الاقتصادية أم بالدولة؟

إذا كانت النقود بما تمنح لحاظرها من قوة شرائية، تحمي حريته في اختيار ما يحتاج إليه من سلع وخدمات، وتؤكد حقه في الوفاء بالتزامه، فإن الدولة هي التي تكسبها قوة الالتزام والبراء القانونيه، فضلا عن أن الدولة هي التي تحدد كمية النقود المتداولة، بما يحقق ويكفل سهولة عملية التبادل واتساع نطاق المعاملات، فالدولة هي التي تستطيع تحقيق التوازن بين التدفقات النقدية والتدفقات السلعية المتاحة.

فعلنى سهيل المثال نجد، أن الأفراد لهم كامل الحرية في استخدام وسائل الدفع المتاحة لهم (القوى الشرائية). في شراء أي شيء، وفي أي وقت، وهذا قد يسلطوي على قوة موضوعية أو غير ملزمة، قد تؤدي إلى اختلال التوازن العام للاقتصاد القومي، فوجود السلطات النقدية أمر حتمي لخلق قوة تعويضية يمكنها إعادة التوازن المختل، بما يحقق مصالح جميع القطاعات الاقتصادية.

وظبقا لهذا المنطق فقد بدأ ابتداء من القرن التاسع عشر استخدام النقود، أداة من أدوات السياسة النقدية، فقد بدأت انجلترا ابتداء من عام ١٩١٤م باستخدام قوتها النقدية للسيطرة على مستعمراتها وعلى غيرها من الدول، كما تحاول الولايات المتحدة الأمريكية في الوقت الحاضر، فرض سيطرتها الاقتصادية عن طريق انشاء السيادة على الدولار، بالتدريج الذي أصبح فيه الدولار أداة للتدخل الاقتصادي، في صورة قروض ومنح.

١ - سهير السيد حسن، النقود والتوازن الاقتصادي، ص ٦٥ .

منذر قحفة، الاقتصاد الإسلامي، ص ٢٢٦ .

ولذلك يعتقد البعض أن النقود، لا تدار فقط ولكنها تدير الشؤون الاقتصادية أيضاً، فعن طريق النقود يمكن للسلطات النقدية، أن تؤثر على مختلف القطاعات الاقتصادية، فالنقود تعتبر أداة أكثر فعالية، وأكثر تأثيراً على النشاط الاقتصادي، ابتداءً من الاستهلاك، الإنتاج، العمالة، الدخل، الادخار، والاستثمار، ولذلك أصبح من أهداف السياسة النقدية هو التحكم في تحديد كمية النقود، التي تحقق مستوى معيناً من التوازن الاقتصادي.

ومن الجدير بالذكر هنا، أن هذه الوظيفة الحديثة للنقود، تشاركها فيها متغيرات أخرى، مثل سعر الفائدة، في الاقتصاد الربوي الذي هو أيضاً أداة من أدوات السياسة النقدية، يستخدم لاستقطاب المدخرات، وتوجيهها نحو الاستثمارات المختلفة، إذ أن سعر الفائدة أداة أكثر فعالية في التأثير على حجم الادخار والاستثمار، وهذا بالتالي يعكس أثره على مختلف الأنشطة الاقتصادية.

٥ - النقود عامل من عوامل الإنتاج (١).

وإذا كانت النقود عامل محدد للاستهلاك، إلا أنها أيضاً عاملاً من عوامل الإنتاج، متمثلة في رأس المال، فإذا كان الاتفاق اليومي للأفراد يتطلب الاحتفاظ بحد أدنى من النقود السائلة إلا أن الاتفاق على وسائل الإنتاج، أي الاتفاق من أجل الإنتاج، يتطلب، قدراً أعظم من النقود لتمويل العمليات الجارية، والمشروعات الاستثمارية، ولذلك يقال إن النقود أداة للاستهلاك، ووسيلة للإنتاج.

إلا أن الاهتمام بالنقود واعتبارها عنصراً من عناصر الإنتاج إنما ينصب على أهم عامل من عوامل الإنتاج، ألا وهو رأس المال، فـرأس المال هو أداة تكنولوجية مادية وضرورية لتحقيق العملية الإنتاجية.

١ - سهير السيد حسن، النقود والتوازن الاقتصادي، ص ٦٧، ٦٨.

ورأس المال بهذا المعنى يتكون من السلع النهائية، التي لا تستخدم لإشباع حاجات الأفراد مباشرة، والسلع الوسيطة، التي تستخدم في إنتاج غيرها من المنتجات، فضلا عن أن رأس المال الذي يستخدم في الإنتاج يتكون من العناصر الآتية :-

- أ - الحدد والآلات والمعدات التي تستخدم في الإنتاج.
 - ب - التجهيزات والمباني والمصانع والورش، التي تقام بغرض القيام بالعملية الانتاجية.
 - ج - المواد الخام، والمواد نصف المصنوعة، والسلع الوسيطة اللازمة للإنتاج.
 - د - رأس المال السائل، أي النقدية الضرورية لمواجهة ازمات السيولة.
- ألا أن رأس المال في حد ذاته يمكن اعتباره، محملة أو نتيجة للعمل البشري، أي عمل الإنسان، ولذلك جاء عنصر العمل عنصر ثان هام من عناصر الإنتاج، إلا أنه يمكننا القول أن رأس المال والعمل أهم العناصر التي تتضافر لتحقيق العملية الانتاجية، حيث أن هذين العنصرين (١) هما اللذان يزيدان من منفعة العناصر الأخرى.

أن اعتبار النقود عامل من عوامل الإنتاج، يسمح لنا بالحصول على أقصى إنتاجية ممكنة، بأقل تكلفة، فالنقود هنا تلعب دورا فعالا في زيادة كفاءة العمل عن طريق استخدام الطرق العلمية المتقدمة الناتجة عن زيادة الانفاق على الأبحاث العلمية والدراسات الفنية، وكذلك استخدام الآلات والمعدات الحديثة. عموما أن كثيرا من الصناعات الدقيقة والثقيلة تتطلب كثافة عالية، من رأس المال، وكثافة أقل من العمل، هذا بالإضافة إلى أن زيادة رأس المال

للمشروع، أو زيادة أرباحه تمكنه من التوسع في الإنتاج، وزيادة خطوط الإنتاج، والاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير، المتمثلة في زيادة جودة الإنتاج، وتخفيض النفقات، وهذا يؤكد لنا أن المشروعات التي تتمتع بمركز مالي قوي، تتمتع في نفس الوقت بمركز تنافسي سواء في الإنتاج أو في توزيع المنتجات.

وعلى العكس، نجد أن الشركات التي تعاني من قصور في رأس مالها، سواء الثابت أو المتحرك، فإنها تعاني من مشكلة التمويل، وصعوبة الاستمرار في العملية الإنتاجية، أو التوسع في خطوط الإنتاج، دون اللجوء إلى الاقتراض، الذي قد يصبح ظاهرة متفاقمة تهدد سيولة المشروع.

وفي النهاية يمكننا أن نؤكد على دور النقود كعامل من عوامل الإنتاج، فهي وإن كانت تمنح الفرد القوة الشرائية للحصول على حاجاته، ولسداد التزاماته، فإنها تمنح للمشروعات هامش الأمان والضمان الذي يمكنها من الاستمرار في نشاطها الإنتاجي والاستثماري، إلا أن هذه الوظيفة للنقود، تنافسها فيها أصول أخرى سواء كانت أصولاً طبيعية كالأراضي والمباني أو أصولاً بشرية كالعمل، والتنظيم.

٦ - النقود معيار للمدفوعات الآجلة (١)

لقد أدى التخصص وتقسيم العمل، إلى كبر حجم الوحدة الإنتاجية وزيادة الإنتاج، ومنعاً لتكدس المنتجات، واستمرار الإنتاج اقتضى ذلك تسويق المنتجات على أساس العقود، فالعقد في الوقت الحاضر يتم على أساس الثمان معينة، والتسليم يتم في وقت لاحق، لذلك كان لابد من معيار يتم على أساسه تحديد الثمان، وقد استطاعت النقود أن تقوم بهذا الدور.

١ - محمد زكي الشافعي مقدمة في النقود والبنوك، ص ١٣ .

اسماعيل محمد هاشم، مذكرات في النقود والبنوك، ص ١٤ .

عبد الرحمن زكي إبراهيم، مقدمة في اقتصاديات النقود والبنوك، ص ٢٢ .

صحي تادريس قريضة، النقود والبنوك، ص ٧ .

محمد خليل يرعي، النقود والبنوك، ص ٣٦ + ٢٧ + ٢٨ .

وفي مقابل قيام الشركات بإنتاج لأجل، قامت البنوك باقراض الشركات، لتمويل المشروعات، وبذلك يسرت النقود التوسع في عمليات الائتمان، كما استطاعت الحكومات أن تمول مشروعاتها عن طريق اصدار السندات، التي تحمل بمقتضاها على الاموال اللازمة على أن يتم سداد قيمة السندات في آجال لاحقة، وهنا نجد أن النقود قد استعملت وسيلة للمدفوعات الآجلة. ولكن حتى تتمكن النقود من اداء دورها قاعدة للمدفوعات المؤجلة، يجب أن تتمتع بثبات نسبي في قوتها الشرائية حتى تتحقق العدالة بين طرفي العقد (١).

فبفضل النقود، أصبحت معظم المعاملات الاقتصادية في الوقت الحاضر تأخذ طابعا من شأنه أن يلشأ عنه مجموعة من الالتزامات المالية التي تستحق الدفع في آجال لاحقة، وأصبحت الوسيلة المتاحة، والتي نعرفها لتسوية مثل هذه المدفوعات هي النقود، فبالنقود بما تمثله من قوة شرائية عامة، أو باعتبارها وحدة للحساب، وبما تتمتع به من قبول عام من جانب جميع افراد المجتمع، وبما ينفذه عليها القانون من قدرة على الوفاء بالالتزامات، أصبحت الوسيلة المثلى لتسوية هذه المدفوعات.

١ - لأن تغير قيمتها سواء بالارتفاع، أو الانخفاض، يترتب عليه ضرر واستفادة أطراف التسوية، فالانخفاض، قيمتها وقت السداد بالقياس إلى قيمتها وقت التعاقد يترتب عليه استفادة المقترض، وتضرر المقرض، وعلى العكس تماما، فإن ارتفاع قيمتها أو قوتها الشرائية وقت السداد بالقياس إلى قيمتها وقت التعاقد، يترتب عليه استفادة المقرض، وتضرر المقترض، لهذا فإن الثبات النسبي في قيمتها أو قوتها الشرائية يجعلها أكثر كفاءة في تادية وظائفها المختلفة.

تناول هذا الفصل تطور انواع النقود في الفكر الاقتصادي المعاصر ووظائفها،
وفيما يلي خلاصة لما ورد فيه :-

١ - ان البشرية قد عرفت من صور النقود اشكالا لا شتى، بحيث لا يمكن القول،
بان هناك من الاشياء ما يتمتع وحده دون غيره . بصلاحيه مطلقه للقيام
بدور النقود، فيمكن استخدام اي شيء بشرط ان تتوفر له صفة القبول
العام، اينما استخدم ومتى.

٢ - كما ان عملية اختيار المجتمع للنقوده، تتوقف على عدة عوامل منها :-

- ١ - مرحلة النمو الاقتصادي.
- ب - مدى توفر الاشياء التي يمكن استخدامها نقودا .
- ج - العبرة المستخلصة من تجارب الماضي النقدي .
- د - اذواق الجمهور، وعاداته، وطبيعة الشعائر الدينية وقد ذكر لنا التاريخ
النقدي، ان الاعمريق مثلا استخدموا الماشية نقودا، بينما استخدم
الهنود الحمر التبغ، واستخدم الصينيون السكاكين، في حين استخدم
المصريون القمح.

٣ - ان الوظيفة الاساسية للنقود، التي تقوم بها مباشرة، وبيسر وسهولة،
و لا يمكن ان يناسفها غيرها اي امل آخر، هي كونها واسطة للتبادل، تلقى
قبولاً عاماً، اما بقية الوظائف الاخرى التي تم ذكرها فهي وظائف
تناسفها غيرها من الاصول النقدية والمالية الاخرى، بمعنى انه لا
يمكن للنقود ان تنفرد بتلك الوظائف دون الاصول الاخرى.

العمل الثالث

تطور أنواع النقود في صدر الإسلام

تطور انواع النقود في صدر الإسلام :- (العهد النبوي وعهد الخلفاء الراشدين وعهد بني أمية) :-

كانت النقود المتداولة قبل الاسلام في الحجاز الدنانير والفلوس البيزنطية والدراهم الساسانية، والدراهم اليمنية الحميرية، وكانت جميع هذه النقود تجلب الى الحجاز مع رجال القوافل التجارية، من بلاد الشام (بالنسبة للدنانير والفلوس البيزنطية)، ومن العراق (بالنسبة للدراهم الساسانية)، ومن اليمن (بالنسبة للدراهم الحميرية) (١)

١ - عبد الرحمن بن محمد بن خلدون المقدمة، دار إحياء التراث العربي، بيروت بدون تاريخ، ص ٢٦١، وسيرد هذا الممدد فيما يلي بالصورة التالية :-
عبد الرحمن بن خلدون، المقدمة، ص
المقريزي، إعانة الامة بكشف الغمة، ص ٤٩ .

وفي الغالب لم يكونوا يتعاملون بهذه النقود عدا، بل بوزنها كأنما هي (تبر) أي غير مضروبة، وكانت قريش تزن الفضة بوزن تسميه درهما وتزن الذهب بوزن تسميه ديناراً (١) وكان وزن كل عشرة من أوزان الدراهم تساوي سبعة أوزان من أوزان الدنانير (٢)

فلما بعث الله نبيه محمداً صلى الله عليه وسلم، كان العرب يتعاملون بهذين النقيدين، الذهب في صورة "الدنانير"، والفضة في صورة "دراهم" اقر اهل مكة على ذلك كله، وحذا حذوه أبو بكر الصديق رضي الله عنه (٣)

١- أبو الحسن البلاذري، فتوح البلدان، دار الكتب العلمية، بيروت، تحقيق رضوان محمد رضوان، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م، ص ٤٥٣،

وسيرد هذا المصدر فيما يلي بالصورة التالية :- البلاذري، فتوح البلدان ص

٢- أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي، الاحكام السلطانية

والولايات الدينية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط (١)، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، ص ١٩٥، وسيرد هذا المصدر فيما يلي بالصورة التالية، الماوردي،

الاحكام السلطانية، ص/عبد الرحمن بن خلدون، المقدمة، ص ٢٦٩

المقريري، إعانة الامة بكشف الغمة، ص ٥٠ .

محمد عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي المناوي، النقود والمكاييل والموازين، تحقيق رجاء محمود السامرائي، دار الرشيد للنشر، منشورات

وزارة الثقافة والإسلام، ١٩٨١م، بغداد، ص ٤٦ .

وسيرد هذا المصدر فيما يلي بالصورة التالية :-

المناوي، النقود والمكاييل والموازين، ص

البلاذري، فتوح البلدان، ص ٤٥٣ .

٣- الماوردي، الاحكام السلطانية، ص ١٩٨

عبد الرحمن بن خلدون، المقدمة، ص ٢٦٩/جلال الدين السيوطي، الحاوي

للفتاوى، ج ١، السلام العالمية للطباعة والنشر، القاهرة، بدون

تاريخ، ص ١٣٧، وسيرد هذا المصدر فيما يلي بالصورة التالية، السيوطي،

الحاوي للفتاوى، ص .

المقريري، إعانة الامة بكشف الغمة، ص ٥١ .

ولما تولى الخلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه، رآي أن الدراهم المتداولة في الأسواق مختلفة الأوزان منها: البغلي (١)، وهو ثمانية دوانيق، ومنها الطبري وهو أربعة دوانيق ومنها المغربي وهو ثلاثة دوانيق ومنها اليمني وهو دائق، قال: انظروا الأغلب فيما يتعامل به الناس من أعلاها وأدناها، فكان الدرهم البغلي والطبري، فأخذ متوسطهما فكان ستة دوانيق فجعل الدرهم الإسلامي ستة دوانيق، ومنتزعت عليه ثلاثة أسباعه كان مثقالا ومتى نقصت من المثقال ثلاثة أعشاره كان درهما، وكان كل عشرة دراهم سبعة مثاقيل، وكل عشرة مثاقيل أربعة عشر درهما وسبعان (٢)، بمعنى أن السعر القانوني الذي كان يتم بموجبه استبدال كل عملة بأخرى ١٠:٧، وأن النظام النقدي المتبع كان في ذلك الوقت ما يعرف الآن بنظام المعدلين.

١ - البغلي: نسبة إلى وبغل وهو اسم رجل يهودي ضرب تلك الدراهم. (المناسقي، النقود والمكاييل والموازين، ص ٥٩).
قدامة بن جعفر، الخراج وصناعة الكتابة، تحقيق محمد حسين الزبيدي دار الرشيد للنشر، بغداد ١٩٨١، ص ٦٠، وسيرد هذا المصدر فيما يلي بالمعنى الواردة التالية: قدامة بن جعفر الخراج وصناعة الكتابة ص.

٢ - الماوردي، الأحكام السلطانية، ص ١٩٥ / ابن خلدون، المقدمة، ص ٢٦٢
قدامة بن جعفر، الخراج وصناعة الكتابة، ص ٦١ / المقرئ، إشاعة الأمانة
بكشف الغمة، ص ٥١ / المناسقي، النقود والمكاييل والموازين، ص ٦١. محمد
ابن محمد بن أحمد القرشي، المعروف بابن الأخوة معالم القرية في أحكام
الحسبة، تحقيق محمد محمود شعبان، وصديق أحمد عيسى المطيعي، الهيئة
المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٦، ص ١٤١، ١٤٢.

وقد ضرب عمر بن الخطاب رضي الله عنه، دراهم على نقش الكسرويه وشكله بأعيانها، وزاد في بعضها عبارات إسلامية، مثل "الحمد لله، وفي بعضها "رسول الله"، وفي بعضها الآخر "والله لا إله إلا الله وحده"، والنقش الجديد الذي ظهر على الدراهم في عهده رضي الله عنه معناه أن عمر بن الخطاب قد صنع منها (١) للسكة (٢)، حتى يتلاءم مع الإضافات التي أحدثها.

ويذكر المقرئزي (٢) أنه في آخر خلافة عمر ابن الخطاب رضي الله عنه كانت نسبة التبادل بين الدينار والدرهم ١٠: ٦، بمعنى أن كل عشرة دراهم كانت تساوي ستة مثاقيل ذهب، ولما بويح عثمان بن عفان بالخلافة، ضرب دراهم نقش عليها "الله أكبر" (٤)، ولما جتمع الأمر "لمعاوية بن أبي سفيان" (٥) ضرب دراهم، وجعل وزن كل عشرة دراهم سبعة مثاقيل ذهب، وضرب معاوية أيضا دنانير عليها تمثاله متقلدا سيفاً.

- ١- المنج: الحجر والوزن، ويراد بها العيار
 - ٢- السكة: هي عبارة عن الختم على الدنانير والدراهم المتعامل بها بين الناس بطابع حديد، ينقش فيه صور أو كلمات مقلوبة، ويضرب بها على الدينار، أو الدرهم، فتخرج رسوم تلك النقوش عليها ظاهرة مستقيمة، بعد أن يعتبر عيار النقود من ذلك الجنس في خلوصه بالسبك، مرة أخرى وبعد تقدير أشخاص الدراهم والدنانير بوزن معين صحيح، يمتلح عليه، (ابن خلدون، المقدمة، ص (٢٦١)).
 - ٣- المقرئزي، إعانة الأمة بكشف الغمة، ص ٥٢ / المناوي، النقود والمكاييل والموازين ص ٧١
 - ٤- المقرئزي، إعانة الأمة بكشف الغمة، ص ٥٢ / المناوي، النقود والمكاييل والموازين ص ٧١.
 - ٥- (١٤١ هـ - ١٦٠ هـ): وبعد وفاة معاوية بن أبي سفيان سنة ٦٠ هـ تولى الخلافة في خلال خمس سنوات، ثلاثة من الخلفاء الأمويين هم: يزيد بن معاوية، ومعاوية بن يزيد الذي لقب بمعاوية الثاني، مروان بن الحكم، هؤلاء لم تكن لهم أي محاولات إيجابية في ميدان النقود.
- المقرئزي، إعانة الأمة بكشف الغمة، ص ٥٢
المناوي، النقود، والمكاييل والموازين، ص ٧٢.

ولما قام "عبد الله بن الزبير" بمكة، ضرب دراهم مدورة، فكان أول من ضرب الدراهم المستديرة، وكان المضروب منها قبل ذلك ممسوح غليظ قصير، مدورها عبد الله بن الزبير "وقش باحد الوجهين "محمد رسول الله" وعلى الوجه الآخر "امر الله بالوفاء والعدل"، كما ضرب اخوه مصعب بن الزبير دراهم في العراق سنة ٥٧٠/٦٩٠م، على ضرب الاكاسرة، وبامر من اخيه عبد الله ابن الزبير، ونقش على احد الوجهين "بركة الله"، وعلى الوجه الآخر "الله" وجعل وزن كل عشرة دراهم وزن سبعة مثاقيل من الذهب وقد ظل التعامل بها جارياً، حتى قدوم "الحجاج بن يوسف" الثقفي العراق (١) فغيرها وكتب عليها "بسم الله" فقط. ويعقب علي أحمد السالوس (٢) علي ضرب عبد الله بن الزبير ومصعب بن الزبير بقوله :- "فكان بعضهم يأتي الى عبد الله بن الزبير احياناً، ويقول به : انا ذاهب إلى العراق، ومعني نقود من الذهب أو الفضة، واخشى عليها أن تمنح علي في الطريق، ثم يعرض عليه أن يأخذ منه نقوده في مكة، ليتسلم بدلها منها في العراق من أخيه مصعب بن الزبير. فيقبلها ابن الزبير، ويكتب له ورقة، فإذا وصل المسافر الى العراق، ذهب الى مصعب بن الزبير، وأبرز الورقة ثم يأخذ المبلغ المكتوب فيها، والذي سبق أن سلمه الى عبد الله بن الزبير بمكة. فالورقة هذه التي اعطاها عبد الله بن الزبير لذلك الرجل، تسمى في الفقه الاسلامي "السفجة" (٣)، وهي نظير ما يحدث الآن، اذهب الى.. البلك واقول له

- ١- المقريزي إهانة الامة بكشف الغمة، ص ٥٢ .
- الحساوي، النقود والمكاييل والموازين، ص ٧٢، ٧٣ .
- ٢- علي أحمد السالوس، في البيوع والبنوك والنقود، محاضرات وندوات دار الحرمين، الدوحة، ط (١)، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، ص ٤٩ وسيرد هذا المراجع فيما يلي بالصورة التالية، علي السالوس، في البيوع والبنوك والنقود، ص بخصوص الوسائل التي يتم بواسطتها انتقال النقود من العراق الى الحجاز وبالعكس
- ٣- السفجة : هي أن تعطي في بلد ما لا آخر، وتكون مسافراً الى بلد آخر، ويكون لمن أعطيته المال عميل في البلد الآخر فتستوفي مالك من ذلك العميل، فتستفيد امن الطريق

(أحمد الشرياصي، المعجم الاقتصادي الإسلامي، ص ٢٢٢)
 سامي حسن حمود، تطوير الأعمال المصرفية بما يتفق والشريعة الإسلامية، الطبعة الثانية، مطبعة الشرق عمان ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م، ص ٤٦ . وسيرد هذا لمراجع فيما يلي بالصورة التالية : سامي حمود، تطوير الأعمال المصرفية .

أريد دنانير أردنية، أعطني شيكا بتاريخ اليوم، أو حوالة، فكان القبض في مجلس العقد قد تم. وقد بحث مجمع البحوث الإسلامية هذه المسألة (الحوالة). فافتى بجوازها للحاجة. ومصلحة الناس في التعامل.

وهذا النوع من النقود هو ما يسمى في الوقت الحاضر بالنقود المعمّرة. ولما تولى عبد الملك بن مروان الخلافة سنة ٦٦٥هـ/٦٨٥م، ضرب الدنانير على طراز النقود البيزنطية، واستبدل شكل الشارة المسيحية بكرة مستديرة، أحيطت بشهادة التوحيد: "لا إله إلا الله وحده لا شريك له" مسجلة بالخط الكوفي والخفي صورة "مَرَقْل"، واستبدل صورته بصورة هرقل وولديه، ولكنه أبقى بعض النقوش. كالعمود القائم على الدرج الذي يحمل الطيب أصلاً، وبهذا أصبح الدينار يصور آخر ما وصل إليه العرب من تساهل، في تقليد النقود البيزنطية، وقد نقش في الوجه البسملة وشهادتا التوحيد، والرسالة المحمدية، وفي الظهر نقش "بسم الله، ضرب هذا الدينار سنة...." (١)

إلا أنه بعد أن استقر الأمر للامويين، بتحقيق الاستقرار السياسي. رأى عبد الملك بن مروان ضرورة سك عملة جديدة، ذهبية فضية خالية من الشارات النصرانية، والفارسية.

وتفيد أكثر الروايات بأن الخليفة الاموي "عبد الملك ابن مروان" هو أول من ضرب النقود العربية الإسلامية، بشكلها المتميز تماماً عن النقود الأجنبية (٢)، فقد أورد الماوردي وغيره أن سعيد ابن المسيب قال:- "أول من ضرب الدراهم المنقوشة عبد الملك بن مروان، وكانت الدنانير ترد رومية، والدراهم ترد كسروية وحميرية قليلة، وقد أمر بضربها سنة ٧٤هـ وقال

١- ناصر السيد محمود النقشبدي، الدينار الإسلامي، ج ١، مطبعة الرابطة، بغداد ١٣٧٢-١٩٥٣م، ص ٢٣، وسيرد هذا المرجع فيما يلي بالصورة التالية:-

النقشبدي، الدينار الإسلامي، ص
محمد باقر الحسيني، تطور النقود العربية الإسلامية، ص ٢٢، ٢٣، ٢٤

٢- البلاذري، فتوح البلدان، ص ٤٥٤/الماوردي، الاحكام السلطانية، ص ١٩٦
ابن خلدون، المقدمة، ص ٢٦١.

المدائن بل ضربها الحجاج في آخر سنة ٧٥هـ، ثم امر الحجاج بضربها في الفواحي سنة ٧٦هـ وكان الخليفة عبد الملك بن مروان، قد نقش على أحد وجهي الدرهم "الله أحد الله الصمد"، وعلى الوجه الآخر "لا إله إلا الله"، وطوق الدرهم على وجهيه بطوقين الأول كتب عليه: "ضرب هذا الدرهم بمدينة..."، وعلى الطوق الآخر: "محمد رسول الله" أرسله بالهدى ودين الحق، ليظهره على الدين كله، ولو كره المشركون" (١).

وسحب عبد الملك بن مروان النقود القديمة التي كان يجري التعامل بها، وأبطل منذ ذلك الوقت، التعامل بالنقود الرومية والفارسية، وحظر على الناس التعامل بها ولم يكتف بذلك بل جمع العملات القديمة في دور الضرب لإعادة سكها من جديد طبقاً للشكل العربي الإسلامي الجديد، وصارت العملة موحدة في جميع الأقاليم. وجعل وزن العشرة من الدراهم الفضة وزن سبعة أوزان من الدنانير الذهب (٢).

كما ينقل الماوردي وغيره، رواية "يحيى بن النعمان الغفاري"، التي تذكر أن الحجاج بن يوسف النقفي، ضرب الدراهم البيضة وكتب عليها "الله أحد الله الصمد" وقد سميت الدراهم التي ضربها الحجاج "المكرومة"، واختلف في سبب

١- الماوردي، الأحكام السلطانية، ص ١٩٦،

البلاذري، فتوح البلدان، ص ٤٥٤.

قدامة بن جعفر، الخراج وصناعة الكتابة ص ٥٩،/ أبو يعلى محمد بن الحسين

الغراء، الأحكام السلطانية تحقيق محمد حامد الفقي، دار الكتب العلمية،

بيروت ١٤٠٣هـ- ١٩٨٢م، ص ١٨٠.

وسيرد هذا الممدد فيما يلي بالصورة التالية :-

أبو يعلى، الأحكام السلطانية، ص

٢- المقرئزي، إعانة الأمة بكشف الغمة، ص ٥٧.

تسميتها بالمكروهه، فقال قوم ۱ إن الفقهاء كرموها لما عليها من القرآن، وقد يحملها الجنبه المحدث، وقال آخرون: إن الاعاجم كرموها نقصانها فسميت مكروهة (١)

إلا إنه من المرجح أن الخليفة عبد الملك بن مروان هو أول من أوجد النقد العربي الإسلامي، بخصائصه المميزة للدولة العربية الإسلامية. ويذكر البعض (٢) أن هناك عدة دوافع دفعت بِعبد الملك بن مروان إلى تعريب النقود أهمها:

١- الدوافع السياسية :-

فعمل عبد الملك بن مروان، كان بمثابة محاولة منه لتحدي مكانة الدينار البيزنطي، وسيادته المالية، كما كان يرمي من وراء عمله إلى إظهار الدور الذي يمكن أن تلعبه القوة العربية الإسلامية الجديدة في الميدان الاقتصادي بعد أن أثبتت تفوقها في المجال العسكري، هذا بالإضافة إلى رغبته في إعادة حق سك النقود إلى الخلافة، وحصره في شخص الخليفة، بعد أن نجح في توحيد العالم الإسلامي تحت سلطانه، وبهذا العمل قضى عبد الملك على كل فوضى في سك النقود، تحقيقاً لاستقرار السياسي.

- ١- الماوردي، الاحكام السلطانية، ص ١٩٦، ١٩٧ .
قدامة بن جعفر، الخراج وصناعة الكتابة، ص ٥٩
البلاذري، فتوح البلدان، ص ٤٥٤ .
ابو يعلى، الاحكام السلطانية، ص ١٨٠ .
المنائوي، النقود والمكاييل والموازين، ص ٨٠
المقريزي، إعانة الامة بكشف الغمة، ص ٥٧ .

- ٢- محمد باقر الحسيني، تطور النقود العربية الإسلامية، ص ٢٢، ٢٣/دولة الاقتصاد الإسلامي، بغداد ١٩٨٣، بحث الدكتور حمدان الكبيسي، ص ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠/محمد ضياء الدين الرئيس، الخراج والنظم المالية، ط (٥)، مكتبة دار التراث، القاهرة، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م، ص ٢٠٤، ٢١٠ وسيرد هذا المرجع فيما يلي بالصورة التالية، ضياء الدين الرئيس، الخراج، ص

ب- الدوافع الاقتصادية والمالية :-

فلا سبيل إلى الاستقرار الاقتصادي، ما دامت مقومات الدولة العالية تدور في تلك الدنانير البيزنطية، والدرهم الفارسية، وترتبط بأوزانها وأسعارها، هذا بالإضافة إلى أن اتساع دائرة النشاط التجاري للدولة العربية الإسلامية في عهد عبد الملك ترتب عليه عدم استقرار قيمة النقد وما استتبع ذلك من تلاعب في الأسعار، فازعج ذلك عبد الملك بن مروان، فرأى ضرورة العمل على توحيد أسعار وأوزان النقود بإخضاعها لقانون معين.

وعلى ما يبدو إن الخليفة عبد الملك بن مروان استهدف أيضا مواكبة النمو الاقتصادي الذي شهدته الدولة العربية الإسلامية، فالنمو الاقتصادي ينبغي ألا يهمل دور عملية إصلاح النظام النقدي ليس في خلق النمو فحسب، وإنما في خلق الظروف الملائمة لتسهيل عملية النمو، لذلك بات من الضروري التوسع في سك النقود الجديدة لكي تحقق إشباع الطلب على النقد، لقلبية حاجات المعاملات التجارية في الأسواق من قبل المتعاملين، في قطاع التبادل النقدي الذي توسع على حساب المقايضة العينية، فحين تحل المعاملات النقدية محل المقايضة، سيحتاج السوق إلى كميات من النقود، لمواجهة حاجة المعاملات التجارية، التي يزداد حجمها بزيادة كمية السلع المتبادلة باستمرار، وهكذا يلمو حجم العملة التي يتداولها الناس.

ج- الدوافع الدينية :-

لقد اقترنت الحرب بين الخليفة عبد الملك بن مروان والروم بمسألة القراطيس (١) وذكر النبي صلى الله عليه وسلم مع التاريخ، وأمر بإزالة عبارات تنسب المسيح إلى الربوبية، كانت تبرز في رؤوس الصحف.

فما عاظ ملك الروم من هذا الإجراء، وكتب إلى الخليفة عبد الملك ويطلب منه عدم كتابة مثل هذه العبارات قاشلا: "إلکم قد احدثتم کذا وكذا فاتركوه،

١ - القراطيس: ورق الكتابة لمقريري، إهانة الامة بكشف الغمة، ص ٥٢ .

المناوي، النقود والمكاييل والموازين، ص ٧٥ .

وإلا اتاكم في دلائيرنا من ذكر نبيكم ما تكرومون" (١)

فعظم ذلك عليه، وكلم خالد بن يزيد بن معاوية، فأشار عليه أن يترك دلائير الروم، وينتهي عن المعاملة بها، ويضرب للناس دلائير ودرهم جديدة، فيها ذكر الله، يضرب الدينار والدرهم.

وكتب إلى الحجاج بالعراق أن اضربها قبلك، يضرب الحجاج الدراهم ونقش فيها "قل هو الله أحد"، ونهى أن يضرب أحد غيره.

وبهذا أصبح الدينار الإسلامي في هذه المرحلة خاليا من أية مسحة بيزنطية، وأصبح الدينار الجديد يحمل على (٢):

حركة الوجه عبارة:	مركز الظهر
لا إله إلا الله	الله أحد الله الصمد لم يلد ولم يولد
وحده لا شريك له	

الهامش: محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله.

الهامش الثاني: "بسم الله ضرب هذا الدينار سنة ١١٠٠".

١ - المقرئزي، إعانة الأمة بكشف الغمة، ص ٥٣.
المنأوي، النقود والمكاييل والموازين، ص ٧٥.

٢ - المقرئزي، إعانة الأمة بكشف الغمة، ص ٥٤.
المنأوي، النقود والمكاييل والموازين، ص ٧٥.

د - الدوافع القومية :-

ويرتبط بالدوافع السابقة دافع قومي، ناشئ عن رغبة عبد الملك بصنع الدولة بالصيغة العربية، نتيجة لسياسة رسمها عبد الملك بمهارة، وقام على تنفيذها، في جميع الميادين الإدارية، بمختلف الولايات الإسلامية، وذلك حين أمر بأن تعرب كل الدواوين في فارس والشام ومصر، وكان لابد لإتمام هذه السياسة القومية العربية، من التوجه نحو النقود، وتعريبها وتخليصها من التقليد البيزنطي والساساني.

فالدولة العربية الإسلامية المترامية الأطراف، كان لا يمكن أن تظل معتمدة في نشاطها المالي والاقتصادي المتزايد على نقد أجنبي محدود الكمية، يأتي من بلاد العدو، بوسيلة تجارية ضئيلة تهددها الحرب بالانقطاع من آن لآخر، كما أن كثيرا من العملة ولا سيما الفارسية كان مفشوشا.

فحالة النقود قبل تعريبها، كانت تشكل عائقا كبيرا أمام حركة النشاط التجاري المتزايد، الذي شهدته مؤسسات الدولة، كما أن العرب المسلمين كانوا يلاقون حرجا عند أداء فريضة الزكاة وأن الدولة العربية الإسلامية كانت تجد صعوبة كبيرة إذا أرادت أن تستوفي حقوقها.

كما أمر عبد الملك بن مروان أن تضرب الدراهم في جميع الأقاليم على السكة الإسلامية، وتحمل إليه أو لا ياول، وتقدر في كل مائة درهم، درهما، عن النقود وأجرة الضراب.

كما ثبت بأن الأوزان التي عليها دراهم ودنانير عبد الملك، مطابقة للأوزان الشرعية تقريبا، واستقر الإجماع على أنها النقود الشرعية وحملت موافقة الفقهاء عليها، وعلى أنها هي التي يؤخذ بها في الزكاة، وتؤدى بها كل الحقوق التي أوجبها الشرع، وجعل وزن العشرة من الدراهم الفضة بوزن سبعة أوزان من الدنانير الذهب (١).

١ - المقرئزي، إعانة الامة بكشف العملة، ص ٥٧

المناوي، النقود والمكاييل والموازين، ص ٧٨

لان الذهب اوزن من الفضة واثقل، وكانهم جربوا حبة من الفضة، ومثلها من الذهب، ووزنوهما، فكانت زنة الذهب ازيد من زنة الفضة بثلاثة اسباع الدرهم، فلذلك جعلوا كل عشرة دراهم بوزن سبعة دنانير، لان ثلاثة اسباع الدرهم، إذا اضيفت عليه بلغت مثقالا، والمثقال إذا نقص منه ثلاثة اعشاره بقي درهما، وكل عشرة مثاقيل تزن اربعة عشر درهما وسبعي درهم (١) وكان وزن الدينار ٤٨، ٤٨ غم، والدرهم ٢، ٩٨٥ غم.

فلما تولى يزيد بن عبد الملك (١٠١هـ - ١٠٥هـ)، ضرب الهبيرية، عمر بن هبيرة (١٠٢هـ - ١٠٥هـ) بالعراق، حيث ضربها اجود مما كانت عليه، وجعل عيارها ستة دنانير، وخلص الفضة ابلغ تخليص (٢)

ولما قام هشام بن عبد الملك (١٠٥هـ - ١٢٥هـ) وكان جموعا للجمال، مجبا له امر خالد بن عبد الله القسري، في سلة ست ومائة من الهجرة ان يعير العيار إلى وزن سبعة دنانير، وأن يبطل السك من كل بلد الا واسط، ف ضرب الدراهم بواسط وكسر السكة وكان في تخليص الفضة اشد ممن قبله، ف ضربت الدراهم على السكة الخالدية، حتى عزل خالد في سلة عشرين ومائة للهجرة (٣).

١ - المقرئزي، إعانة الامة بكشف الغمة، ص ٥٨ / المناوي، النقود والمكاييل والموازين ص ٨٠.

٢ - المقرئزي، إعانة الامة بكشف الغمة، ص ٥٨ / المناوي، النقود والمكاييل والموازين، ص ٨٤.

٣ - المقرئزي، إعانة الامة بكشف الغمة، ص ٥٨ / المناوي، النقود والمكاييل والموازين ص ٨٤.

وتولى بعد خالد القسري، يوسف بن عمر الثقفي، فافترط في التشديد والفتوى، لدرجة أنه امتحن يوما السعيار فوجد درهما ينقص حبة، فضرب كل صانع الفاسوك وكانوا مائة صانع، وصنعت يوسف السكة، وأجرأها على وزن سبعة وثمانين بواسط وحدها، حتى قتل الوليد بن يزيد بن عبد الملك في سنة ست وعشرين ومائة (١) فلما تولى مروان بن محمد الملقب "بالحمار" - آخر خلفاء بني أمية - ضرب الدراهم بالجزيرة على السكة بخران، حتى قتل، فكانت الهبيرية، والغالدية، واليوسفية أجود نقود بني أمية (٢). وفيما يتعلق بالفلوس (٣). أقر الرسول على الله عليه وسلم الفلوس النحاسية، كما أقر غيرها من النقود الذهبية والفضية، وقد ضرب عمر بن الخطاب فلسا على طراز عملة هرقل سنة ١٧هـ كتب عليه اسمه بحروف عربية (٤)

وينقل السيوطي في كتابه "الحاوي للفتاوي" قول سعيد بن منصور في سننه: "حدثنا محمد بن إبان عن حماد عن إبراهيم النخعي قال: لا بأس بالسلف في الفلوس" أخرجه الشافعي في الام، والبيهقي في سننه، دليلا على أنه لا ريب في الفلوس (٥)، وهذا يدل على وجودها في القرن الأول للهجرة (٦).

- ١ - المقرئزي، إغاثة الامة بكشف الغمة، ص ٥٩/ المناوي، النقود والمكايل والموازين ٨٣، ٨٣.
- ٢ - أبو يعلى، الاحكام السلطانية، ص ١٨١/ الماوردي، الاحكام السلطانية، ص ١٩٦.
- ٣ - كلمة الفلوس: معربة من اليونانية أصلها "فلس" وهو نقد أثيني قديم قيمته نحو ثلاثة مليمات مصرية. وقيل الفلوس: نقد نحاسي صغير لمحقرات المبيعات. (أحمد الشرياصي، المعجم الاقتصادي الإسلامي، ص ٣٤٤).
- السيوطي، الحاوي للفتاوي ج ١، ص ١٢٩.
- ٤ - محمد باقر الحسيني، تطور النقود العربية الإسلامية، ص ٦٥.
- ٥ - المقمود بعبارة لا ريب في الفلوس: الفلوس المعشوشة.
- ٦ - جلال الدين السيوطي، الحاوي للفتاوي، ج ١ ص ١٣٩/ أبو يعلى، الاحكام السلطانية، ص ١٨٠.

كما يذكر محمد باقر الحسيني انه ظهرت نقود نحاسية إسلامية زمن عبد الملك بن مروان، ونقش على نقوده المضروبة على الطراز البيزنطي عبارة (عبد الله - أمير المؤمنين)، أو (خليفة الله - أمير المؤمنين) (١).

واستمر تداول الفلوس النحاسية، حتى بعد تعريب النقود، حيث تم تعريبها، وتلويح طرازها، حسب الأقاليم التي ضربت فيها، فظهرت الفلوس التي تحمل العبارات الدينية وأهمها شهادة التوحيد، والرسالة المحمدية (٢).

وظائف النقود في الفكر الاقتصادي الإسلامي

لقد ناقش عدد من فقهاء السلف وظائف النقود، وفيما يلي عرض لنصوص مختارة لبعض فقهاء السلف، تبين عيوب المقايضة وصعوباتها، وأهمية النقود ووظائفها:-

١- أبو الفضل جعفر بن علي الدمشقي

يقول أبو الفضل بن جعفر الدمشقي في كتابه "الإشارة إلى محاسن

التجارة" (٣)

"، فلما كان الناس يحتاج بعضهم إلى بعض، ولم يكن وقت حاجة كل واحد منهم وقت حاجة الآخر، حتى إذا كان واحد منهم مثلاً لجاراً، فاحتاج إلى جدار فلا يجد، ولا مقادير ما يحتاجون إليه متساوية، ولا يمكن أن يعلم ما قيمة كل شيء من كل جنس، وما مقدار العوض عن كل جزء من بقية الأجزاء من سائر الأشياء ويعرف به قيمة بعضها من بعض، فمضى احتياج الإنسان إلى شيء، مما يباح أو يستعمل، دفع قيمة ذلك الشيء من ذلك الجوهر، الذي جعل ثمناً لسائر الأشياء.

١- محمد باقر الحسيني، تطور النقود العربية الإسلامية، ص ٤٤.

٢- محمد باقر الحسيني، تطور النقود العربية الإسلامية، ص ٤٤.

٣- أبو الفضل بن جعفر الدمشقي: الإشارة إلى محاسن التجارة، ص ٢٩، ٢٠ وأبو الفضل بن جعفر الدمشقي، لم تذكر المصادر التاريخية، تاريخاً محدداً لوادته، إلا أن أكثر الروايات تفيد على أنه عاش في القرن الخامس للهجرة.

ولو لم يفعل ذلك، لكان الذي عنده نوعاً من الأنواع التي يحتاج إليها صاحبه كالزيت، والقمح وما أشبههما، وعند صاحبه أنواع أخرى، لا يتفق أن يحتاج هذا إلى ما عند ذلك، ويحتاج ذلك إلى ما عند هذا في وقت واحد، فتقع الممانعة بينهما. (١) وإن وقع الاتفاق بينهما في حاجة كل واحد منهما إلى ما عند صاحبه لم يقع بينهما اتفاق في أن يكون يحتاج هذا مما بيد ذاك، إلى ما يكون قيمته مقدار ما يحتاج إليه ذلك مما في يد هذا لا يزيد ولا ينقص فإنه قد تكون حاجة صاحب القمح مثلاً إلى رطل زيت، وحاجة صاحب الزيت إلى حملي قمح، وقد تكون حاجة صاحب القمح إلى زيت كثير، وحاجة صاحب الزيت إلى قمح قليل، فيقع الاختلاف بينهما إذ ذاك (٢)

فلظرت الأول في شيء يضمن به جميع الأشياء، فوجدوا جميع ما في أيدي الناس، إما نبات أو حيوان أو معادن، فأسقطوا النبات والحيوان عن هذه الرتبة، لأن كل واحد منهما مستحيل (٣) يسرع إليه الفساد، وأما المعادن فاختاروا منها الأحجار الذائبة الجامعة ثم أسقطوا منها الحديد، والنحاس، والرماس، فأما الحديد فلأسراع المدا إليه، وكذلك النحاس أيضاً، وأما الرماس فلتسويده، وإفراط ليلته، فتشغير أشكال صورته، وكذلك أسقط بعض الناس النحاس لما يركبه من الزنجار، وطبعه بعض الناس كالدرهم - فإنهم عملوا منه غلوساً يتعاملون بها.

ووقع إجماع الناس كافة على تفضيل الذهب والفضة لسرعة المواتاة في السبك والطرق والجمع والتفرقة والتشكيل بأي شكل أريد، مع حسن الرونق، وعدم الروائح - والطعوم الرديئة وبقاائهما على الدفن، وقبولهما العلامات التي

١ - فيه إشارة إلى أحد صعوبات المقايضة وهي صعوبة توافق الرغبات.

٢ - فيه إشارة إلى أحد عيوب المقايضة وهي صعوبة تقدير نسبة المقايضة.

٣ - قابل للتحويل

تمونهما، وثبات السمات التي تحفظها من الفسح والتدليس فطبعوهما، وثلثوا بهما
الاشياء كلها، ورأوا أن الذهب أجل قدرا في حسن الروتق، وتلنزل الاجزاء،
والبقاء على طول الدفن، وتكرار السبك في السار (١)، فجعلوا كل جزء منه بعدة
من اجزاء الفضة، وجعلوهما ثمننا لساخر. الاشياء فامطالحوا على ذلك، ليشترى
الإنسان حاجته في وقت إرادته وليكون من حصل له هذان الجوهران، كان الانواع
التي يحتاج إليها حاصلة في يده، (٢) مجموعة لديه متى شاء، فلذلك لزمت الحاجة
في المعاش إلى المال الصامت.

وقال بعض الادباء: العين للعين قرة، وللظهر قوة ومن ملك الصغراء،
 ابيض واخضر عيشه.

٢- أبو حامد الغزالي (٤٥٠هـ - ٥٠٥هـ)

يقول حجة الإسلام أبو حامد الغزالي، في كتابه "إحياء علوم الدين"
 "... (من نعم الله تعالى، خلق الدراهم والدنانير، قوام (٢) الدنيا وهما
 حيران (٤)، لا منفعة في اعيانها (٥)، ولكن يضطر الخلق إليهما من حيث ان كل
 إنسان، محتاج إلى اعيان كثيرة، في مظهره وملبسه، وساخر حاجاته، وقد يعجز
 مما يحتاج إليه، ويملك ما يستغني عنه، كمن يملك الزعفران (٦)، مثلاً، وهو

١- خصائص النقود المعدنية من الذهب والفضة.

٢- فيه اشاره الى عدد من وظائف النقود:

وسيلة للتبادل

مقياس للقيم

اداة لاعتزان القيم

٣- القوام: ما يقيم الإنسان من الثوت، وقوام الامر نظامه وعماده.

٤- حيران: مثني حجر: كسارة الصخر

٥- اعيانها: جمع عين، والعين عند العرب حقيقة الشيء، وعين الشيء نفسه.

٦- الزعفران: صبغ معروف، وهو من الطيب.

محتاج إلى جمل يركبه، ومن يملك الجمل ربما يستغني عنه، ويحتاج إلى الزعفران. فلا بد بينهما من معاوضة (١)، ولا بد في مقدار العوض (٢) من تقدير، إذ لا يبذل صاحب الجمل جملة بكل مقدار من الزعفران، ولا مناسبة بين الزعفران والجمل حتى يقال: يعطى منه مثله في الوزن أو الصورة، وكذا من يشتري داراً بثياب، أو عبداً بخف (٣) أو دقيقاً بحمار، فهذه الأشياء لاتناسب فيها. فلا يدري أن الجمل كم يسوي (٤) من الزعفران فتتعدى المعاملات جداً، فاغترقت هذا الأعيان، المتباينة المتباعدة، إلى متوسط بينهما، يحكم فيها بحكم عدل، فيعرف من كل واحد رتبته، وملازمته (٥)، حتى إذا تقررت المنازل وترتبت الرتب علم بعد ذلك المساوي من غير المساوي خلق الله تعالى الدنيا بغير الدراهم، حاكمين ومتوسطين (٦)، بين سائر الأموال، حتى تقدر الأموال بهما، فيقال هذا الجمل يساوي مائة دينار، وهذا القدر من الزعفران يساوي مائة دينار، فهما من حيث انهما مساويان بشيء واحد، إذن متساويان.

- ١ - المعاوضة: تبادل العوض، وهو البذل.
- ٢ - مقدار العوض: مقدار البذل.
- ٣ - الخف: الذي يلبش، وخف الإنسان ما أصاب الإنسان من باطن قدمه.
- ٤ - يسوي: يقال في البيع.
- ٥ - فيه إشارة إلى أحد عيوب المقايضة وهي: صعوبة تقدير نسبة المقايضة.
- ٦ - فيه إشارة إلى وافتين من وظائف النقود: مقياس للتقييم، ووسيط للمبادلة.

وإنما امكن التعديل (١) بالنقدين، اذ لا عرض في اعيانهم، ولو كان في اعيانهم عرض، ربما اقتضى خصوص ذلك الغرض في حق صاحب الغرض ترجيحاً، ولم يقتض ذلك في حق من لا عرض له فلا ينتظم الامر، فإذا خلقهما الله تعالى لتتد اولهما (٢)، الايدي ويكونا حاكمين بين الاموال بالعدل، ولحكمة اخرى، وهي التوسل بهما الى سائر الاشياء، لانهما عزيزان في انفسهما (٣)، و لا عرض في اعيانهم، ونسبتهم الى سائر الاموال، نسبة واحدة فمن ملكهما فكانه ملك كل شيء (٤)، لا كمن ملك ثوباً، فإنه لم يملك إلا الثوب، فلو احتاج إلى طعام ربما لم يرغب صاحب الطعام في الثوب، لان عرضه في دابة مثلاً، فاحتيج إلى شيء هو في صورته، كانه ليس بشيء، وهو في معناه كانه كل الاشياء، والشئ إنما تستوي نسبته إلى المخلوقات وإذا لم تكن له صورة عامة، يفيدها بخصوصها، كالمراة لا لون لها، وتحكى كل لون، فكذلك النقود، لا عرض فيه، وهي وسيلة إلى كل عرض، وكالحرف لا معنى له في نفسه، وتظهر به المعاني في غيره، فهذه هي الحكمة الثانية، وفيهما ايضا حكم يطول ذكرهما، فكل من عمل فيهما، عملاً لا يليق بالحكم، بل يخالف الغرض المقمود بالحكم، فقد كفر بعملة الله تعالى فيهما.

فإذاذن من كلزهما، فقط ظلمهما، وابطل الحكمة فيهما، وكان كمن حبس حاكم المسلمين في سجن يتملح عليه الحكم بسببه، لانه إذا كنز، فقد ضيع الحكم، و لا يحل الغرض المقمود به، وما خلقت الدراهم والدنانير، لزيد خاصة، و لا لعمرو خاصة، إذ لا عرض للاحاد (٥) في اعيانهم، فإلها جبران، وإلها خلقا

- ١- التعديل : التقويم
- ٢- يقال في المثل : العملة مستديرة لكي تدور.
- ٣- عزيزان في انفسهما : اشارة إلى القيمة الذاتية للنقود الممنوعة من المعادن النفيسة الذهب والفضة .
- ٤- اشارة إلى الوظيفة الثالثة للنقود : مخزن للقيمة و اداة لسداد عار .
- ٥- احاد : افراد، فالنقود ليست حاجة فردية، إنما يحتاج إليها كل فرد لا لنفسه، ولكن لكي يستطيع ان يتبادل الفائض مع الآخرين فيه حاجة اجتماعية نشأت من الاجتماع و الإنتاج و التخصص و ظهور الفائض و ضرورة التبادل .

لتتد اولهما ا لايدي فيكونان حاكمين بين الناس ، وعلامة معرفة للمقادير مقومة للمراتب فاسخر الله تعالى الذين يعجزون عن قراءة الاسطر الالهيه ، المكتوبة على صفحات المويجودات بخط الهي لا حرف فيه و لا صوت، الذي لا يدرك بعين البصر بل بعين البصيرة ، اخبر من لاء ، العاجزين ، بكلام سمعوه من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، حتى وصل إليهم بواسطة الحرف والصوت المعلن الذي عجزوا عن إدراكه فقال تعالى:

"والذين يكتفون الذهب والفضة ، و لا يلقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب اليم" (١) .

وكل من اتخذ من الدراهم والدنانير آتية من ذهب او فضة فقد كفر النعمة ، وكان اسوا حالا ممن كل ، لان مثال هذا مثال من استسخر حاكم البلد ، في الحياكة والمكس ، والاعمال التي يقوم بها احسا الناس ، والسجس امون منه ، وذلك ان الخزف والحديد والرصاص ، والنحاس تلوب مناب الذهب ، والفضة في حفظ الماشعات ، عن ان تتهدد ، وإنما الاواني لحفظ الماشعات و لا يغي الخزف والحديد في المقمود ، الذي اريد به التلقد ، فمن لم ينكشف له هذا ، انكشف له بالترجمة الالهية وقيل له :

"من شرب في آتية من ذهب او فضة مكانما يجرجر في بطنه نار جهنم" (٢) ، وكل من عامل معاملة الربا على الدراهم والدنانير فقد كفر النعمة ، وظلم ، لالهيا علقا لخيرهما ، لا لنفسهما ، إذ لا يرض في عينهما ، فإذا اتجر في عينهما فقد اتخذهما مقصودا على خلاف وضع الحكمة ، إذ إن طلب النقد لغير ما وضع له ظلم ، ومن معه ثوب ، و لا نقد معه فقد لا يقدر على ان يشتري به طعاما ، ودابة ، إذ ربما لا يباع الطعام والدابة بالثوب ، فهو معذور ، في بيعه ، بنقد آخر ، ليحصل النقد فيتوصل به إلى مقصوده ، فإنهما وسيلتان إلى الخير ، لا شرم في

١ - (التوبة : ٩) ، فمن لم يفهم بطريق العقل اهمه الله تعالى بطريق النقل .

٢ - صحيح مسلم بشرح النووي ، ١٤٥ . باب اللباس والزينة بيروت - دار الكتب العلمية ، بدون تاريخ ، ص ٢٧ .

اعيانهما (١) وموقعهما في الاموال، كموقع الحرف من الكلام، كما قال اللحيون، إن الحرف هو الذي جاء لمعنى في غيره، وموقع المراجعة من الالوان (٢).

ومكذا نرى ان الفكر الاقتصادي الاسلامي قد بين وظائف النقود واهميتها، قبل الفكر الاقتصادي الوضعي المعاصر، وقبل كينز (صاحب النظرية النقدية في الفكر الاقتصادي الوضعي المعاصر) بقرون عديدة، كما نرى الفكر الاسلامي لا ينظر الى النقود على انها سلعة بعد ذاتها (٣) وانما هي وسيلة للتبادل ومخزن للقوة الشرائية - ومقياسا للقيم، واداة للمدفعات.

١ - فيه اشارته الى ان الفقهاء المسلمين لم يظفروا الى النقود على انها سلعة وانما هي اداة للتبادل.

٢ - ابو حامد الخزازي، احياء علوم الدين، ج ٤، عالم الكتب، بيروت بدون تاريخ، ص ٧٩، ٨٠.

٣ - با لاضافة الى الخزازي والدمشقي، فقد تعرض لوظائف النقود عدد آخر من فقهاء السلف منهم.

عبد الرحمن بن خلدون في المقدمة، ص ٢٨١ وابن قيم الجوزية، في كتابه اعلام الموقعين، ج ٢، ص ١٢٧.

وشهاب الدين احمد بن محمد بن ابي الربيع في كتابه سلوك المالك في تدبير الممالك، تحقيق ناجي التكريتي

وزارة الثقافة والاعلام - بغداد، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م ص ١٥٠

٢ - يقول ابن قيم الجوزية في اعلام الموقعين ج ٢ ص ١٢٧

"... فما لثمان لا تقمدا لاعيانها بل يقدم التوصل بها الى السلع، فاذا صارت في انفسها سلعا تقدم لاعيانها فسد امر الناس" ويقول ابن رشد

"المقمود من الذهب والفضة المعاملة لا الالتفاف، ومن العروض الانتفاع بها لا المعاملة، واعني بالمعاملة كونها ثمنا لاشياء"

محمد ابن رشد القرطبي، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، ج ١ ط (٧) دار

المعرفة، بيروت ١٤٠٥هـ ص ٢٥١

حكم الأوراق النقدية في الشريعة الإسلامية :-

وفيما يتعلق بحكم النقود الورقية في الشريعة الإسلامية فقد فصل القول فيه عدد كبير من العلماء المسلمين المعاصرين (١). وانتهى أكثرهم الى القول بان النقود الورقية أصبحت في الوقت الحاضر نقودا بالتعامل، وباعتماد السلطات الشرعية، وأصبح لها قوة الدلائل الذهبية، والدراهم الفضية في القبول العام، وفي الوفاء بالتزامات، يقول يوسف القرضاوي في كتابه فقه الزكاة :

١- من العلماء المعاصرين الذين تعرضوا لحكم النقود الورقية في الشريعة الإسلامية

- عبد الرحمن الجزيري، في كتابه "الفقه على المذاهب الأربعة"، ج١، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة بدون تاريخ، ص ٦٠٥.
- وهبه الزحياي، في كتابه الفقه الإسلامي وأدلته، ج١، ط (٢) دار الفكر - دمشق، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، ص ٢٧٢.
- يوسف القرضاوي، في كتابه "فقه الزكاة"، ج١، ط (١)، دار الإرشاد، بيروت، ١٢٨٩هـ - ١٩٦٩م، ص ٢٧١.
- علي أحمد السالوس، في كتابه استبدال النقود والعملة ط (١)، مكتبة الصلاح، الكويت، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، ص ٧١ - ١٩٦.
- أبو بكر الصديق عمر متولي، شوقي اسماعيل شحاته، في كتابهما اقتصاديات النقود في إطار الفكر الإسلامي، مكتبة وهبه، القاهرة، ط (١)، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٢م، ص ٦٥.
- أبو بكر دوكوري، محمد عبد اللطيف الشرفور، أحكام النقود الورقية، وتغير قيمة العملة - منظمة المؤتمر الإسلامي ملحق رقم "١" ج٢، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

لقد أصبحت الأوراق النقدية تحقق داخل كل دولة ما تحققه النقود المعدنية (الذهبية والفضية)، وينظر إليها المجتمع نظرتة التي تلك، أنها تدفع مهراً، فتستباح بها الخروج شرعاً دون أي اعتراض، وتدفع ثمنها للبضائع فتتقل ملكية البضاعة التي دافعها بلا جدال، وتدفع أجراً للجهد البشري. فلا يمتنع عامل أو موظف من أخذها جزاء على عمله، وتدفع دية في القتل الخطاء أو شبه العمد فتبريء ذمة القاتل، ويرضى أولياء المقتول، وتسرى فيستحق سارقها عقوبة السرقة بلا مراة من أحد وتدخر وتملك فيعد مالها غنيا بقدر ما يملك منها، وكلما كثرت في يده، عظم غناه عند الناس، وعند نفسه (١)، كما تناول حكم النقود الورقية في الشريعة الإسلامية هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية (٢)، وبعد البحث والتعاون مع خبراء في الاقتصاد، رأى هؤلاء العلماء أنها نقود، تأخذ حكم النقود المعدنية (الذهبية والفضية)، وفيما يلي نص الفتوى:-

١- يوسف القرضاوي، فقه الزكاة، ج ١ ص ٢٧٦

٢- منظمة المؤتمر الإسلامي، مجمع الفقه الإسلامي، بحوث ودراسات، بحث على أحمد السالوس، بعنوان أحكام النقود واستبدال العملات في الفقه الإسلامي، مكة المكرمة، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م،

القرار السادس

حول العملة الورقية

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، سيدنا ونبينا محمد وآله وصحبه، وسلم تسليمًا كثيرًا، أما بعد :-

إن مجلس المجمع الفقهي الإسلامي، قد اطلع على البحث المقدم إليه في موضوع العملة الورقية، وأحكامها من الناحية الشرعية، وبعد المناقشة والمداولة، بين أعضائه قرر ما يلي :-

أو لا : إنه بناء على أن الأصل في النقد، وهو الذهب والفضة، وبناء على أن علة جريان الربا فيهما هي مطلق الثمنية في أصح الأقوال : عند فقهاء الشريعة، وبما أن الثمنية لا تقتصر عند الفقهاء على الذهب والفضة، وإن كان معدنها هو الأصل وبما أن العملة الورقية قد أصبحت ثمنًا، وقامت مقام الذهب والفضة، وتطمئن النفوس بتمولها، وأدائها، ويحمل الوفاء والإبراء العام بها، رغم أن قيمتها ليست في ذاتها وإنما في أمر خارج عنها، وهو حمل الثقة بها، كوسيط في التداول والتبادل، وذلك هو سر مخاطها بالثمنية، وحيث أن التحقيق في علة جريان الربا في الذهب والفضة هو مطلق الثمنية، وهي متحققة في العملة الورقية لذلك كله، فإن مجلس المجمع الفقهي الإسلامي، يقرر أن العملة الورقية، لقد قامت بذاته، له حكم النقدين من الذهب والفضة، فتجب الزكاة فيهما، ويجري الربا عليهما بنوعية، فضلًا وسيما، كما يجري ذلك في النقدين من الذهب والفضة، تمامًا باعتبار الثمنية في العملة الورقية، قياسًا عليهما، وبذلك تأخذ العملة الورقية أحكام النقود، في كل الالتزامات التي تفرضها الشريعة عليها.

ثانيًا : يعتبر الورق النقدي نقدًا شأنه بذااته، كقيام النقدي في الذهب والفضة، وغيرهما : من الائتمان، كما يعتبر الورق النقدي أجناسًا مختلفة، بمعنى أن الورق النقدي السعودي جنس وأن الورق النقدي الأمريكي جنس،

وهكذا كل عملة ورقية جنس مستقل بذاته ، وبذلك يجري فيها الربا بنوعية فضلا ونسيئا، كما يجري الربا بنوعية في النقدين الذهب والفضة وفي غيرها من الاثمان.

وهذا كله يقتضي ما يلي:-

أ- لا يجوز بيع الورق النقدي بعينه ببعض أو بغيره من الاجناس النقدية الاخرى من ذهب أو فضة أو غيرها نسيئة مطلقا، فلا يجوز مثلا بيع ريال سعودي بعملة أخرى متفاضلا نسيئة بدون تكابض.

ب- لا يجوز بيع الجنس الواحد من العملة الورقية بعينه ببعض متفاضلا، سواء كان ذلك نسيئة أو يدا بيد، فلا يجوز مثلا بيع عشرة ريالات سعودية ورقا بأحد عشر ريالاً سعودية ورقا، نسيئة أو يدا بيد.

ج- يجوز بيع بعينه ببعض من غير جنسه مطلقا، إذا كان ذلك يدا بيد، فيجوز بيع الليرة السورية أو اللبانية بريال سعودي، ورقا كان أو فضة، أو أقل من ذلك أو أكثر، وبيع الدولار الأمريكي بثلاث ريالات سعودية، أو أقل من ذلك أو أكثر، إذا كان ذلك يدا بيد، ومثال ذلك في الجواز، بيع الريال السعودي الفضة، بثلاث ريالات سعودية ورق، أو أقل من ذلك أو أكثر يدا بيد، لأن ذلك يعتبر ببيع جنس بغير جنسه، ولا اثر لمجرد الاشتراك في الاسم مع الاختلاف في الحقيقة.

ثالثا: وجوب زكاة الاوراق النقدية، إذا بلغت قيمتها أدنى النصابين، من ذهب أو فضة أو كانت تكمل النصاب مع غيرها، من الاثمان والعروض المعدة للتجارة.

رابعا: جواز جعل الاوراق النقدية راس مال في بيع السلم والشركات والله اعلم، وبالله التوفيق، وعلى الله وسيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

إصدار النقود في الإسلام :-

إن تأثير النقود في المجتمع تأثيرا كبيرا وتعا لا ولذلك فإن المحافظة عليها وحسن إدارتها، واستخدامها، إنما هو محافظة على المجتمع كله، ولذا كان إصدار النقود في الإسلام عملا من أعمال الدولة، وليس عملا عاما يقوم به الأفراد، بدوافع خاصة.

وفي هذا يقول الامام احمد بن حنبل رحمه الله
" لا يملح ضرب الدراهم [لا] في دار الضرب بإذن السلطان لأن الناس إن رخص لهم في ذلك ركبوا العفانم " (١).

ويقول ابن خلدون:

"وأما السكة فهي النظر في النقود المتعامل بها بين الناس، وحفظها مما يدخلها من الفس أو النقص إن كان يتعامل بها عددا أو ما يتعلق بذلك ويومل إليه من جميع الاعتبارات ... والنظر في كله (يعني إصدار النقود) لصاحب هذه الوظيفة، وهي دينية بهذا الاعتبار، فتدرج تحت الخلافة وقد كانت تدرج في عموم ولاية القاضي ثم انحدرت لهذا العهد" (٢).

وروى البلاذري (٣) أن عبد الملك بن مروان أخذ رجلا يضرب على غير سكة المسلمين فأراد قطع يده، ثم ترك ذلك وعاقبه.

كما روى البلاذري أيضا أن عمر بن عبد العزيز رحمه الله أتى برجل يضرب على غير سكة السلطان فعاقبه وسجنه وأخذ حديدته فطرحه في النار.

١ - أبو العلي، الأحكام السلطانية، ص ١٨١

٢ - ابن خلدون، المقدمة، ص ٢٢٦

٣ - البلاذري، فتوح البلدان، ص ٤٥٥

وهذا يدل على أن الإسلام قد تشدد في كل عملية أو سلوك، يؤثر في النقود وسلامتها، من قرض، أو كسر، أو غش، حتى لقد هم الخليفة عبد الملك بن مروان بقطع يد من كان يضرب على غير سكة المسلمين وحسن فعله شيوخ المدينة (١)، وقد = بن خلدون من يغش النقود، سارقا بل محاربا يعامل معاملة من يفسد في الأرض (٢)

وجاء في كتاب "الحاوي للفتاوي لجلال الدين السيوطي قال الشافعي وأصحابه:-

"يكره للإمام ضرب الدراهم المغشوشة للحديث الصحيح، من غش ليس مناء، وإن فيه إفسادا للنقود وإضراراً بذوي الحقوق وإهلاؤه للأسعار وانقطاع للأجلاص (٣) وغير ذلك من المفاسد وقال أيضا:-

"يكره لغير الإمام ضرب الدراهم والدنانير وإن كانت خالصة لأنه من شأن الإمام وأنه لا يؤمن فيه الغش والإفساد" (٤)

كما كانت عملية إمدار النقود موضع اهتمام عدد من الكتاب الإسلاميين المعاصرين الذين لهم عناية بالقضايا الاقتصادية ويكاد يجمع هؤلاء الكتاب على اعتبار عملية إمدار النقود جزءا من حقوق السيادة للدولة، ينبغي أن تنحصر بالدولة وحدها ويؤكد هؤلاء الكتاب، أنه لا يصح للدولة أن تتنازل عن هذا الحق، لا يرد أو مؤسسة فردية بأية حال من الأحوال وكذلك فإن كثيرا من الكتاب المسلمين يؤكدون على أن مبدأ حصر إمدار النقود بالدولة، ينبغي أن يشمل الودائع تحت الطلب التي تشكل ما يسمى بالنقود الخطية (٥)، وليس فقط النقود الورقية والمعدلية.

١- ابن خلدون، المقدمة، ص ٢٦١.

٢- ابن خلدون، المقدمة، ص ٢٦١.

٣- لأجلاب جمع جلب (بفتح الجيم والسلام) وهو كل ما يجلب إلى السوق ليباع فيه.

٤- جلال الدين السيوطي، الحاوي للفتاوي، ج ١، ص ١٢٤.

٥- النقود الخطية: هي عبارة عن الودائع الجارية لدى البنوك. واعتبرت نقودا لأن السحب منها والإيداع فيها يتم باستخدام الشيكات القابلة للتداول، ويتم تداولها بتفويضها، أي بالتوقيع على الوجه الخطي للشيك.

ويلاحظ بأن قدرة المصارف التجارية، على إمداد النقد الخطي، إنما تعتمد كلياً على قوة ونشاط الاقتصاد بمجموعة، وعلى الثقة العامة المتوفرة في النظام الاقتصادي وقبول الجمهور للتعامل مع المصارف، فإذا سببت هذه الثقة وهذا القبول، فإنه ليس بإمكان أي مصرف أن يصدر أية نقود خطية.

إن هذه الحقيقة تعني أن المصارف إنما تبيع ما لا تملك، وتجتز بما لم تخر، عندما تصدر نقوداً خطية، وهذه الحقيقة تتطلب أن تلتزم عملية الإمداد هذه بالدولة وحدها، لأنها هي الجهة التي تقوم برعاية النظام الاجتماعي وإدارة الأملاك العامة ولها الحرية وحدها باستثمار ما ينشأ عن هذا النظام من ثقة عامة، وقبول لوسيلة التبادل، سواء كانت نقوداً ورقية أم نقوداً خطية (١).

وبهذا نرى أن جمهرة فقهاء المسلمين القدامى والمعاصرين يعتبرون أن إصدار النقود في الإسلام عمل أساسي من أعمال الدولة الإسلامية، وعليها أن لا تترك عملية الإمداد لأي فرد أو مجموعة من الأفراد، كما أن عليها أن تحرص أشد الحرص على تحقيق الاستقرار في قيمة النقود حيث يقول أحد فقهاء السلف: "... فإن الدراهم والدنانير أمان المبيعات، والتمن هو المعيار الذي يعرف به تقويم الأموال، فيجب أن يكون محددًا وضبوطًا لا يرتفع ولا ينخفض" (٢).

١- ملذر تحف، الاقتصاد الإسلامي، ص ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥.

٢- ابن قيم الجوزية، إعلام الموقعين، ج ٢، ص ١٣٧.

تناول هذا الفصل تطور انواع النقود في صدر الاسلام ووظائف النقود في الفكر الاقتصادي الاسلامي، وادار النقود في الاسلام، وفيما يلي خلاصة لما ورد فيه :-

١- ان الدولة العربية الاسلامية في العهد النبوي وعهد الخلفاء الراشدين، وعهد بني امية، كانت تتعامل بنظام نقدي مزدوج، هو اقرب ما يكون الى النظام المعروف في الاقتصاد الوضعي المعاصر بنظام المعدنين وكانت القيمة الاستبدالية بينهما ٧:١٠، بمعنى ان كل سبعة اوزان من اوزان الدنانير الذهب تساوي عشرة اوزان من اوزان الدراهم الفضة.

٢- ان الفكر الاقتصادي الاسلامي قد سبق الفكر الاقتصادي الوضعي المعاصر بقرون عديدة، فيما يتعلق ببيان وظائف النقود، والمصاداة بعصر عملية اصدار النقود في الدولة، اذا ما اريد المحافظة على استقرار الاسعار والحد من ظاهرة التضخم وتحقيق العدالة.

٣- ان جمهرة فقهاء المسلمين مجمعون على ان اصدار النقود من حق السلطة الحاكمة في الدولة الاسلامية فلا يجوز لاي كان من الناس ان يصدر النقود ويسكها، حتى لو كانت النقود التي يصورها موافقة في الاوزان للنقود الحاكم المسلم، واعتبروا ذلك العمل من الاعتداء على سلطة الدولة، ومن الفساد في الارض.

٤- ان النقود التي كانت متداولة في صدر الاسلام هي الدنانير الذهبية، والدراهم الفضية، وانهما كالا او لا من ضرب الروم والفرس، ثم احبها من ضرب الخلفاء المسلمين، بعد ان تم تعريب واسلمة النقود في عهد الخليفة الاموي عبد الملك بن مروان كما استخدم المسلمون في ذلك الوقت، الفلوس النحاسية، وبالرغم من انها تعتبر في المفهوم المعاصر نقودا مساعدة الا انهم اهتموا بضبط اوزانها كغيرها من النقود بملح زجاجية مقدرة بالقرايط او الخراييب (متوسط وزن الخروبة يساوي ١٩٤، ٠ غم).

انه بعد أن أصبحت النقود الورقية أساس التعامل بين الناس بعد اعتمادها لدى السلطات الشرعية في جميع دول العالم، من حيث كونها ائمانا لاشياء، وبواسطتها تتم عمليات البيع والشراء ويرضى بها الجميع في جميع الاستحقاقات المالية في الاجور والمهور وغيرها، واصبح لها قوة الذهب والفضة في قضاء الحاجات، وتحقيق المكاسب والارباح، بل وبعد ان أصبحت العملات الذهبية والفضية نادرة، اختلف الفقهاء والمسلمون المعاصرون بأن الاوراق النقدية نقود، حلت محل النقود الذهبية والفضية.

الفصل الرابع

اهداف السياسة النقدية في الاسلام

اهداف السياسة النقدية في الاسلام

السياسة النقدية في الدولة الاسلامية، هي احدى السياسات الاقتصادية العامة، التي تتخذ ليحقق من خلالها مقاصد الشريعة الكلية، وهي: حفظ الدين، والمال، والعقل، والنسل، والنفس، وكل ما يمكن أن يحقق حفظ هذه الاشياء، ويساعد على نعانها، فهو يحقق المصلحة العامة وباختصار، فانه يمكن اجمال اهم اهداف السياسة النقدية في الاسلام بما يلي:-
او لا: الوصول الى العمالة الكاملة، وتحقيق معدل نمو امثل ورغامة اقتصادية عامة (١)

يترتب على الاعتقاد الاسلامي، بان البشر خلقاء الله في الارض (٢)، أن يسلك المسلمون، سلوكا يليق بهذا الاعتقاد، وان الشريعة الاسلامية ما جاءت

- 1- MUNAWAR IQBAL FAHIM KHAN, A SURVEY OF ISSUES AND A PROGRAMME FOR RESEARCH IN MONETARY AND FISCAL ECONOMICS OF ISLAM. (تقرير عن قضايا) (وبرامج البحث العلمي في الاقتصاديات النقدية والمالية في الاسلام

International centre for research in Islamic economics king Abdel Aziz University, and Institute of policy Studies. Islamabad, 1981, page 24, 25.

A.A. Rushdi, Central Banking Policy an Islamic Perspective. (سياسة thoughts on Economics, Vol 8, No.:2, 1987, Page 78.

محمد عمر شابرأ، نحو نظام نقدي عادل، المعهد العالمي للفكر الاسلامي، ترجمة سيد محمد سكر، هرندين، فريجيليا، ط(١)، ١٤٠٨ هجري - ١٩٨٧م، ص ٦٧، ٤٧، وسيرد هذا المرجع فيما يلي بالصورة التالية:-

عمر شابرأ، نحو نظام نقدي عادل، ص

٢- قال تعالى: "هو الذي جعلكم خلائف الارض" (فاطر: ٣٩)

١- لتحقيق مصالح العباد، ورفع الحرج عنهم (١) وإقامة العدل بينهم (٢) وتقديم المساواة (٣)

فالتوظيف الكامل والفعال للموارد المادية والبشرية، وهذا لا غنى عنه في الاسلام، وهو هدف من أهم أهداف النظام الاقتصادي في الاسلام، لأنه لا يساعد فقط في توفير الحياة، الاقتصادية الطيبة بحسب، بل يملح الانسان العزة والكرامة، اللتين يتطلبهما مركز الانسان، لذا فإنه ينبغي على الدولة الاسلامية أن تهوي فرص العمل لكل الراغبين في العمل (٤)، وبما يتناسب ومقدرتهم وكفاءتهم في المجالات الاقتصادية المختلفة، وبالكيفية التي لا تتعارض واحكام الشريعة الاسلامية، كما أن على الدولة الاسلامية، توفير كافة مستلزمات الانتاج لتشجيع الانتاج، وتوظيف عناصره بصورة كاملة، وذلك عن طريق ايجاد مؤسسات التمويل التي تنسجم مع المبادئ الاسلامية.

١- قال تعالى "يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر" (البقرة: ١٨٥).

٢- قال تعالى: "يا داود انا جعلناك خليفة في الارض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله" (ص: ٢٦).

٣- قال تعالى: "يا ايها الناس انا خلقناكم من ذكر وانثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا" (الحجرات: ١٣).

٤- وقف عمر بن الخطاب رضي الله عنه، يودع احد نوابه، على بعض اقباليم الدولة فقال له :- "ماذا تفعل اذا جاءك سارق؟ قال النائب: اقطع يده، قال عمر: "واذن، فان جاءني منهم جانيح او عاقل فسوف يقطع عمر يدك ان الله قد استخلفنا على عبادته ليسد جوعتهم، ونستر عورتهم ونوفر لهم حرفة، فاذا اعطيناهم هذه النعم تقاضيلاهم شكرها، يا هذا ان الله خلق الايدي لتعمل، فاذا لم تجد في الطاعة عملا، التمس في المعمية اعمالا، فاشغلها بالطاعة قبل ان تشغل بالمعمية" (شوقي دنيا، الاسلام والتنمية الاقتصادية)

دار الفكر العربي، بيروت، ١٩٧٩، ص ٢٠٨، وسيجد هذا المرجع فيما يلي بصورة التالية: شوقي دنيا، الاسلام والتنمية الاقتصادية ص.

أما أولئك الأفراد الذين لا يقدرّون على العمل، فإنهم يستحقّون مساعدة معقولة، أدرجها الإسلام في برنامجهِ الخاص بالضمان الاجتماعي، وطبعاً فإن هذه المساعدة، لا تعتبر عيباً في الأخذ ولا منة من المعطي.

إن تهيئة المناخ السياسي والاقتصادي للفرد المسلم، وتمجيد العمل، والحث عليه (١) يدفع الفرد المسلم، إلى الاستفادة من وقته، وقدراته البدنية والذهنية، لتحقيق الخير لنفسه، وأفراد أسرته، ومجتمعه، كما أن إغلاق كافة الطرق الظالمة والخادعة، لزيادة دخل الفرد من شأنه أن يوجد حافزاً أعظم للإبداع، والابتكار، وزيادة الفعالية، وإذا بقيت الأشياء الأخرى على حالها، كان الطريق السليم والصحيح هو الطريق الوحيد أمام المستثمر، سواء كان رجل أعمال، أو رجل صناعة لتخفيض التكاليف، وزيادة الدخل، وبالتالي تحقيق معدل مرتفع للنمو الاقتصادي.

ويرى "عمر شابر" (٢) "أن تحقيق معدل مرتفع للنمو الاقتصادي ليس مهماً إلا في الحدود التي يسهم فيها هذا النمو، في تحقيق التوظيف الكامل، والحياة الاقتصادية الطيبة، على نطاق واسع وفيما عدا ذلك يجب أن يوزن هذا المعدل بعناية، مقابل كل ما يترتب عليه من آثار معنوية، واقتصادية، واجتماعية... أن معدل النمو المرغوب يتحدد أخذ كل هذه الآثار بعين الاعتبار، يجب أن يسمى بـ "المعدل الأمثل".

أما الرفاهية الاقتصادية للإنسان، فإنه لا يمكن تحقيقها إلا من خلال إشباع الحاجات العادية والزوجية للإنسان، ودون إهمال أي من النوعين، وفي حين أن الإسلام يحث المسلمين على تسخير الطبيعة (٣) والاستفادة من مواردها،

١ - قال تعالى: "فإذا قضيت الصلاة، فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله" (الجمعة: ١٠).

٢ - عمر شابر، نحو نظام نقدي عادل، ص ٤٩.

٣ - قال تعالى: "الله الذي خلق السموات والأرض وأنزل من السماء ماء فأخرج به من الثمرات رزقاً لكم، وسخر لكم الفلك، لتجري في البحر بأمره، وسخر لكم الأنهار، وسخر لكم الشمس والقمر دائبين وسخر لكم الليل والنهار، وآتاكم من كل ما سألتموه، وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها، إن الإنسان لظلوم كفار" (إبراهيم: ٢٢ - ٢٤).

نجد أنه بالمقابل يحذرهم من حصر اهتمامهم بالمكاسب المادية (١)، واعتبارها المعيار الأعلى لسلوكيات الانسانية لان شهوة حب المال، اذا تحكمت في النفس البشرية، سلكت النفس في سبيل الحصول عليه كل السبل، وسببت الكثير من المشاكل الاخلاقية والاجتماعية، والاقتصادية، ويؤدي بها الى نسيان المضمون الروحي الذي لا غنى عنه للنفس البشرية، لذلك فقد ربط الاسلام الجانب الروحي والمادي للحياة ربطا متداخلا وثيقا، ليكون كل منهما مصدر قوة للآخر، وليكونا معا اساس رفاهية الانسان وسعادته الحقيقية.

ثانيا:- تحقيق العدالة الاقتصادية الاجتماعية، والتوزيع العادل للدخل والثروة (٢).

ينظر الى العدالة الاقتصادية الاجتماعية، والتوزيع العادل للدخل والثروة على انها جزء من الفلسفة الاخلاقية للاسلام، وانها يقومان على التزام ثابت تجاه الاخوة الانسانية، وهذا الهدف من اهداف السياسة النقدية في الاسلام يتركز على مبدأين اساسيين من مبادئ الاسلام هما:-

١- قال تعالى: "وما اوتيتم من شيء فمتاع الحياة الدنيا وزينتها، وما عذ الله غير وابقى، افلا تعقلون" (القصص: ٦٠).

2- Munawar Iqbal, Fahim Khan, A Survey of issues A programme for research in monetary and fisical economics of Islam, (تقرير عن قضايا وبرامج البحث العلمي في الاقتصاديات النقدية والمالية في الاسلام) Page 25, 26.

Ziauddin Ahmed, Munawar Iqbal, Fahim Khan, money and Banking In Islam, (النقد والبنوك في الاسلام) international centre for research in Islamic economics, king Abdel Aziz University, Jeddah, and Institute of policy studies Islamabad 1983, page 29, 30.

A.A Rushdi Central Banking Policy and Islamic perspective, (سياسة المصرف المركزي من منظور اسلامي) Page 78.

عمر شابرا، نحو نظام نقدي عادل، ص ٤٩ - ٥٠ .

ملذر قحفة، الاقتصاد الاسلامي، ص ٢٢٠ - ٢٢١ .

ويرى "عمر شابرا" أن المبدأين السابقين، هما وجهان لحقيقة واحدة، لا يمكن تحقيقهما دون توزيع عادل للدخل والثروة، وبذلك اندمجت هذه الأهداف في جميع التعاليم الإسلامية، حتى صار تحقيقها التزاماً روحياً من التزامات المجتمع المسلم (١).

ويرى أيضاً: بأن تحول النظام الرأسمالي، نحو العدالة الاقتصادية الاجتماعية، والتوزيع العادل للدخل والثروة، لا يستند إلى الالتزام الروحي، بالآخوة الإنسانية، فهو بالدرجة الأولى نتاج ضغوط الجماعات، وعليه فإن النظام الرأسمالي ككل، وخاصة ما يتعلق منه بالنقود والمصارف، لا يوجه لتحقيق هذه الأهداف، فيستمر التوزيع غير العادل للدخل والثروة في البقاء، على أنه بتأثير الاشتراكية والضغوط السياسية، بذلت بعض الجهود لتقليل هذه الفروق ولا سيما عن طريق فرض الضرائب، والمدفوعات التحويلية - إلا أن هذه الجهود لم تثبت فعاليتها بشكل كبير.

أما الإسلام فإنه على النقيض من النظام الرأسمالي، ينفذ إلى جذور هذه الفروق، بدلاً من مجرد التخفيف من حدة بعض أعراضها بل أن الإسلام أدمج في العقيدة الإسلامية، عدداً من الإجراءات التي لا تسمح بوقوع أي توزيع جائر، ففي الإسلام برنامج لتقليل الفروق تقليلاً أكبر من خلال الزكاة، ووسائل أخرى عديدة لتوزيع الدخل توزيعاً مُمثِلاً مع مبدأ الآخوة الإنسانية، مثل نظام الأثر الإلهي، وتوزيع الفائض من الميراث الاستهلاكية (٢)، والاتفاق بأنواعه،

١ - عمر شابرا، نحو نظام نقدي عادل، ص ٥٠.

٢ - فائض المواد الاستهلاكية :- يتلخص هذا المبدأ، بأن الإحقاقية في فائض المواد الاستهلاكية ليست لمن يملكها - بل لمن يحتاجها - وهو مبدأ قرّره السنة النبوية المطهرة، بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه :- "من كان معه فضل ظهر، فليعد به على من لا ظهر له، ومن كان عنده فضل زاد فليعد به، على من لا زاد له" قال أبو سعيد: فذكر صلى الله عليه وسلم من أمثال الطعام ما ذكره، حتى رأينا أنه لاحق لأحد منا في فضل".

(أمن قيم الجوزية، اعلام الموقعين، ٣، ص ١٢٧).

صحيح مسلم بشرح النووي، ج ١٢، ص ٢٢ باب الغنياسة واستحياب المواساة بفضول المال.

والكفارات، والاعواقف، وفرض الضرائب.

ثالثاً :- المحافظة على استقرار قيمة السقود (١) :-

أي أن يكون للنقود نفس القوة الشرائية في كل وقت، وقد أشار إلى أهمية ثبات قيمة النقود بعض فقهاء السلف، ومنهم ابن قيم الجوزية بقوله: - (٢) "... وحاجة الناس إلى ثمن يعتمدون به المبيعات، حاجة ضرورية عامة، وذلك لا يكون إلا بثمن تقوم به الأشياء، ويستمر على حالة واحدة...". يقوم هو بخيره: إذ يصير سلعة يرتفع ويكف، فتفسد معاملات الناس، ويقع الخلف، ويشتد الضرر، كما رأيت من فساد معاملاتهم، والضرر اللاحق بهم، حين اتخذت الفلوس سلعة، تعد للربح، فعم الضرر، وحمل الظلم، ولو جعلت ثمنًا واحدًا لا يزداد ولا يقل، بل تقوم به الأشياء ولا تقوم هي بخيرها، لصلح أمر الناس".

من النص السابق نجد ان استقرار قيمة النقود، هدف لا غنى عنه في الاسلام، وذلك بسبب تأكيد الاسلام الواضح على الامانة، والعدالة، في كافة المعاملات الانسانية، فقد اكد القرآن الكريم على اهمية الامانة والعدالة في كل مقاييس القيمة، قال تعالى:- "اولوا الكيل، و لا تكونوا من الخاسرين، وزلوا بالقسطاس المستقيم" (٢).

وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ، وَلَا تَفْسُدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا" (٤).

١ - قد ينصرف المقصود بقيمة النقود الى احد معان ثلاثة :-

١- مقد يراد بقيمة اللقود قوتها الشرائية بالنسبة للذهب، أي مقدار ما تساويه وحدة النقد من الذهب.

ب - وقد يراد بقيمة النقود : القيمة الخارجية للنقود ، أي نسبة مبادلة العملة الوطنية بغيرها من العملات الأجنبية .

- وقد يراد بقيمة القود: قوتها الشرائية على سائر السلع والخدمات على العموم.

محمد زكي الشافعي، مقدمة في اللغود والبوك، ص ٥٧ .

٢- ابن قيم الجوزية، اعلام الموقعين، ج ٢، ص ١٢٧.

٣ - (الشعبي ٨١ : ١٨١)

٤ - (١) الاعراف: (٨٥)

ان المبادئ السابقة، لا تقتصر على الموازين والمكاييل، بل تشمل على مقاييس القيمة، ولما كانت النقود مقياسا للقيمة، فان الانخفاض المستمر في قيمتها الفعلية، يمكن تفسيره في ضوء القرآن الكريم على انه افساد للعالم، لما لهذا الانخفاض من اثر سيء على العدالة الاجتماعية، والمصالح العام (١).

ويرى "محمد نجاه الله مديقي" ان السياسة النقدية التي تهدف الى المحافظة على استقرار قيمة النقود، لا تقيق امكانية ان تتعرض اسعار بعض البضائع للتغير، اذا بقيت النسبة بين كمية النقود المتداولة، وكمية البضائع ثابتة، فتزداد كمية النقود، مع الزيادة في معدل نمو الاقتصاد الوطني، وتنخفض كميته مع الانكماش (٢).

1- Munawar Iqbal, Fahim Khan, A Survey of Issues and A. Programme for Research, Monetary and Fisical Economics of Islam (تقرير عن قضايا) (وبرامج البحث العلمي في الاقتصاديات النقدية والمالية في الاسلام) Page 27.

Ziauddin Ahmed, Munawar Iqbal, Fahim Khan, Money and Banking In Islam, (النقود والبنوك في الاسلام) Page 30, 31.

عمر شابرا، نحو نظام نقدي عادل، ص ٥٢ .

٢- محمد نجاه الله مديقي، لمصارييف المركزية في اطار العمل الاسلامي، المجمع الملكي لبحوث الحضارة الاسلامية، الحضارة الاسلامية لبحوث ودراسات، ٥ - عمان، ١٤٠٨ هجري - ١٩٨٧ ، ص ١٧٥.

كما يرى عدد من المفكرين (١) ان على الدولة الاسلامية، اتباع سياسات محكمة في مجال الدخل، وفي المجال النقدي، والمالي، والتحكم المباشر بالاجور والاسعار كلما كان ذلك ضروريا، وذلك للتقليل من تآكل القيمة الحقيقية للنقود، الى ادنى حد ممكن، ومنع اي غشة من المجتمع من بخص حقوق الغشاة الاخرى، سواء كان ذلك عن قصد او غير قصد، ومنعها ايضا من انتهاك الاداب العامة الاسلامية، المتعلقة بالامانة، والعدالة في المقاييس.

ان التقلبات غير المتوقعة في قيمة النقود، ستؤدي بلا شك الى اخلال بمبدأ العدالة الاجتماعية بين الافراد، لما يترتب على تلك التقلبات من اعادة توزيع الثروة والدخل بطريقة ضالة عمياء، وعدم اطمئنان المدخرين الى قيمة مدخراتهم، وبالتالي عزوفهم عن الادخار، اما حالة استقرار قيمة النقود، فانها تمكن المدخر من شراء البضائع بنفس الاسعار الحالية بعد عدة سنوات، الامر الذي يشجع الافراد على الادخار، ويقلل من اللجوء الى شراء البضائع الاستهلاكية، كما انه لن يكون هناك ذلك الشعور لدى الافراد، بأنه يمكن سداد الديون مستقبلا بقيمة اقل، مما يزيد من ثقة الاطراف ببعضها البعض، هذا بالإضافة الى استقرار حالة الصناعة وتشجيعها، وزيادة حجم الاستثمارات فيها بسبب زيادة حجم المدخرات، كذلك فان استقرار قيمة النقود ستؤدي بلا شك الى تحقيق العدالة، بين المدنيين والدأئلين من جهة، وبين اصحاب الدخل الثابتة واصحاب الدخل المتغيرة من جهة اخرى (٢)

١ - عمر شابر، نحو نظام نقدي عادل، ص ٥٢ ،

Ziauddin Ahmed, Munawar Iqbal, Fahim Khan Money and Banking In Islam, (النقود والبنوك في الاسلام) Page 32.

٢ - احمد النجار، المدخل الى النظرية الاقتصادية في المنهج الاسلامي، دار الفكر، بيروت، ط (٢)، ١٣٩٤ هجري - ١٩٧٤ م، ص ١٤٠ وسيرد هذا المرجع فيما يلي بالمصورة التالية :-

احمد النجار، المدخل الى النظرية الاقتصادية في المنهج الاسلامي، ص.

من هنا فقد ركز الاقتصاديون القدامى والمعاصرون على أهمية ثبات قيمة النقود، ونهبوا الى مضار تقلب قيمتها، وقالوا بضرورة التحكم بعرضها، وتحديد.

رابعاً :- العمل على تطوير سوق مالية (١)، اولية (٢) وثانوية (٣) وتقديم كافة الخدمات المصرفية لافراد الجمهور، بطريقة فعالة، تتفق وشرع الله (٤).

ان العمل على تطوير السوق الاولى والثانوية امر ضروري لتعبئة الموارد المالية المعطلة، وتوجيهها الى احسن الاستخدامات الانتاجية، فالاسواق الاولى تحتاج اليها، لتقديم الموارد المالية التي تم تعبئتها لتمويل اصحاب الخبرة، وللهارة المنتجين، وتوفير رؤوس الاموال اللازمة لهم، ليستطعموا بدء نشاطهم الانتاجي بطريقة فعالة، اما الاسواق الثانوية فنحتاج اليها، لمساعدة المدخرين والمستثمرين على تسجيل استثماراتهم (٥) كلما شعروا

١ - السوق المالي :- هو عبارة عن سوق التعامل بيعا وشراء بالاوراق المالية .

٢ - السوق الاولى :- وهي عبارة عن سوق امدار الاصول المالية، (ا) لاسهم والسندات) التي تمددها المشروعات المختلفة، بهدف توفير الاموال التي تحتاجها في تسيير نشاطها التجاري، وسواء كانت تلك المشروعات زراعية، او صناعية، او عقارية، او عديمة . وعملية الامدار تمثل اكتسابا بين المقرض والمقترض، والسوق الاولى منبج ومصدر الاستثمارات الجديدة الممولة بالادخارات المتجمعة .

٣ - السوق الثانوية :- وهي عبارة عن سوق التداول للاصول المالية التي تم اصدارها في السوق الاولى .

وبمعنى آخر هي ما يعرف في الفكر الاقتصادي المعاصر باسم "بورصة الاوراق المالية" .

(سازم محمد الشمرى، النقود والمصارف، ص ١١٤ - ١١٥).

٤ - عمر شاپوا، نحو نظام نقدي عادل، ص ٦٥ ، ٦٦ .

٥ - تسجيل استثماراتهم : تحويلها الى نقود سائلة .

بالحاجة الى ذلك، ثم ان وجود سوق نقدية ثانوية فعالة في ظل اقتصاد اسلامي، يقوم على اساس المشاركة في الارباح والخسائر، قد يكتسب اهمية خاصة، لان غياب هذه السوق قد يدفع المدخرين الى الاحتفاظ بمبالغ نقدية كبيرة لديهم، بدافع الحيطة، فتزيد الاموال المعطلة، ويخفض معدل النمو الاقتصادي. بسبب عدم تمكين المدخرات من اداء دورها.

ان لجوء الاقتصاد الاسلامي الى التمويل على اساس المشاركة في الارباح والخسائر، يجعل من الضروري، ايجاد تنظيم اكثر كفاءة لكل من الاسواق المالية الاولى والثانوية، لمساعدة المنتجين، واصحاب المشاريع الانتاجية، الى الوصول للمال دون صعوبة، وتقديم السيولة الكافية الى المستثمرين الذين لا يستطيعون الاحتفاظ باسمهم المشاركة، او المضاربة، او السندات الحكومية ذات الاهداف الانمائية والانتاجية.

ثم انه لتطوير سوق مالية اولية وثانوية فعالة، ولجعل عمليات التداول في سوق الاوراق المالية، متفتحة واحكام الشريعة الاسلامية، يجب مراعاة ما يلي (١):-

١ - قبض الاوراق المالية المشتراة، اي التسليم الفعلي لشهادات ملكية الاوراق المالية.

٢ - استمرار حيابة شهادات الملكية، والافصاح عن نية الاستثمار، باستمرار تملكها مدة من الزمن، وذلك بهدف استبعاد عمليات المضاربة، في سوق الاوراق المالية، اما المدة الزمنية، التي يجب ان تلتقي قبل ان يسمح باعادة بيع الاوراق المالية فيترك امر تحديدها للسلطات النقدية، لتحدها حسب الحاجة، والظروف الاقتصادية وطبيعة الاستثمارات.

٣ - الدفع الكامل في مقابل القبض، اي اتباع نظام شراء الاوراق المالية نقداً.

١ - منذر قحف، الاقتصاد الاسلامي، ص ١٩٠ .

عمر شابر، نحو نظام نقدي عادل، ص ١٣٥ ، ١٤٠ .

خامساً :- مراقبة التقلبات في اسعار صرف العملة الوطنية مقابل العملات الاجنبية (١) :-

وذلك للمحافظة على القيمة الخارجية للعملة، عن طريق حماية الرصيد الذهبي، والارصدة الاخرى القابلة للتحويل، وللسيطرة ايضا على الذبذبات الحادة في الاسعار الخارجية للعملة الوطنية .

عندما يحصل المواطنون على عملات دولة اجنبية، فانهم يستخدمونها في شياح الرقابة على النقد في دفع ثمن مشترياتهم من البضائع والخدمات من الخارج، او يبيعون هذه العملات الاجنبية الى غيرهم من المواطنين الذين بدورهم يستخدمونها لنفس الغرض، او يستبدلونها بعملات محلية من الجهاز المصرفي. ولهذا لا يجد المصرف المركزي مفرا من تقديم العملة المحلية لامتناس المعروض ببيعها من العملات الاجنبية على ان هذا قد يؤثر في المعدل المرغوب فيه للتوسع النقدي، وللتغلب على ذلك يمكن للمصرف المركزي ان يستخدم جزءا من ودائعه المركزية لشراء العملات الاجنبية، الا انه من الممكن ان تكون كمية الودائع المركزية غير كافية لشراء المعروض ببيعها من العملات الاجنبية، الا ان هذه المشكلة ان وجدت، فانها لا تمثل عقبة مستحيلة التذليل، وذلك لانه يمكن استخدام رصيد الجهاز المصرفي من العملات الاجنبية في ثلاثة احوال:

- ١ - محمد فريز منفيخي، النظام الاقتصادي القرآني ط (١)، دار قتيبة، دمشق - بيروت، ١٣٩٨ هجري - ١٩٧٨ م، ص ٢٦٧ وسيرد هذا المرجع فيما يلي بالصورة التالية،
- محمد فريز منفيخي، النظام الاقتصادي القرآني ص/ معبد الجارحي، نحو نظام نقدي ومالي اسلامي، المركز العالمي لبحاث الاقتصاد الاسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، سلسلة المطبوعات بالعربية (٥)، ١٤٠١ هجري - ١٩٨١ م، ص ٢١ - ٢٢، وسيرد هذا البحث فيما يلي بالصورة التالية :-

معبد الجارحي، نحو نظام نقدي ومالي اسلامي ص
محمد لجة الله مديقي، المصارف المركزية في اطار العمل الاسلامي ص

١ - شراء المعروض من العملة المحلية في الاسواق العالمية لوجل التخلص من حالة العرض الفائض او الطلب الفائض على العملة المحلية في اسواق النقد الاجنبية، بهدف المحافظة على استقرار اسعار الصرف للعملة المحلية عالميا.

٢ - تمويل شراء ما تحتاجه المشروعات المحلية من السلع والخدمات الاجنبية.

٣ - استخدام العملات الاجنبية في استثمارات في مشروعات اجنبية على اساس المشاركة في الارباح والخسائر.

تلاول هذا الفصل الاهداف التي تسعى السياسة النقدية في الاسلام الى تحقيقها، وفيما يلي خلاصة لما ورد فيه :-

١ - ان استقرار قيمة النقود، هدف لا غنى عنه في الاسلام بسبب تأكيد الاسلام على الامانة والعدالة في كافة المعاملات الانسانية، ولهذا اكد الفقهاء المسلمون القدامى والمعاصرون، ان على ولي الامر ان يحافظ على استقرار القيمة النقدية للعملة، وان يعمل على ثبات قيمتها الحقيقية، لما لثبات قيمتها من اثر كبير على استقرار المعاملات وتشجيعها، حيث يستطيع اصحاب المشروعات الصناعية تقدير نتائج مشروعاتهم بمقياس ثابت غير متقلب، اما اذا كانت قيمة النقود غير ثابتة، فلا يستطيع الافراد تقدير نتائج مشروعاتهم، ففي حالة انخفاض قيمة النقود فان ذلك سيؤدي الى خسارة المشروع، وهذا سيكون سببا في احجام الافراد الآخرين عن الاعداد على تأسيس المشروعات الالئاجية.

٢ - ان السياسة النقدية المثلى، هي السياسة التي تعمل بمعدل الزيادة في كمية النقود الى مستوى العرض الامثل، اي جعل القوة الشرائية للنقود تحقق توزيعا عاد لا للدخول، بين مختلف فئات المواطنين، بحيث لا تكون القوة الشرائية لكمية النقود في السوق ضعيفة، بحيث يتعرض ذوو الدخل المحدود، ولا يستطيعون شراء حاجاتهم الاساسية، ولا تكون القوة الشرائية للنقود مرتفعة، بحيث تعطي قوة اضافية لاصحاب الاموال.

٣ - ان السياسة النقدية في الاسلام تعمل على عرس عادة الادخار بين الجمهور، كما تعمل على تطوير سوق مالية اولية وثانوية، وتنظيم مؤسسات مالية، تتولى تعبئة المدخرات المعطلة .

٤ - ان السياسة النقدية التي تهدف الى تحقيق استقرار مستوى الاسعار تبدو على السجام تام مع الوظائف الاساسية للنقود (وسيط للمبادلات - ومقياس للقيم ومخزن للقيم) .

الفصل الخامس

ادوات السياسة النقدية في الاسلام

ادوات السياسة النقدية في الاسلام

يتناول هذا الفصل وضع تصور لاهم أدوات السياسة النقدية في الاسلام، والتي تم تجميعها واستنباطها مما تبعثر وتناثر في مجموعة المراجع والابحاث الاسلامية المعاصرة، والتي ارى انها تعمل على تحقيق اهداف السياسة النقدية السابق الاشارة اليها، وفيما يلي عرض لاهم هذه الادوات:-

١ - الزكاة:-

من المعلوم ان الزكاة فريضة سنوية في الغالب تفرض على مجموع القيمة الصافية للثروة، تجبى من قبل الدولة وتنفق بواسطتها على المصارف المحددة المعيلة في القرآن الكريم.

وقد فرضت الزكاة على الاغنياء لترد على الفقراء وللحاجين من اجل سد حاجاتهم، وكما هو معلوم، فان حاجة الفرد ليست محصورة في الاصول العينية كالالات والادوات والجهزة، والابل والبقر والغنم ولا في المحاصيل الزراعية، ولا في النقود، بل قد تكون محصورة في بعض الاحيان في الاصول العينية كما هو الحال في حالات الكوارث الطبيعية كالزلازل والفيضانات والمجاعات، وقد تكون محصورة في احيان اخرى في الاصول النقدية، وقد يحتاج الفرد في احيان اخرى الى الاصول العينية والنقود معا.

وقبل الكلام عن فعالية الزكاة على اعتبار انها اداة من ادوات السياسة النقدية في الاسلام، ارى من اللازم بيان ما يلي:-

١ - ضالة نصاب الزكاة (١) الامر الذي يثرتب عليه كثرة عدد المكلفين بدفعها من الباء الامة الاسلامية.

١ - النصاب:- الحد الادنى من الثروة الصافية المعطى من الزكاة.

ب - ان الزكاة واجبة على ماغي الثروة التي يملكها الفرد المسلم سواء كانت داخل البلاد الاسلاميه او خارجها .

■ - ان الزكاة واجبه على الثروة الصافية ، سواء اكانت مستثمرة في الاعمال والمشاريع الانتاجية ام معطلة .

من ا ، ب ، ج نستخلص ان كمية الزكاة لا بد وان تكون في المجتمع المسلم كمية هائلة ، وان زكاة الاموال مورد مالي ضخم ، بحيث يمكن بواسطتها احدث تغييرات فعالة في السياسة النقدية لمعالجة الازواج الاقتصادية (١) .

ويمكن ان نلمس ايضا اثر الزكاة في تحقيق التوزيع العادل للدخل والثروة (٢) ، اذا علمنا ان الكثير من الفقهاء (٣) ، اجازوا ان يعطى للفقير

١ - محمد منذر قحف، الاقتصاد الاسلامي ص ٢٢٧

عدنان التركماني، السياسة النقدية والمصرفية في الاسلام مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٩ هجري - ١٩٨٨ م ص ٢٦٢ ، وسيرد هذا المرجع فيما يلي بالصورة التالية، عدنان التركماني، السياسة النقدية والمصرفية في الاسلام، ص

٢ - تحقيق التوزيع العادل للدخل والثروة : احد اهداف السياسة النقدية التي سبق الاشارة اليها في الفصل السابق .

٣ - قال ابو يوسف: حدثنا الحسن بن عمار عن حكيم بن جبير عن ابي وائل عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه " انه اتى بمدقة فاعطاها كلها : اهل بيت واحد " وقال ايضا : حدثنا الحسن بن عمار عن الحكم بن عتيبة عن مجاهد عن ابن عباس رضي الله عنهما انه قال : " لا بأس ان تعطى المدقة في صنف واحد " (ابو يوسف الخراج، ص ٨١) .

وقال ابو عبيد : حدثنا ابو معاوية ويزيد، كلاهما عن حجاج ابن اربعة عن عمر بن مره عن مرة قال : احدثهما : قال عمر للسعاة : " كرروا عليهم المدقة وان راح على احدهم مائة من الابل " . وقال ابو عبيد ايضا : حدثنا ابن ابي زائدة عن الملك بن عطاء قال : " اذا اعطى الرجل زكاة ماله اهل بيت من المسلمين فجزهم فهو احب الي " . (ابو عبيد، الاموال، ص ٥٦٠) .

من أموال الزكاة ما يفتنيه، وليس ما يقيم أوده فقط، وهذا يعني أنه يجوز للسلطات النقدية في الدولة الإسلامية، أن تعطي الفقير ما يزيد من قدرته على الانتاج، وبالتالي يزيد دخله بحيث يرتفع من قائمة مستحقي الزكاة، الأمر الذي سيؤدي بالتالي الى تقليل الفوارق بين افراد المجتمع في الدخل والثروة وفي السيطرة على عناصر الانتاج، مما يؤدي الى تداول الغنى بين الناس، وبالتالي إعادة توزيع الثروة في اتجاه العدالة والمساواة. (١)

كما يمكن أن نلمس اثر الزكاة في تحقيق اهداف السياسة النقدية في الاسلام، من خلال مساهمتها في تعبئة الموارد المادية والبشرية وتحقيق العمالة والتشغيل، من خلال مسلك القوة الانتاجية الذي تسلكه، فمن يحسن حرفة، او تجارة، لا يقدم له طعام او ثياب، والما يقدم له رأس مال لحرفته، وتشتري له أدواته والمطلوبة لحرفته، او صنعته مهما بلغت، أو يشتري له محل تجاري يتجر به، ومن الممكن أن يكون هذا الفرد لا يحسن ذلك، وهنا يصبح من واجب السلطات النقدية البحث عن السبب، فقد يكون مرجع ذلك، عدم تعليمه وتدريبه، وقد يكون مرجع ذلك مرض أو عجز أو غير ذلك مما لا يساعده على القيام بالانتاج، وهنا فقط يمكن أن يعطى المال الاستهلاكي، كما يمكن أن يعطى من مال الزكاة كل شخص منتج، مزارعاً كان أو تاجراً، أو صانعاً، تعرض لكوارث اهلكت رأس ماله، وشلت طاقته الانتاجية، وأوقفته عن المساهمة في ميدان الانتاج، ولم يبق أمامه سوى أن يتحول من قوة منتجة الى عالة على الغير. (٢)

- ١ - محمد منذر قحفة الاقتصاد الاسلامي، ص ١٤٧
 - ٢ - شمس الدين محمد بن أبي المباش الرملي، نهاية المحتاج الى شرح المنهاج، ج ٦، المكتبة الإسلامية، القاهرة، بدون تاريخ، ص ١٥٧.
- وسيرد هذا المصدر فيما يلي بالصورة التالية، الرملي، نهاية المحتاج، ج، ص
- لمذّر قحفة، الاقتصاد الاسلامي، ص ١٤٢.
- يوسف القرضاوي، مشكلة الفقر وكيف عالجهما الاسلام، مؤسسة الرسالة بيروت، ١٤٠٥ هجري - ١٩٨٥ م، ص ٩٤، ٩٥، وسيرد هذا المرجع فيما يلي بالصورة التالية، يوسف القرضاوي، مشكلة الفقر، ص

بقي ان يقال ان اتباع هذه السياسة في جباية وتوزيع الزكاة وفعالية الزكاة في تحقيق اهداف السياسة النقدية في الدولة الاسلامية، يتوقف على التركيب السلي للنتاج، وعلى تركيب الثروة وتوزيعها، ومصادر دخول الافراد، لان ذلك كله يؤثر على نسبة كمية الزكاة الوكمية الدخل، فكلما زادت نسبة كمية الزكاة الى مجمل الدخل زادت فعالية الزكاة " (١)

٣ - ادارة كمية النقود :- (٢)

ان الهدف الرئيس من ادارة كمية النقود، هو توفير ما يكفي من النقود لتسهيل المعادلات التجارية في السوق، حيث يتحقق ذلك عن طريق الاحتفاظ بعرض كاف من النقود في السوق، وهنا يصبح من واجب السلطات النقدية تحديد عرض النقود عند المستوى الذي يحقق اكبر قدر ممكن من الخدمات التبادلية، ويحافظ على استقرار الاسعار.

ومما لا شك فيه ان زيادة كمية النقود، سوف تقدم لافراد المجتمع المزيد من الخدمات التبادلية، بقدر ما يبقى عليه مستوى الاسعار مستقرا، لانه اذا زادت الاسعار بمعدل اقل من معدل الزيادة في كمية النقود، فان القيمة الحقيقية (٣) الكلية لما في حوزة المجتمع من نقود سوف تزداد،

١ - ملذرحف، الاقتصاد الاسلامي، ص ٢٢٧ .

عدنان الركمان، السياسة النقدية والمصرفية في الاسلام، ص ٢٦٣ .

٢ - ملذرحف، الاقتصاد الاسلامي، ص ٢٢٦ .

معبد الجارحي، نحو نظام نقدي ومالي اسلامي، ص ١٣

نجاه الله صديقي، المصارف المركزية في اطار العمل الاسلامي، ص ١٥٦ .

٣ - القيمة الحقيقية للنقود :- كمية الطيبات والخدمات التي يمكن شراؤها بوحدة النقد .

وبالتالي يزداد ما لدى المجتمع من خدمات تبادلية، أما إذا حدث العكس وارتفعت الاسعار بمعدل أكبر من معدل الزيادة في كمية النقود فإن القيمة الحقيقية لما في حوزة المجتمع من نقود تقل، مما يؤدي الى فقد ان بعض الخدمات التبادلية، أي يقل ما لدى المجتمع من خدمات تبادلية (١).

وتستطيع السلطات النقدية في الاسلام، تنظيم كمية النقود واحداث التوسع أو الانكماش المرغوب في عرض النقود، باتباع احد أو جميع الاساليب التالية :-

- ١ - التغيير في حجم ودائع المصرف المركزي المودعة في المصارف التجارية، فعندما يجد المصرف المركزي، ان من الضروري احداث زيادة في عرض النقود، فإنه يقوم بزيادة حجم ايداعاته في المصارف التجارية، أما عندما يرى انه من الضروري احداث نقص في عرض النقود، فإنه يقوم بتخفيض حجم ودايعه في المصارف التجارية " (٢).
- ب - نقل قسم من الودائع الحكومية الموجودة في المصارف التجارية الى المصرف المركزي، عندما ترى السلطات النقدية انه من الضروري انقاص عرض النقود، والعكس بالعكس ويقول "محمد عمر شابر" بأن هذا الاسلوب قد اثبت نجاحا في السعودية . (٣)

-
- ١ - معهد الجارحي، نحو نظام نقدي ومالي اسلامي ص ١٤
عبد الله الشباني، بنوك تجارية بدون ربا، ص ٣٢٧ .
ويقدم بالخدمات التبادلية :- ما يتعلق بوظيفة النقود باعتبارها أداة للتبادل ومخزناً للقيم وإبراء للذمة، فالحاجة الى اصدار كمية من النقود ترتبط بمقدار اتساع حركة التداول .
 - ٢ - هشام كبارة، العلاقة بين البنوك الاسلامية والبنوك المركزية، ص ٢ .
 - ٣ - عمر شابر، نحو نظام نقدي عادل، ص ٢٧٢

A.A Rushdi, Central Banking Policy an Islamic Perspective; (سياسة (البنوك المركزية من منظور اسلامي Page 83.

ج - تبني نظام الاحتياطي النقدي الإلزامي المعادل لـ ١٠٠% من مجموع الودائع الجارية، لضمان ضبط صارم لحجم الائتمان وبالتالي ضبط التوسع النقدي ضبطاً مباشراً ودقيقاً ولحرمان المصارف التجارية من التوسع في الودائع المشتقة حيث أنه من المعلوم أن الودائع المشتقة لا تختلف عن النقد الحكومي، وبالتالي فإن التوسع في الودائع المشتقة لا يختلف عن التوسع في النقد الحكومي، في آثاره على النشاط الاقتصادي والأسعار. (١)

د - قيام المصرف المركزي بفتح حسابات استثمار، في المصارف التجارية، بحيث يستخدم المصرف المركزي هذه الحسابات، كوسيلة لتحريك كمية النقود في المجتمع، من خلال عمليات السحب والإيداع فيها، أما بالنسبة إلى المصارف التجارية فيمكنها أن تستثمر المبالغ المودعة في حسابات الاستثمار حسب أسلوب الاستثمار القائم فيها (٢)، ونصيب المصرف المركزي من الربح الذي يحققه استثمار المصارف التجارية، فيمكن أن يستخدم جزءاً منه في تغطية مصاريف المصرف المركزي، وتتم إعادة استثمار الباقي (٣).

ومن الأمور المتمثلة بإدارة كمية النقود، توفير سيولة نقدية كافية للجهاز المصرفي، الأمر الذي يقضي أن يكون المصرف المركزي مستعداً وقادراً على مساعدة المصارف التجارية التي تواجه نقصاً في سيولتها، وهذه السيولة يمكن توفيرها، باتخاذ عدد من الإجراءات، منها:-

١ - معبد الجارحي، نحو نظام نقدي ومالي إسلامي، ص ٢٦

٢ - أي على أساس المضاربة (القراض) أو المشاركة.

٣ - معبد الجارحي، نحو نظام نقدي ومالي إسلامي، ص ١٦

١ - ترتيب الافتحان بين المصارف التجارية على اساس تعاوني بحيث تتبادل المصارف التجارية فيما بينها كمبالات صورية وبشرط أن تكون الحميلة الصافية لاستعمال هذه الكمبالات صفرا خلال مدة محدودة (١)

٢ - قيام المصرف المركزي بفتح حسابات ايداع في المصرف التجاري الذي يعاني من عجز في سيولته النقدية، اما بطريق القرض الحسن، او ايداع مبالغ نقدية في حسابات استثمارية تفتح في المصارف التجارية، وتشارك في الارباح ولكن بنسبة اقل من النسب التي يشارك فيها المودع من الجمهور، حتى يترك هامشا من الربح للمصرف المعني (٢).

كذلك فان من اهم الجوانب المتعلقة بإدارة كمية النقود، تلك المتعلقة بالمحافظة على استقرار قيمة النقود، وعموما الوقاية من التضخم، فاللتضخم يولد الظلم، لانه يؤدي الى فرض ضرائب لم يصوت عليها احد، وسلخ جزء من القوة الشرائية لأغصاب الدخول والثروات، ومن جهة أخرى يزيد من دخول بعض فئات المجتمع، دون أن تقدم تلك الفئات خدمات مقابل تلك الزيادة التي حملت عليها، مما يولد الظلم، فان التضخم يضر بالتلمية الاقتصادية، لانه يقلل من الادخار، بسبب ما يولده من شك وعموض بالقيمة الحقيقية للمدخرات في المستقبل (٢).

١ - محمد نجاه الله صديقي، المصارف المركزية في إطار العمل الاسلامي، ص ١٥٦.

٢ - هيثم كباره، العلاقة بين البنوك الاسلامية، والبنك المركزي، ص ٧

٣ - محمد نجاه الله صديقي، المصارف المركزية في إطار العمل الاسلامي، ص ١٥٦. وقد تم الإشارة الى عيوب التضخم في الفصل السابق تحت بند استقرار قيمة النقود، وفي الفصل الثاني ص

٢ - شهادات الودائع المركزية :- (١)

بهدف تنفيذ السياسة النقدية، والتأثير في كمية النقود المعروضة يقترح بعض الكتاب الاقتصاديين الاسلاميين المعاصرين (٢) ان يقوم المصرف المركزي، بفتح حسابات باسم "حسابات الودائع المركزية" في المصارف التجارية، يضيف الى تلك الحسابات النقود التي يدمرها ويسحب من تلك الحسابات ما يريد سحبه من نقود، اما المبالغ المودعة في حسابات الودائع المركزية، فيسمح للمصارف التجارية باستثمارها في مشاريع انتاجية مختلفة، وبما يتفق والسياسة الاستثمارية التي يتبنها كل مصرف، اما الارباح التي يحصل عليها المصرف المركزي من استثمار تلك الودائع، فيمكن استخدام جزء منها في تغطية مصروفات المصرف المركزي واعادة استثمار الباقي.

ويمكن تغذية الودائع المركزية، بطرح اداة مالية خاصة في السوق تسمى "شهادة الودائع المركزية" لشراؤها من قبل المصارف التجارية والجمهور والمؤسسات المالية الاخرى، بهدف استخدامها كملفد من منافذ استثمار أموالهم، ثم يقوم المصرف المركزي بإيداع المبالغ التي حصل عليها من بيع تلك الشهادات، في المصارف التجارية.

يقول "معبد الجارحي" انه يمكن للمصرف المركزي اصدار شهادات ودائع مركزية عامة، يسمح للمصارف التجارية باستثمار حصيلتها في مختلف وجوه الاستثمار دون تخصيص، وودائع مركزية خاصة، تستثمر حصيلتها في مشروع أو

١ - معبد الجارحي نحو نظام نقدي ومالي اسلامي ص ١٨ ، ١٩ .

٢ - معبد الجارحي، نحو نظام نقدي ومالي، اسلامي ص ١٨
محمد نجاة الله صديقي، المصارف المركزية في اطار العمل الاسلامي ص

مجموعة معينة من المشاريع، ولا شك بأن هدف المصرف المركزي من إصدار شهادات ودائع مركزية عامة وخاصة، هو إتاحة الفرصة للمستثمرين من مصارف تجارية، وجمهور، ومؤسسات مالية، للاختيار بين درجات مختلفة من التنوع الاستثماري وبهذا تساهم شهادات الودائع المركزية مساهمة فعالة في تعبئة الموارد المالية لأفراد المجتمع.

أما استخدام شهادات الودائع المركزية أداة من أدوات السياسة النقدية في الإسلام (١)، فتتلخص في كون تلك الودائع، وسيلة من وسائل أحداث التغيير المطلوب في كمية النقود، حيث أن ذلك الجزء من الودائع المركزية الذي يقابل الإصدار النقدي والذي تعود ملكيته إلى المصرف المركزي، يمكن الإضافة إليه أو السحب منه، لتحقيق الزيادة أو النقصان المطلوبين في كمية النقود.

وفي الأحوال غير العادية التي يلوح فيها شبح التضخم، يمكن أن يقوم المصرف المركزي ببيع جزء من شهادات الودائع المركزية التي بحوزته، ثم لا يقوم باستثمار المبالغ الناتجة من بيع تلك الشهادات، بمحلى أن المصرف المركزي يقوم في هذه الحالة بتحويل جزء من رصيد حساب الودائع المركزية المستثمرة لدى المصارف التجارية، إلى حساب المشتريين الجدد لشهادات الودائع المركزية، وبهذا يكون المصرف المركزي قد قلل من كمية النقود المعروضة، دون أن يخفض من حجم الاستثمارات بصورة مباشرة.

أما في الأحوال غير العادية التي يلوح فيها شبح الكساد الاقتصادي فإنه يمكن للمصرف المركزي أن يقوم بشراء جزء من شهادات الودائع المركزية التي تملكها المصارف والجمهور والمؤسسات المالية الأخرى، وبهذا يتمكن المصرف المركزي من زيادة كمية النقود دون أن يخفض من حجم الاستثمارات.

١ - معبد الجارحي، نحو نظام نقدي ومالي إسلامي، ص ٢١.
محمد نجاة الله مديقي، المصارف المركزية في إطار العمل الإسلامي، ص

٤ - السقوف الائتمانية :- (١)

يقصد بالسقوف الائتمانية وضع حد أعلى لأجمالي التمويل الذي تمنحه المصارف التجارية لعملائها، وعادة تتحدد كمية المبالغ التي تمنحها المصارف التجارية لعملائها، أما على شكل نسبة مئوية من المبالغ المتوفرة لدى المصرف التجاري، والتي يمكن استثمارها، على أساس المضاربة، والمشاركة، والسلم، والاستملاك (٢)، أو على شكل نسبة مئوية معينة من إجمالي رأس مال المصرف التجاري واحتياطياته وودائعه، أو على شكل نسبة مئوية معينة من إجمالي التزامات المصرف التجاري، وبحيث لا يجوز للمصرف التجاري تجاوز النسبة المحددة.

ويمكن أن نلمس أثر تحديد السقوف الائتمانية، عندما ترهب الدولة في تشجيع مشاريع معينة، فيعلن المصرف المركزي بصفته ممثلاً للسلطة النقدية، بأنه سيقدم قروضا لأربوية وبمعدلات مختلفة إلى المصارف التجارية التي يقوم بتمويل تلك المشاريع، فمثلاً عند رغبة الدولة تشجيع زراعة القمح، يعلن المصرف المركزي بأنه سيقدم قروضا لأربوية بنسبة ٤٠٪ مثلاً من إجمالي المبلغ الذي مول به المصرف التجاري مشروع زراعة القمح، مع تحديد أن إجمالي التمويل الذي يمنح لمشاريع زراعة القمح لا يزيد مثلاً عن ٢٠ - ٣٠٪ من إجمالي التمويل الذي يمنح للقطاع الزراعي ككل.

١ - عمر شبرا، نحو نظام نقدي عادل، ص ٢٧٠.

ZIAUDDIN AHMED, MUNAWAR IQBAL, FAHIM KHAN, MONEY AND BANKING IN ISLAM, (النقود والبنوك في الإسلام), Page 41.

A.A Rusdi Central Banking Policy an Islamic Perspective 86.

محمد نجاة الله صديقي، النظام المصرفي الأربوي، ص ٧٤.

عبد الله الشباني، بنوك تجارية بدون ربا، ص ٢٢٩، ٢٣٠.

٢ - عقد الاستملاك :- "عقد بيع في الذمة، يشترط فيه العمل على وجه مخصوص" (الكاساني، بذائع المفاتيح، ج ٥ ص ٢٠).

ويرى "شابر" أنه من المرغوب فيه تحديد السقوف الائتمانية للمصارف التجارية، للتأكد من أن الائتمان بمجموعه يتمشى والاهداف النقدية، كما أنه من المرغوب فيه أيضا عند توزيع الائتمان على المصارف التجارية، التحقق من أن ذلك لا يضر بالمنافسة الشريفة بينها (١).

هـ - سندات الدين العام :- (٢)

إن إلغاء الفائدة في النظام الاقتصادي الإسلامي، يجعل النوع الوحيد من سندات الدين العام، الذي يمكن أن يتواجد في المجتمع الإسلامي هو السندات التي لا تحمل فائدة ثابتة، إلا أن افتراض مبدأ حرص الفرد على تحقيق أقصى منفعة ممكنة، يترتب عليه أن الدين العام ينبغي أن يعتمد على دوافع أخرى في نفسية صاحب المال، ولهذا يكون من الصعب التنبؤ بحجم الدين العام في المجتمع الإسلامي.

غير أن ربط القرض الحسن في ابتغاء مرضاة الله في الدنيا والآخرة (٢)، يضيف دافعا جديدا للاقتراض العام، سببه أثر القرض الحسن الذي يمنح للدولة، على المنفعة العامة للمجتمع المسلم، كما أن مدى استعداد الفرد المسلم لشراء سندات الدين العام، يعتمد إلى درجة كبيرة على مدى قناعته بأن الدولة التي يشتري سنداتها، تخدم الاهداف العامة للمجتمع المسلم، والتي يسعى إليها هو نفسه.

١ - عمر شابر، نحو نظام نقدي عادل، ص ٢٧١

٢ - مذكر صحفي، الاقتصاد الإسلامي، ص ١٨٥

٣ - قال تعالى:

"من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا فيضاعفه له" (البقره: ٢٤٥)
"واقبموا الصلاة، وآتوا الزكاة، واقترضوا الله قرضا حسنا" (المزمل: ٢٠).

ويرى "محمد منذر قحف"، أن سندات الدين العام، ذات الأهداف الانمائية والانتاجية، يمكن إعادة صياغتها على أساس المضاربة أو القراض، وذلك بمشاركة حاملي السندات في نتائج المشاريع الانمائية والانتاجية مشاركة حقيقية، بتوزيع عوائد تلك المشاريع على حاملي السندات كل حسب حصته، وهذا مما لا شك فيه يعتبر حافزا للأفراد، والمؤسسات على شراء سندات الدين العام، إضافة إلى أن المشاركة في نتائج المشروعات تجعل جمهور حاملي سندات الدين العام أكثر اهتماما بنجاح مشروعات التنمية، وأكثر تعلقا بمعيرها (١).

أما المشاريع الانمائية التي يصعب حساب عائد اقتصادي لها، كمشاريع البنى الهيكلية التحتية الأساسية المادية، والمنشآت العسكرية فيقتراح "هيثم كباره" تأسيس شركات مساهمة، بمساهمة الجمهور، لبناء سد، أو إنشاء ميناء، أو لبناء تكتة عسكرية أو إنشاء مطار عسكري..... الخ، ثم يجري تسجير مثل هذه المشاريع للدولة مدى الحياة ويتم توزيع أقساط التسجير الصافية التي تتقاضاها الشركات المساهمة من الدولة، على أصحاب الأسهم الخاصة بالمشروع، وطبعاً بعد خصم كافة المصاريف (٢).

ويرى بعض المفكرين المسلمين (٣)، أن تمويل المشاريع الانمائية والانتاجية، ليس هو الهدف الوحيد. من طرح سندات الدين العام، فالجانب هذا الهدف، يمكن أن تحقق سندات الدين العام هدفين آخرين هما:-

١ - تمويل نفقات طارئة للدولة الإسلامية، تتجاوز قدرة الدولة على فرض ضرائب.

١ - منذر قحف، الاقتصاد الإسلامي ص ١٨٥ .

٢ - هيثم كباره، العلاقة بين البنوك الإسلامية والبنوك المركزية ص ٨ .

٣ - منذر قحف، الاقتصاد الإسلامي، ص ١٨٥ ، ١٨٦ .

ب - امتصاص الفائض النقدي من السوق .

فاذا شعرت السلطات النقدية ان كمية النقود الموجودة بين ايدي الناس اكثر مما تتطلبه حاجة المعاملات، والخدمات التبادلية بحيث يؤدي ذلك اذا استمر، الى خطر التضخم، فانها تقوم بطرح سندات للدين العام، ليشترئها الافراد بالنقود الفائضة لديهم، اما اذا كانت النقود الموجودة في ايدي الافراد اقل مما يلزم لتلبية حاجة المعاملات والخدمات التبادلية، بحيث يمكن ان يؤدي ذلك اذا استمر الى حدوث حالة انكماش اقتصادي، فان السلطات النقدية تقوم باسترداد سندات الدين العام، عن طريق شرائها، طارحة بذلك نقودا مقابل هذا الاسترداد .

ويرى "محمد منذر قحف" بان تمويل النفقات الطارئة او الانمائية للدولة الاسلامية، عن طريق اصدار سندات الدين العام، يستند الى مبدأ هام في الشريعة الاسلامية، هو مبدأ توزيع الاعباء المالية المستقبلية على اجيال الامة القادمة وعدم تحميلها للجيل الحاضر وحده، ولا شك ان هذا المبدأ، مبدأ مقبول ومنسجم مع احكام الشريعة الاسلامية، ففي القرآن الكريم ما يشير الى مشاركة اجيال الامة القادمة ازمتها المالية الحاضرة، وتضامن الجيل الواحد منها مع غيره من الاجيال السابقة واللاحقة، فيقول الله سبحانه وتعالى (١) .

"اللفقراء المهاجرين الذين اخرجوا من ديارهم واموالهم، يبتغون فضلا من الله ورضوانا، وينصرون الله ورسوله، اولئك هم الصادقون، والذين تبوءوا الدار والايمان من قبلهم يحبون من هاجر اليهم، ولا يجدون في صدورهم حاجة مما اوتوا ويؤثرون على انفسهم ولو كان بهم خصاصة، ومن يوق شح نفسه، فلذلك هم السالكون، والذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان، ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا، ربنا انك رؤوف رحيم" .

ومما يجدر ذكره هنا، ان شراء سندات الدين العام من قبل الجمهور والمؤسسات المالية في الدولة الاسلامية، يمكن ان يكون اختياريا او اجباريا اذا لزم الامر، لان الشريعة اذا كانت قد اعطت للدولة الاسلامية الحق في فرض الضرائب عند اللزوم، فمن باب اولي ان يكون لها الحق في فرض الاقتراض الاجباري من الافراد والمؤسسات (١).

٦ - نسبة المشاركة في الارباح :- (٢)

ان الحصة النسبية من الارباح التي تدفعها المصارف التجارية الى المودعين في حسابات الاستثمار، وتلك الحصة التي يتقاضاها المصرف على التمويل الذي يقدمه للمؤسسات والافراد، هما عبارة عن متغيرات اساسية في النظام المصرفي الاسلامي القائم على اساس المشاركة في الارباح.

ويرى الكثير من الاقتصاديين الاسلاميين المعاصرين (٣)، استخدام نسب المشاركة في الارباح، للتحكم في كمية النقود، وبالتالي اداة من ادوات السياسة النقدية عن طريق رفع نسبة الارباح التي تدفعها المصارف التجارية الى المودعين في حسابات الاستثمار، تزيد السلطات النقدية من عرض النقود، وبالتالي تزيد من قدرة المصارف التجارية على توفير الاموال لتمويل مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني.

- ١ - محمد ملذر قحف، اقتصاد اسلامي، ص ١٨٨ .
شوقي دنيا، تمويل التنمية في اقتصاد اسلامي، ص ٥٠٥ .
- ٢ - محمد نجاة الله صديقي، المصارف المركزية في اطار العمل الاسلامي، ص ١٦٢ .
- ٣ - شوقي دنيا، تمويل التنمية في اقتصاد اسلامي، ص ٦٠١ .
محمد نجاة الله صديقي، المصارف المركزية في اطار العمل الاسلامي، ص ١٦٣ .
عدنان خالد التركماني، السياسة النقدية والمصرفية في الاسلام، ص ٢٧٦ .

أما كيف نعتبر نسبة المشاركة في الأرباح أداة من أدوات السياسة النقدية، فيأتي من أنه إذا ما أرادت السلطات النقدية اتباع سياسة نقدية توسعية، فيتم ذلك بتخفيض نسبة الأرباح التي تتقاضاها المصارف التجارية على التمويل الذي تقدمه للمستثمرين، وزيادة نسبة الأرباح التي تدفعها المصارف التجارية إلى المودعين في حسابات الاستثمار، وبالعكس فإنه إذا ما أرادت السلطات النقدية، اتباع سياسة نقدية انكماشية في الأحوال التي يلوح فيها شبح التضخم، فإنها تقوم برفع نسبة الأرباح التي تسقوها المصارف التجارية على التمويل الذي تقدمه، وخفض نسبة الأرباح التي تدفعها المصارف إلى المودعين في حسابات الاستثمار لاجل لجم الطلب على النقود والحد منه وتقييده .

كذلك يمكن استخدام نسبة المشاركة في الأرباح، من أجل حث وتشجيع وإغراء المستثمرين على زيادة طلبهم على الأموال، وبالتالي زيادة حجم الاستثمارات، وذلك عن طريق خفض نسبة الأرباح التي تتقاضاها المصارف التجارية على مبالغ التمويل التي تقدمها للأفراد والمؤسسات، ورفع نسبة الأرباح التي تدفعها إلى المودعين والمستثمرين، وبهذا نلاحظ أنه عن طريق أحداث التغيير في نسبة المشاركة في الأرباح، مع العلم بأن فقهاء الأمة الإسلامية، وعلى الأخص المتأخرين منهم أجازوا للحاكم المسلم أن يتدخل في التسعير العادل، لاعتبارات توجبها مصلحة العامة، فابن تيمية يقول: ((...)) وأما إذا كانت حاجة الناس لا تندفع إلا بالتسعير العادل، سعر عليهم تسعير عدل لا وكس ولا شطط)) (١)، ويقول ابن قيم الجوزية أيضاً "وجماع الأمر أن مصلحة الناس إذا لم تقم إلا بالتسعير سعر عليهم تسعير عدل لا وكس ولا شطط وإذا الدفعت حاجتهم وقامت مصلحتهم بدونه لم يفعل وبالله التوفيق" (٢) ولا شك أن تحديد نسبة معقولة من الأرباح نوع من أنواع التسعير العادل. وبهذا تستطيع السلطات النقدية أن تلعب دوراً فعالاً في تعبئة الموارد المادية والبشرية .

١ - ابن تيمية، الحسبة في الإسلام، ص ٤٩

٢ - ابن قيم الجوزية، الطرق الحكمية في السياسة الشرعية ص ٢٦٤

ونظرا لما لهذه الاداة من اهمية، فقد اقترح مجلس الفقه الاسلامي في
الباكستان، ان يتم تبني تغيير نسبة المشاركة في الارباح التي يمنحها المصرف
المركزي الباكستاني الى المصارف التجارية، وتحديد نصيب كل من المودعين،
واسحاب المشاريع في ودائع المضاربة التي تلتقاها المصارف التجارية، وحمتها
في الارباح الناتجة عن اموال التمويل التي تقدمها المصارف الى المستثمرين
(١).

الا ان عدد من الاقتصاديين الاسلاميين المعاصرين (٢)، يفظنون استعمال
هذه الاداة بشكل مقتصد وضئيل، والاحتفاظ بها كسلاح احتياطي للأسباب
التالية:-

١ - في حالة التضخم الاقتصادي الحاد قد يكون من الضروري تعبئة جميع
الموارد المتاحة للمجتمع، لتحقيق الانكماش المرغوب في عرض اللقود،
وفي هذه الحالة تكون المودة لمسألة تنظيم نسب المشاركة في الارباح
مقبولة ولها مبرراتها.

ب - انه يخشى ان يتم تخفيض نسب الارباح التي تدفع للمودعين بسبب امكانية
حدوث تواطؤ ضمني بين مصرفين او اكثر نتيجة لسياسات احتكارية تتبعها
المصارف التجارية، وتكون نتيجة ذلك اخفاق اداة نسبة الارباح في تحسين
الوضع الاقتصادي.

١ - محمد عمر شابر، نحو نظام نقدي عادل، ص ٢٧٤ .
محمد نجاة الله صديقي، المصارف المركزية في اطار العمل الاسلامي، ص

٢ - محمد نجاة الله صديقي، المصارف المركزية في اطار العمل الاسلامي، ص

كذلك يرى عدد آخر من الكتاب الاقتصاديين، أن اثر هذه الاداة على النشاط الاقتصادي غير فعال في الفترة القصيرة، بسبب الفارق الزمني بين فرض القيود والتاثيرات التي ستلشا عنها (١)

٧ - لمصيب الجمهور من الودائع الجارية :- (٢)

يقترح عدد من الكتاب الاقتصاديين (٣)، تحويل نسبة مئوية معينة من رصيد الاحتياطي الندي للزامي، (٤) المودع في المصرف المركزي الى الحكومة، لتمكينها من تمويل المشاريع ذات النفع العام، والتي لا يمكن تمويلها على اساس المشاركة في الربح، ويرى من لاء الكتاب أن السبب المنطقي وراء هذا الاقتراح يتمثل في:-

١ - أن المصارف التجارية تقوم بدور الوكيل عن الجمهور في تعبئة موارد المجتمع المعطلة.

١ - محمد نجاة الله مديقي، المصارف المركزية في اطار العمل الاسلامي، ص

ميثم كيار، العلاقة بين البنوك الاسلامية والبنوك المركزية، ص ٣

٢ - محمد عمر شابر، نحو نظام نقدي عادل، ص ٢٦٦ ، ٢٦٧

A.A Rushti central Banking policy an Islamic perspettive (سياسة البنوك المركزي من منظور اسلامي) page 83.

٣ - محمد عمر شابر، نحو نظام نقدي عادل، ص ٢٢٠ ، ٢٢١

A.A Rushti Central Banking policy an Islamic Perspective (سياسة البنوك المركزي من منظور اسلامي) 83

٤ - الاحتياطي النقدي للزامي نسبة مئوية معينة من الودائع الجارية.

ب - أن المصارف التجارية لا تستخدم رأس مالها لإيجاد هذه الودائع .
 ج - أن المصارف التجارية، لا تدفع أي عائد على الودائع الجارية .
 لهذا فيكون من العدل أن تستفيد الدولة من موارد المجتمع المعطلة التي تم تعبئتها بطريقة الودائع الجارية، لتحقيق النفع العام، وتمثل أحد الطرق المهمة لاستخدام هذه الموارد، في تحويل جزء من الودائع الجارية إلى خزينة الدولة، لإقامة المشاريع التي تخدم مصلحة جميع أفراد الأمة، كمشاريع البنى التحتية الأساسية بدلا من أن تلجأ الحكومة إلى تمويل تلك المشاريع عن طريق الضرائب.

ويقترح بعض الاقتصاديين، اعتبار المبلغ المحول إلى الحكومة بهذه الطريقة قرضا حسنا، تصدر بقيمته سندات لا تحمل فائدة، وغير قابلة للتسويق العام، كما أن على الحكومة دفع رسم خدمة على المبلغ المحول إليها بهذه الطريقة، بنسبة مئوية معينة من المصاريف التي تتكبدها المصارف التجارية في تعبئة الودائع الجارية، وأن تكون تلك النسبة مساوية لنفس نسبة المبلغ المحولة، فمثلا لو كانت نسبة المبالغ المحولة إلى الحكومة ٤٠% من إجمالي الودائع الجارية، فإن نسبة رسم الخدمة ينبغي أن تساوي ٤٠% من جملة المصاريف التي تتحملها المصارف التجارية في تعبئة الودائع الجارية (١).

ومن الجدير بالذكر هنا أن رسم الخدمة الذي تدفعه الدولة، ليس له طبيعة الربا، لأن الحكومة بدفعها رسم الخدمة تعوض المصارف التجارية، تعويضا تناسيبيا عن المصروفات التي تتكبدها في تعبئة أموال الجمهور، بفتح حسابات الودائع الجارية، ولما كان للحكومة سهم في المنفعة، فعليها أن تتحمل جزءا من التكلفة تطبيقا للقاعدة الشرمية "الغرم بالغرم" (٢)، بالإضافة إلى أن قيام الحكومة بتحمل جزء من تلك التكاليف يؤكد على أن كلفة اقتراض الحكومة اللاربوي من المصارف التجارية ليس عبئا على المصارف ولا على الجمهور، وأن الحكومة لا تحمل على التمويلات دون أن تسهم على الأقل وعلى أساس التناسب في تكلفة تشغيل الجهاز المصرفي (٣).

-
- ١ - عمر شبرا، نحو نظام نقدي عادل، ص ٢٢٠ .
 - ٢ - يتمد ب "الغرم بالغرم" في الاصطلاح الشرعي:- تحميل الفرد من الأعباء بقدر ما يياخذ من الميزات والحقوق بحيث تتعادل كفضا الميزان .
 - ٣ - عمر شبرا، نحو نظام نقدي عادل، ص ٢٢٠ .

٨ - تخصيص الائتمان تخصيصاً يتفق مع القيم الإسلامية (١) :-

ان تخصيص الائتمان تخصيصاً يتفق مع القيم الإسلامية، الدينية والادبية، مهمة لا يستطيع ان يفهمها المصرف المركزي لوحده، لذا لابد من وضع خطة، تتفق مع التوجه الاسلامي لرجال الاعمال، واصحاب المصارف، فاذا لم توجد مثل هذه الخطة السليمة المعدة، في ضوء التعاليم الإسلامية، فان المصرف المركزي، مثل سائر المؤسسات الحكومية، لا توجد لديه خطة ارشادية يسير عليها، وقد تتضارب اهداف المؤسسات الحكومية مع بعضها البعض وفي غياب التوجه الاخلاقي، فان كافة توجهات المصرف المركزي، سيحتال عليها بشكل مباشر او غير مباشر.

يمكن ادخال بعد الرفاهة الاجتماعية، في جميع انواع التمويل المصرفي، (ملح التمويل الذي يهدف الى زيادة فرص التوظيف وتعزيز الرخاء الاقتصادي، وفق القيم الإسلامية). ويجب ان يبذل جهد واع للتأكد من ان تمويل المصارف الإسلامية لا يزيد من تركيز الثروة، ولا الاستهلاك الفاخر التبذيري، كما يجب ان يذهب التمويل الى اكبر عدد من المشروعات الزراعية، والصناعية، والتجارية، لدعم عملية التوظيف الذاتي المتزايد، والانتاج المناسب وتوزيع السلع والخدمات لتلبية الحاجات الأساسية او للتصدير للخارج، ولا بد من ان يكون الهدف من تخصيص الائتمان، هو اتاحة التمويل لاشكال التمويل المختلفة مثل تمويل المشاركة، المضاربة، الشراء بالتقسيط المرابحة، الاستملاك، الخ... الخ. بمبالغ معقولة، ولاكبر عدد ممكن من المشاريع، كما يجب

١ - عمر شابر الحق نظام نقدي عادل، ص ٢٠٤ - ٢١٥

Ziauddin Ahmed, Munawar Iqbal, Fahim Khan, money and Banking, (النقد والبنوك) page 41.

Munawar Iqbal, Fahim Khan, A survey of Issues and A programme For تقرير عن قضايا) research in monetary and fiscal economics of Islam (وبرامج البحث العلمي في الاقتصاديات النقدية والمالية في الاسلام

31, 32.

ان لا يؤدي العمل المصرفي الاسلامي تحت اي ظرف من الظروف الى التفاوت في الدخل والثروة او الى تشجيع الاستثمار غير المرغوب فيه اجتماعيا .
والمعايير العملية النهائية للحكم على فاعلية المصارف الاسلامية ليست هي مجرد الدرجة التي تتوصل اليها في الغاء الفائدة الربوية من عملياتها ، و لا الربح الذي تكسبه - بل ايضا المدى الذي تبلغه في تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية المنشودة للمجتمع الاسلامي والتي منها :-

- ا - تعبئة المدخرات .
- ب - تشجيع ادارة المشروعات ذات القاعدة العريضة .
- ج - فاعلية استخدام المدخرات لطلبية الحاجات الاساسية للمجتمع الاسلامي .
- د - الحد من تركيز الثروة .
- هـ - الاسهام في استقرار المالي .

وباختصار يمكن القول بان الهدف من تخصيص الائتمان ما يلي:-

- ا - تحقيق التاج امثل، وتوزيع للسلع والخدمات التي يحتاجها جمهور الناس .
- ب - ان تذهب منفعة تخصيص الائتمان الى العدد الامثل من المشروعات في المجتمع .

بقي ان يقال ايضا ان الائتمان في الاسلام يقوم على مبدئين رئيسيين هما : (١)

- ا - مبدأ النظرة (٢)
- ب - مبدأ الميل للاقراض الحسن (٣) .

١ - ملذر قحف، الاقتصاد الاسلامي، ص ١٨٠ ، ١٨١ .

٢ - قال تعالى "وان كان ذو عسرة غنطرة الى ميسرة" "البقرة : ٢٨٠

٣ - قال تعالى "من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا فيضاعفه له وله اجر كريم" (الحديد : ١٠)

٩ - اجراءات اخرى يتم اتخاذها من قبل المصرف المركزي:-

وتتلخص هذه الاجراءات بما يلي:-

- ١ - الصناديق المشتركة :- (١)
هي عبارة عن اتفاق تعاوني بين المصارف التجارية تحت رعاية المصرف المركزي، لتوفير العون للمصارف عندما تواجه عجزاً في سيولتها النقدية، ففي هذه الصناديق تجمع الاموال اللازمة لها، عن طريق تحويل جزء من الاحتياطيات النقدية الزامية، وتكون المهمة الرئيسية لهذه الصناديق المشتركة تمكين المصرف المركزي من القيام بدور المقرض الاخير للمصارف، في اطار الحدود والقيود المتفق عليها.
- ب - تأسيس صندوق لتقاضي الديون يكفل اعماله صندوق الزكاة :- (٢)
على اعتبار أن الديون التي لا امل في تحصيلها، تدخل في باب الخارمين من مستحقي الزكاة، بحيث تحول قيمة الديون المستحقة التي عجز المديون بها عن دفعها الى صندوق التقاضي، وتدفع عند ذلك او لا بأول الى الدائنين، حسب ضرورتهم، وهذا الاجراء سيؤدي بلا شك الى السيطرة على الآثار الجانبية التي تنعكس على الدائنين من جراء عدم حصولهم على ديولهم في ميعاد الاستحقاق.
- ج - استخدام ترتيبات المصارفة القميرة لأجل العملات الاجنبية وفي حدود متفق عليها :- (٣)

-
- ١ - عمر شايرا، نحو نظام نقدي عادل، ص ٢٦٩
محمد نجاة الله عديقي، المصارف المركزية في اطار العمل الاسلامي ص ١٥٦.
 - ٢ - منذر قحق، الاقتصاد الاسلامي، ص ١٨١
 - ٣ - عمر شايرا، نحو نظام نقدي عادل، ص ٢٧٧

ويتم ذلك بقيام المصرف المركزي ببيع العملة المحلية بالنقد الأجنبي، حينما تعاني المصارف التجارية من عجز في سيولتها النقدية، مع تعهد المصارف التجارية بإعادة شراء النقد الأجنبي من المصرف المركزي بعد مدة محددة، بأسعار الصرف السارية، مع وجود فرق بين سعر البيع وسعر الشراء، وهذا الفرق بين أسعار الشراء وإعادة الشراء، يمكن للمصرف المركزي أن يغيره، تبعاً لدرجة المصرف المركزي في التشديد أو التخفيف عن المصارف التجارية مع مراعاة أنه يتعين على المصرف المركزي عدم إتاحة هذا التسهيل للمصارف التجارية، بهدف الدخول في مضاربات في النقد الأجنبي.

د - هيئة مراجعة الاستثمار :- (١)

وهي عبارة عن مؤسسة حكومية مستقلة، تعمل بكفالة الحكومة، وبإشراف المصرف المركزي، هدفها الأساسي مراجعة حسابات المضاربين الذين حصلوا على أموال من الغير مباشرة، أو بواسطة المصارف التجارية، والهدف الرئيس من وجود هيئة مراجعة الاستثمار، هو حماية مصلحة المؤسسات المالية والمودعين، وحملتهم أسهم رأس المال، ولما كان من العسير مراجعة جميع المستندات والدفاتر الخاصة بحسابات مستخدمي أموال المضاربة، فإلزامها تقوم باختيار عينات من تلك المستندات والدفاتر لتدقيقها.

إن تأسيس هيئة مراجعة الاستثمار، يوفر على كل مؤسسة مالية تكاليف توظيف جهاز كبير من مدققي الحسابات، وبذلك يتحقق اقتصاد كبير في نفقات جميع المؤسسات المالية، كما أن وجود هذه الهيئة يزيد من أطمئنان المستثمرين الذين يقدمون أموالهم مباشرة إلى المؤسسات الاستثمارية، وبأنهم يستطيعون عند الحاجة الحصول على حسابات شامت بتدقيقها مؤسسة مؤهلة ومحايدة.

١ - عمر شبرا، نحو نظام نقدي عادل، ص ٢٤٥ .
محمد نجاة الله صديقي، المصارف المركزية في إطار العمل الإسلامي ص

أما مصاريف هيئة مراجعة الاستثمار، فيمكن تغطيتها من خلال فرض رسم (١) على مجموع أموال المضاربة، والمبالغ المساهمة في الاستثمارات ورسم معين على حالات خاصة تتم مراجعة حساباتها، وكذلك من الرسوم التي يدفعها المستثمرون الأفراد الذي يحيلون مشروعاً معيناً لمراجعة حساباته وهذا الرسم يعتمد على طبيعة المراجعة ومداه .
وسيكون من مهام هيئة مراجعة الاستثمار، التحري، وكشف الأخطاء والتصرفات الإدارية المعلقة والمشبوهة، لتحديد مقدار الربح الحقيقي وللتحقق من تحقيق ربح عادل لحملة الأسهم وللمودعين في حسابات المضاربة .

هـ- توجيه سياسة البيع بالتقسيط للسلع التي سبق أن اشترتها المصارف التجارية عن طريق عقود السلم أو عقود الاستئجار وغيرها (٢) .
وفي هذه الحالة يقوم المصرف المركزي بوضع سياسة البيع بالتقسيط باعتبارها أداة للتأثير في السياسة النقدية، وذلك بالزام المصارف التجارية بتعديل قيمة القسط الأول مثلاً، وتعديل مدد السداد، فعندما يبرى المصرف المركزي أنه من الضروري مكافحة التضخم، فإنه يطلب من المصارف التجارية رفع قيمة القسط الأول، وتقليل مدد السداد، وبالعكس، فإنه عندما يرى أنه من الضروري تنشيط الحركة الاقتصادية في حالة الكساد، فإنه يخفض قيمة القسط الأول، ويزيد مدد السداد .

و - شهادات المضاربة :- (٣)
وهذه الشهادات يتم إصدارها، أما بفناء على طلب المصرف المركزي حيث يقوم المصرف المركزي بشرائها، بهدف دفع كميات من النقود إلى السوق، لتنشيط الحركة الاقتصادية، في الأحوال التي تتضمن أزمة انكماش

١ - يقدم بالرسم هنا : آتباع تدقيق الحسابات .

٢ - محمد عبد الله الشباني، بنوك تجارية بدون ربا، ص ٢٢١ .

٣ - محمد عبد الله الشباني، بنوك تجارية بدون ربا، ص ٢٢٢ = ٢٢٣

اقتصادي. او تدمرها المصارف التجارية كلها او قسم منها، عندما تواجه أزمة في سيولتها النقدية، فتكون شهادات المضاربة في هذه الحالة الاداة التي تمكنها من مجابهة التزاماتها.

وفيما يتعلق بنصيب شهادات المضاربة من الارباح، فتعامل شهادات المضاربة كما تعامل المبالغ المودعة في حسابات المضاربة وذلك بادخال قيمتها ضمن عمليات الاستثمار التي تمارسها المصارف التجارية.

اما شهادات المضاربة التي يشتريها المصرف المركزي، فاما ان يحتفظ بها، او يبيعها الى الافراد والمؤسسات المالية، اما اهم ما يميز شهادات المضاربة فهو قابليتها للربح او الخسارة، كما ان افضل طريقة لتحديد العائد الربحي عليها، هي استخدام المعادلة التالية :-
معدل العائد على شهادات المضاربة

صافي الربح الخاص بحساب المضاربة $\times 100$ (1)

اجمالي رأس المال المستثمر

ومن الجدير بالذكر هنا، ان عمليات بيع وشراء شهادات المضاربة في السوق المالي، قد تثير بعض التساؤلات، من ناحية جواز بيع رب المال، وهو المصرف المركزي لشهادات الاخرين، وطول المشتري محل رب المال تجاه المصرف التجاري باستثمارها، فهو بيع نقد بلقذ، حيث ان قيمة

١ - يقدم بصافي الربح الخاص بحسابات المضاربة :-

نصيب حسابات المضاربة من ارباح الاستثمارات بعد خصم نصيب المصرف مقابل ادارته للاموال.

اما اجمالي رأس المال المستثمر؛ فيقدم به جملة المبالغ المودعة في حسابات المضاربة + المبالغ الممنوعة من المصرف من امواله الخاصة للاستثمارات في هذه الحسابات + مبالغ شهادات المضاربة.

حسابات المصارف، تتمثل في ديون على المصارفين والمصرف، وعلى سيولة نقدية مختلطة مع سيولة المصرف النقدية، وعلى سلع مستثمرة لصالح المصرف التجاري، لهذا كان من الصعب تحديد قيمة هذه الشهادات هل هي نقود؟ او ديون؟ او سلع؟ لهذا فمن اجل الابتعاد عن الشبهات يتعين ان يتم تد اول شهادات المصارف وفق الشروط التالية :-

أ - لا يجوز بيع الشهادات بأكثر من قيمتها التي صدرت بها .

ب - الارباح او الخسائر التي من نصيب هذه الشهادات يلتزم بها المشتري الذي حل محل المصرف المركزي .

ج - تطبيق برنامج لضمان القروض (١)

ان الحجة التي تحتج بها المصارف التجارية، لتخصيص نسبة صغيرة جداً من اموالها لتمويل صغار المنتجين والمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، هي زيادة درجة مخاطر هذا التمويل، ونتيجة لهذه الحجة : اما ان تصبح المنشآت غير قادرة على الحصول على تمويل، من المصارف، او انها تحمل عليه، ولكن بشروط مجحفة جداً، بالمقارنة مع التمويل الذي تحصل عليه المنشآت الكبيرة الحجم . ولهذا فان نمو وبقاء المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، يصبحان مهددين، حتى ولو كانت لديها فرص وامكانيات كبيرة لزيادة الانتاج، وتحسين توزيع الدخل .

و لاجل الاخذ بيد صغار المنتجين، والمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، جاء اقتراح، تطبيق برنامج لضمان القروض المقدمة من المصارف التي تلك المنشآت والافراد، لتخليص تلك المنشآت والافراد، من مشقة البحث عن الضمانات التي تطلبها المصارف عند تقديم التمويل، ويقضي الاقتراح بان تكتب الحكومة بجزء من برنامج الضمان، والمصارف التجارية بالجزء الاخر، ومن الخدمات التي يمكن ان يقدمها برنامج الضمان، تدريب الموظفين العاملين في تلك المنشآت، على الاعمال المحاسبية، ومسك الدفاتر، لجعلها مستعدة لمراجعة حساباتها من قبل هيئة مراجعة الاستثمار عند الضرورة، وبهذا يستطيع صغار المنتجين، وعدد كبير

١ - عمر شابر، نحو نظام نقدي عادل، ص ٢٧٢ ، ٢٧٣

من المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، الحصول على الاموال اللازمة دون تقديم الضمان الذي تطلبه المصارف التجارية في النظام الربوي، وفي حالة اخفاق تلك المنشآت، والافراد آخذ في التمويل، وما يترتب على ذلك الاخفاق من خسارة، يتقاسم المصرف الخسارة مع المنشآت بما يتناسب مع التمويل المقدم.

أما فيما يتعلق بالمصرفيات الاضافية التي تتكبد المصارف التجارية من جراء تطبيق هذا البرنامج، فيجب على الحكومة تعويضها جزئيا او كلياً، وذلك حسب الظروف الاقتصادية، وحسب طبيعة الحالة، ويمكن تبرير النفقات التي تتحملها خزانة الدولة من تطبيق برنامج ضمان القروض، بالمصلحة الاقتصادية العامة كما يمكن تعويض تلك النفقات، كلياً او جزئياً، عن طريق فرض رسوم متدرجة، تفرضها الحكومة على الاباح التي تحققها المصارف والمنشآت.

تتأول هذا العمل الادوات التي يمكن للسياسة النقدية في الاسلام ان تستخدمها، وفيما يلي خلاصة لما ورد فيه :-

١ - تتطلب ادارة كمية النقود، الاحتفاظ بكمية كافية من النقود، من اجل تسهيل المبادلات التجارية، وتوفير ما يكفي الخدمات التبادلية، وهذا يتحقق بتمكين المصرف المركزي من ايجاد النقود الاولى، بدرجة تنفق وحاجات المجتمع، وعدم السماح لأي فرد أو مؤسسة بإصدار النقود.

٢ - ان السياسة النقدية في الاسلام، اذا استبعدت كلياً سعر الفائدة، أو معدل الربح الثابت، وسعر الخصم فإنها قد امسكت بمبدل أقوى، وهو نسبة المشاركة في الارباح، فالسلطة النقدية في الاسلام يمكنها ان تدخل لتنظيم الاستثمارات وتوجيهها، وكذلك المدخرات، من خلال تغيير معدل نسبة الارباح الموزعة على كل من ارباب الاموال، وارباب الاعمال (المستثمرين) فتستطيع بذلك ان توجه الاستثمارات، وأن تحث وتوجه المدخرات.

٣ - ان مستودع السلطة النقدية في الاسلام يحتوي على العديد من الادوات والتي لا يقل عددها عن عدد الادوات التي يحويها مستودع السلطة النقدية في اقتصاد الوضعي المعاصر.

٤ - ان السلطة النقدية في الاسلام تستطيع التحكم في عرض النقود، بالتوسع، أو الانكماش، عن طريق العديد من الادوات والاساليب، والتي منها :-

- أ - شهادات الودائع المركزية .
- ب - شهادات المضاربة .
- ج - نقل قسم من الودائع الحكومية، من وإلى المصارف التجارية .
- د - سندات الدين العام .
- هـ - أحداث التغيير في حجم ودائع المصرف المركزي في المصارف التجارية .
- و - فتح حسابات استثمار من قبل المصرف المركزي في المصارف التجارية .

- ز - نسب المشاركة في الارباح.
- ح - استخدام ترتيبات المعارضة القميرة الاجل للعمليات الاجنبية وفي حدود متفق عليها.
- ط - توجيه سياسة البيع بالتقسيط.
- ي - تبني نظام الاحتياطي النقدي الالزامي المعادل ل ١٠٠٪. وبهذا نجد ان مستودع السلطة النقدية في الاسلام يتضمن ادوات واساليب كثيرة، ومتنوعة اكثر من تلك المستخدمة في النظام المصرفي الربوي، والمتاحة للسلطة النقدية فيه.

هـ - انه يمكن استخدام بعض ادوات السياسة النقدية، كادوات للسياسة التيسيرية، لتوجيه الاستثمار نحو قطاعات اقتصادية محيلة، ومن هذه الادوات:-

- ا - شهادات الودائع المركزية.
- ب - السقوف الاشتعالية.
- ج - نسبة المشاركة في الارباح.

الفصل السادس

علاقة السياسة النقدية بالسياسة المالية
وعلاقة السياسة النقدية بالدخل الوطني.

علاقة السياسة النقدية بالسياسة المالية

قبل التعرض لهذه العلاقة، فإنه لا بد من تحديد مفهوم السياسة المالية، وذكر أهم الاهداف التي تسعى السياسة المالية لتحقيقها.

مفهوم السياسة المالية :-

أوردت كتب المالية العامة والاقتصاد، عدة تعاريف للسياسة المالية،

منها :-

"السياسة المالية دراسة تحليلية للنشاط المالي للقطاع العام وما يستتبع هذا النشاط من آثار بالنسبة لمختلف قطاعات الاقتصاد وهي تتضمن فيما تتضمنه، تكييفها كمياً لحجم الإنفاق العام، والإيرادات العامة، وتكييفها نوعياً لأوجه هذا الإنفاق، ومصادر الإيرادات العامة، بغية تحقيق أهداف معينة في مقدمتها: النهوض بالاقتصاد الوطني - وإشاعة الاستقرار في ربوعه، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وإتاحة الفرص المتكافئة لجمهور المواطنين، بالتقريب بين طبقات المجتمع، والإقلال من التفاوت بين الأفراد في الثروات والدخول (١)."

ومن هنا :-

"استخدام الميزانية العامة للدولة من ضرائبه وقروضه ونفقات عامة، من أجل تحقيق الاهداف الاقتصادية، وعلى رأسها التوازن والاستقرار الداخلي للاقتصاد الوطني (٢)".

ومن هنا أيضاً :- "استخدام الميزانية العامة للدولة، لتحقيق أهداف يمكن تلخيصها بـ:- توجيه الموارد إلى أحسن استخداماتها، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتحقيق معدل نمو اقتصادي معقول، وتحقيق توزيع عادل للدخل والثروة (٣)".

١- عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، دار النهضة

العربية، بيروت، ١٩٧١، ص ٢١، وسيرد هذا المرجع فيما يلي بالصورة

التالية: عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، ص

٢- عازي عناية، التضخم المالي، ص ١٥٩.

٣- عابدين أحمد سلامة، السياسة المالية في الدولة الإسلامية، بحث منشور

في مجلة المال والاقتصاد، العدد الثالث، بنك فيصل السوداني، الخرطوم.

١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، ص ٢٣.

ومنها أيضا كذلك :-
 "استخدام الدولة لميزانياتها العامة (الإيرادات والنفقات)، لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي حددتها الدولة في وقت ما (١).
 على ضوء ما تقدم من تعاريف، يمكن أن نعرف السياسة المالية في الإسلام بأنها :-

"إدارة الدولة الإسلامية، لنفقاتها العامة، وإيراداتها العامة، ومدفوعات التحويلية (٢) وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية".
 أما أهداف السياسة المالية فيمكن إيجاز أهمها فيما يلي (٢) :-
 ١ - تخصيص الموارد، وذلك بتوجيه الموارد المادية، والبشرية إلى أحسن استخداماتها، وتهيئة الظروف الملائمة لتحقيق التوظيف الكامل لها.

١ - محمد زهير حافظ، دور السياسة المالية في تحقيق أهداف الإسلامية، المعهد الدولي للاقتصاد الإسلامي، الجامعة الإسلامية الدولية، إسلام آباد، الباكستان، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م، ص ٠٤.
 وسيرد هذا البحث فيما يلي بالمصورة التالية :-
 محمد زهير حافظ، دور السياسة المالية في تحقيق أهداف الدولة الإسلامية.

٢ - المدفوعات التحويلية :- هي عبارة عن المدفوعات التي تدفع لهيئات إقليمية أو دولية أو إلى أشخاص مقيمين داخل الدولة مثل إعانات البطالة والشيخوخة.

٢ - عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، ص ٢٠، (٢)، ص ٣٥
 عابدين أحمد سلامة، السياسة المالية في الدولة الإسلامية، ص ٣٢
 شوقي دنيا، تمويل التنمية في اقتصادي الإسلام، ص ٦٠٠
 MUNAWAR IQBAL, FAHIM KHAN, A. SURVEY OF ISSUES AND A PROGRAMME FOR RESEARCH IN MONETARY AND FISICAL ECONOMICS OF ISLAM (تقرير عن قضايا وبرامج البحث العلمي في الاقتصاديات)
 PAGE 52. (التقديرة والمالية في الإسلام)

- ٢- تحقيق الاستقرار الاقتصادي، بمنع حدوث تقلبات حادة في مستويات الأسعار
- ٣- تحقيق معدل نمو اقتصادي معقول.
- ٤- تحقيق توزيع عادل للدخل والثروة، والحد من التفاوت الكبير في الثروات والدخول، وتحقيق العدالة الاجتماعية.
- ٥- تخفيف ضغط الاستهلاك في المجتمع، بتوفير الضروريات، والقدر اللازم من الطيبات التي تكفل مستوى معيشيا لائقا للمواطنين والحد من الإسراف والاستهلاك الترفي.

والآن وبعد أن تعرفنا على مفهوم السياسة المالية، وأهدافها، لننقل إلى توضيح علاقة السياسة النقدية بالسياسة المالية، فالسياسة النقدية تلتق مع السياسة المالية بأن كل منهما من المكونات الأساسية للسياسة الاقتصادية للدولة، كما أن كلا منهما يسعى لتحقيق نفس الأهداف التي سبق الإشارة إليها في بداية هذا الفصل، هذا بالإضافة إلى كون الزكاة من أهم أدوات كل من السياسة النقدية والسياسة المالية.

ولتوضيح علاقة السياسة النقدية بالسياسة المالية، نفرض أن الوضع الاقتصادي يعاني من ضغوط تضخمية، فإن أحد الأساليب المتعارف عليها للتخفيف من حدة، هو تخفيض النفقات العامة، إلا أنه لما كان الجزء الأكبر من النفقات العامة في الدولة الإسلامية مكونا من نفقات الضمان الاجتماعي الممول من إيرادات الزكاة، التي أوجب الإسلام تحويلها وتمليكها إلى الفئات المستحقة لها في نفس العام، بمعنى أن هناك حدا أدنى للنفقات العامة لا يمكن النزول بها إلى مستوى أقل منه، وهذا يعني أن هناك إضافات سنوية متكررة لفئة من الأفراد يتميزون بانخفاض الميل الحدي للاستهلاك، وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك، بمعنى أن كل زيادة في الدخل لهؤلاء سوف توجه للاستهلاك وليس للاستهلاك، وهذا معناه زيادة الطلب على البضائع، والذي من الممكن أن يؤدي إلى زيادة في الأسعار، وبالفعل فإن هذا الإجراء من إجراءات السياسة المالية غير كاف لمواجهة التضخم، وهنا لا بد من تكاتف السياسة المالية مع السياسة

النقدية، خاصة إذا ما علمنا بأن إجراءات السياسة النقدية تتميز بالمرونة والسرعة ذلك لأن المصرف المركزي، والمصارف الأخرى هي التي تنفذها ويتم هذا التكاتف بقيام المصرف المركزي ببيع شهادات الودائع المركزية والأوراق المالية التي يحتفظ بها، ثم لا يقوم باستثمار حصيلته ببيع تلك الشهادات (١)، وبافتراض أن قطاع المصارف الإسلامية، يوفر الموارد المالية للمستثمرين على أساس عقود المضاربة، التي تشترط على كل من رأس المال، والعمل، الاشتراك في نتيجة النشاط الاقتصادي، وبافتراض أن المصرف المركزي هو الذي يتولى تحديد معدل المضاربة مسبقاً (نصيب رأس المال، والعمل في الأرباح) فحتي يقلل المصرف المركزي من عرض النقود، فإنه يخفض نصيب رأس المال من الأرباح، ويرفع نصيب العمل من الأرباح، وبهذا يقلل المصرف المركزي من عرض النقود، خاصة وأن نظام المضاربة فيه من المرونة، ما يمكن من الاتفاق على أي نسبة لتوزيع الأرباح (٢).

أما إذا افترضنا أن الوضع الاقتصادي يعاني من البطالة والركود الاقتصادي، فيكون هدف السياسة الاقتصادية في هذه الحالة تحقيق قدر من الرواج الاقتصادي، والإجراء المتبع في هذه الحالة هو قيام الدولة الإسلامية بزيادة النفقات العامة، حيث تزيد من إنفاقها الجاري، ومن مدفوعاتها التحويلية، إلا أنه قد تكون الدولة الإسلامية، ذات موارد مالية محدودة، بحيث لا تتمكن من زيادة النفقات بشكل ملحوظ، ومن هنا يأتي دور السياسة النقدية في تحقيق الرواج، بقيام المصرف المركزي (ممثل السلطة النقدية) بحقق الاقتصاد بالمزيد من السيولة النقدية عن طريق شراء شهادات الودائع المركزية، والأوراق المالية الأخرى التي يملكها الأفراد، وتملكها المؤسسات، وفي نفس الوقت يقوم برفع نصيب رأس المال من الأرباح، ويخفض نصيب العمل من

١ - معبد الجارحي، نحو نظام نقدي ومالي إسلامي، ص ٢٨، ٢٩ .
محمد نجاة الله صديقي، المصارف المركزية في إطار العمل الإسلامي، ص

٢ - يقول ابن رشد في المضاربة "المضاربة هي أن يعطي الرجل المال على أن يتجربه على جزء معلوم يأخذه العامل من ربح المال أي جزء مما ينفعان عليه ثلثا أو ربعا أو خمسا".

(محمد ابن رشد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، ج ٢، ص ٢٣٦).

الأرباح، أي يرفع معدل المضاربة على رأس المال، ويخفض من معدل المضاربة على العمل، وهذا بلا شك سيحفز أصحاب الأموال إلى زيادة عرض النقود.

من كل ما سبق نجد أن علاقة السياسة النقدية بالسياسة المالية علاقة قوية، كما وأنه لا بد من التنسيق بين السياستين لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة. وأن السياسة المالية إذا لم تدعم بسياسة نقدية فعالة، فلا أمل لها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

علاقة السياسة النقدية بالدخل الوطني

الدخل الوطني هو :-

"مباراة من قيمة كل الطيبات والخدمات التي يتم إنتاجها باستخدام الموارد المحلية المتاحة، خلال فترة زمنية معينة، عادة "السنة" (١) ويمكن تقدير قيمته مبدئياً عن طريق تجميع أوجه الإنفاق التالية :-

١ - عبد الرحمن يسري، التحليل الاقتصادي ط (١)، الدار الجامعية،

الإسكندرية، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، ص ٢١

وسيرد هذا المرجع فيما يلي بالصورة التالية : عبد الرحمن يسري، التحليل الاقتصادي

نعمة الله نجيب إبراهيم، اسس علم الاقتصاد، مؤسسة شباب الجامعة،

الإسكندرية، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، ص ٢٨٨ وسيرد هذا المرجع فيما يلي

بالصورة التالية :-

نعمة الله إبراهيم، اسس علم الاقتصاد، ص

عمر زهير حافظ، دور السياسة المالية في تحقيق أهداف الدولة

الإسلامية، ص ٢٢

- الإنفاق الاستهلاكي على الطيبات والخدمات المنتجة محليا
 الإنفاق الاستثماري على شراء عوامل الإنتاج المحلية
 الإنفاق الحكومي على شراء الطيبات والخدمات الاستهلاكية والإنتاجية،
 بالإضافة إلى قيمة الصادرات من الطيبات والخدمات المنتجة
 محليا، مطروحا منها قيمة الواردات أي أن الدخل الوطني =
 الاستهلاك + الاستثمارات + الإنفاق الحكومي + الصادرات - الواردات.
 وبالرموز

ي = ك + ت + ق + ص - و

حيث ي = الدخل الوطني

ك = الاستهلاك

ت = الاستثمار

ق = الإنفاق الحكومي

ص = الصادرات

و = الواردات

أما علاقة السياسة النقدية بالدخل الوطني فتظهر من خلال قدرة السياسة
 النقدية على التأثير على سوق النقد (١)، ومعدل المضاربة، والنحمة النسبية
 للمشاركة في الأرباح والخسائر، حيث ينتقل التأثير إلى سوق الاستثمار، الذي
 يؤثر بدوره على سوق الإنتاج، ثم ينتقل التأثير بالتالي إلى الدخل الوطني،
 لذا فليما يلي توضيح موجز لعلاقة الاستهلاك والادخار والاستثمار بالدخل
 الوطني.

إن الإنسان الذي يملك المال نتيجة لجهده وسعيه، لا يعدو أن يكون من
 حيث كفاية المال له، أو عدم كفايته له، على أحد الأحوال التالية (٢) :-
 ١- إن ما يحمل عليه من المال يكون كافيا لسد حاجته بدون زيادة، وفي هذه

١- سوق النقد : هو عبارة عن سوف التعامل بالأمول المالية القصيرة الأجل،
 سواء عن طريق تجميع المدخرات بصورة وداخ أو اذونات الخزائنة، والتي
 هي عبارة عن سندات تصدرها الحكومة مدتها ثلاثة أشهر في الغالب.

٢- عدنان التركماني، السياسة النقدية والمصرفية في الإسلام، ص ١٣٧،

١٣٨

عبد الرحمن يسري، التحليل الاقتصادي، ص ٩٦.

المالة يكون امام ما يمكن ان نطلق عليه حالة العدم الادخار، اي إن الإنتاج عنده يساوي الاستهلاك.

ب- إن ما يحمل عليه من المال يكون غير كاف لسد حاجته وفي هذه الحالة يكون امام ما يمكن ان نسميه حالة عجز الإنتاج عن تأمين حاجة الاستهلاك، اي إن الإنتاج في هذه الحالة يكون أصغر من الاستهلاك.

ج- إن ما يحصل عليه من المال يزيد عن حاجته عند حد الاعتدال في الاستهلاك، وفي هذه الحالة يكون امام ما يمكن ان نسميه بحالة الفائض في الإنتاج عن حاجة الاستهلاك، اي إن الإنتاج = الاستهلاك + الادخار.

ولو كنا نعيش في مجتمع لا يتداول إلا الأصول العينية، لكان من الضروري أن نكون امام حالة فيها الإنتاج = الاستهلاك + الاستثمار، وذلك لأنه في مجتمعات عينية التداول لا يستطيع المنتج الادخار لسرعة هلاك منتجاته، اما ونحن الآن نعيش في مجتمع نقدي التداول فليس من الضروري أن يكون الإنتاج = الاستهلاك + الاستثمار بل يمكن أن نكون امام الحالة التي فيها الإنتاج = الاستهلاك + الادخار، وفي هذه الحالة لابد وان يتخذ المنتج احد قرارين. (١)

القرار الاول:- قرار استهلاك دخله

إن صاحب المال الذي تجب فيه الزكاة، إذا أراد ان ينفق ماله الزائد عن حاجته، فلا يخلو أن يكون إتفاقه في أحد سبيلين:-

١- أن ينفقه في عملية الاستهلاك:- وهنا دعت الشريعة الإسلامية، صاحب المال إلى إتفاقه باعتدال، حيث يقول الله تعالى

"والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواماً" (٢)
واعتبرت الشريعة الإسلامية الخروج عن حد الاعتدال في الإنفاق

١- عدنان التركماني، السياسة النقدية والمصرفية في الإسلام، ص ١٤٦، ١٤٧.

٢- (الفرقان: ٦٧).

الاستهلاك، إسرافاً منهياً عنه، لقوله تعالى:-
"يا بني آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد، وكُلوا واشربوا ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين" (١).

ب- أن ينفقه في العمليات الاستثمارية :-
وحيث أن نصوص الشريعة الإسلامية واضحة وصريحة في تحريم الاكتناز، وتحريم الإسراف، فلم يبق بعد ذلك مطلوباً من صاحب المال، سوى إلحاق ماله في العمليات الاستثمارية أي في إنشاء المشاريع الزراعية، والمصاعية، التي تعود بالنفع على جميع أفراد الأمة.

الثاني:- قرار الادخار.
وإذا أراد صاحب المال، ادخار ماله وحجبه عن التداول فإنه يكون بالتخاذه هذا القرار قد أضر بنفسه من ناحيتين:-
١- أنه أوقع نفسه في دائرة العقاب الذي أعدّه الله تعالى للذين يكتنزون أموالهم ويحبسونها عن التداول، واستحق بذلك غضب الله وعذابه، حيث يقول الله تعالى:-
"والذين يكتنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله، فبشرهم بعذاب اليم" (٢).
ب- أنه إذا لم ينفق ماله في عمليات الاستثمار، واكتفى باكتنازها بأي شكل من الأشكال، فإنه سوف يؤدي غريضة عليها في صورة زكاة، وهذا سيؤدي إلى تآكل تدريجي لمدخراته وبالتالي تناقصاً مستمراً" (٣).

ولهذا فليس أمام صاحب المال المدخر إذا أراد أن يحفظ يرضى الله في الدنيا والآخرة، ويتخلص من العقاب الآخرين، ومن التآكل التدريجي لمدخراته، إلا توجيه مدخراته نحو الاستثمار، الأمر الذي سيترب عليه زيادة الطاقة الإنتاجية، وإيجاد عمالة جديدة، وبهذا نجد أن اتخاذ الفرد قراراً بالادخار

١- (١ لاعراف: ٣١).

٢- (التوبة: ٣٤).

٣- منذر تحفه الاقتصاد الإسلامي، ص ١٩٦.

يرتبط في ذهله باتخاذ قرار با استثمار .
كما يمكن للسلطات النقدية في الإسلام خفض المدخرات، وتوجيهها نحو
الاستثمار عن طريق إحداث تغييرات أساسية في الحصة النسبية من الأرباح التي
تدفعها المصارف إلى المودعين في حساب الاستثمار، وتلك الحصة التي تستوفيها
المصارف على التمويل الذي تقدمه للمؤسسات، فإذا كانت نسبة الأرباح التي
توزع إلى المودعين ٢٠% مثلاً، فما المانع من رفع تلك النسبة إلى ٢٠% مثلاً،
ففي هذا خفض للمدخرين على المزيد من الادخار، والتقليل من الاستهلاك (١).

وبافتراض أن الفرد المسلم الذي يحقق فائضاً في دخله، يوزع دخله بين
الاستهلاك والادخار، أي أن

$$Y = C + S \dots\dots\dots (1)$$

بقسمة طرفي المعادلة (١) على S ينتج أن

$$\frac{Y}{S} = \frac{C}{S} + 1$$

$$1 = \frac{C}{S} + \dots\dots\dots (2) \text{ حيث } \frac{C}{S} = \text{الادخار}$$

أي أن الميل المتوسط للاستهلاك $\frac{C}{S}$ + الميل المتوسط للادخار $\frac{S}{S} = 1$

١ - شوقي دلياً، تمويل التنمية في الاقتصاد الإسلامي، ص ٦٠١
مجمع نجات الله صديقي، المصارف المركزية في إطار العمل الإسلامي، ص

١٦٤

A. A. Rusdhi, center Banking Policy and Islamic Perspective (سياسة
البنوك المركزية من منظور إسلامي) Page 86.

٢ - الميل المتوسط للاستهلاك: هو نسبة ما ينفق على الاستهلاك عند حجم
معين للدخل، أي أنه عبارة عن الاستهلاك منسوباً إلى الدخل.

٣ - الميل المتوسط للادخار: هو نسبة ما يحتفظ به من مدخرات عند حجم معين
من الدخل

حيث ان $\frac{ك}{ي} = \text{الميل المتوسط للاستهلاك}$

$\frac{خ}{ي} = \text{الميل المتوسط للادخار}$

اشرنا في المعادلة (١) ان $ي = ك + خ$

وهذا يعني ايضا $ي = ك + خ$ (٢)

وبمعنى ان التغير في الاستهلاك + التغير في الادخار = التغير في الدخل

وبقسمة طرفي المعادلة (١) على $ي$ ينتج ان:-

$$\frac{خ}{ي} + \frac{ك}{ي} + \frac{ي}{ي}$$

$$\frac{خ}{ي} + \frac{ك}{ي} = 1 \text{ (٤)}$$

ان الميل الحدي للاستهلاك (١) + الميل الحدي للادخار (٢) = ١
اشرنا في المعادلة رقم (١) ان

$$ي = ك + خ$$

ولما كان الادخار كله يستثمر في الدولة الإسلامية بسبب فريضة الزكاة، وبسبب وعيد العقاب من الله على عمليات الادخار التي لم تستثمر، وبسبب الحوافز التي تقدمها السلطات النقدية في الإسلام والمتمثلة في إحداث تغيرات في الحصة النسبية من الارباح. بسبب ذلك كله فان

١ - الميل الحدي للاستهلاك: هو عبارة عن التغير في الاستهلاك الناتج عن

تغير معين في الدخل بين فترتين متتاليتين.

(عبد الرحمن يسوي، التحليل الاقتصادي، ص ٥٦، ٥٧، ٩٥، ٩٦ .

ناظم الشمري، النقود والتمويل، ص ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١ .

٢ - الميل الحدي للادخار هو عبارة عن مقدار التغير في الادخار الناتج عن

تغير معين في الدخل بين فترتين متتاليتين.

$$\begin{aligned}
 & \text{ي} = \text{ك} + \text{ث} \\
 & \text{وبما أن } \Delta \text{ ي} = \Delta \text{ ك} + \Delta \text{ ث} \\
 & \text{فإن } \Delta \text{ ي} = \Delta \text{ ك} + \Delta \text{ ث}
 \end{aligned}$$

وفي ظل المعادلة الخطية لاستهلاك ي = ك + غ
تكون ك جزءا من الدخل المتصرف فيه، بمعنى أن

$$\begin{aligned}
 & \text{ك} = \text{م ج ك} \times \text{ي} = \text{م ج ك} \times \frac{\Delta \text{ غ}}{\Delta \text{ ي}} \\
 & \text{إذا ك} = \text{م ج ك} \times \Delta \text{ ي}
 \end{aligned}$$

بمعنى أن التغير في الاستهلاك الذي هو الميل الحدي لاستهلاك، يكون أيضا جزءا من التغير في الدخل يحدده الميل الحدي لاستهلاك، أي رغبة الفرد في استهلاك جزء من دخله إذا ما تغير دخله وحدة واحدة (كزيادة دينار مثلا).

$$\begin{aligned}
 & \text{وبما أن } \Delta \text{ ي} = \Delta \text{ ك} + \Delta \text{ ث} \\
 & \text{وبتعويض ك قيمتها م ج ك} \times \text{ي} ينتج أن} \\
 & \Delta \text{ ي} = \Delta \text{ ي} \times \text{م ج ك} + \Delta \text{ ث} \\
 & \Delta \text{ ث} = \Delta \text{ ي} + \text{م ج ك} \times \Delta \text{ ي} \\
 & \Delta \text{ ث} = \Delta \text{ ي} (1 + \text{م ج ك}) \\
 & \Delta \text{ ي} = \frac{\Delta \text{ ث}}{\text{م ج ك} + 1} \quad \text{حيث إن م ج غ} + \text{م ج ك} = 1 \\
 & \text{أي إن } \Delta \text{ ي} = \Delta \text{ ث} \times \frac{1}{\text{م ج غ} + 1}
 \end{aligned}$$

وعلى فرض أن مقدار التغير في الاستثمار كان (1000) وكان الميل الحدي
للاستثمار 0,25 فإن مقدار الدخل المتولد يساوي $1000 \times \frac{100}{25} = 4000$
أي أن الألف دينار استثمار قد تضاعفت أربع مرات لتولد تغيرا في الدخل
الوطني قدره أربعة آلاف دينار.

كذلك لو فرضنا أن لميل الحدي للاستهلاك يساوي ٨٠٪، وأن الزيادة في الاستثمار كانت تساوي ١٠٠ مليون دينار
 فإن الدخل المتولد يساوي $100 \times \frac{1}{1.8} = 55.56$ مليون دينار

وهذا ما يطلع عليه في الفكر الاقتصادي المعاصر بمضاعف الاستثمار، الذي تنبع فكرته كما رأينا من أن المدخرات تتحول إلى استثمار في المجتمع، وهذا يولد دخلاً مضاعفاً بمعنى أن الدخل المتولد يتحول جزء منه إلى استهلاك والجزء المتبقي إلى إيداع ثم إلى الاستثمار، وتستمر العملية هكذا إلى ما لا نهاية.

وهكذا نرى أن السياسة النقدية في الإسلام إذا استبعدت سعر الفائدة كعامل محدد من محددات الاستثمار في الاقتصاد الوضعي المعاصر، فإنها قد أمسكت بيدائل أكثر معاليه ألا وهي الزكاة، ونسبة المشاركة في الأرباح والخسائر ومعدل المضاربة.

فإذا ما أخذنا مثلاً مشكلة المدخرات المالية المترتبة (الميتظرة) فإننا نرى أن معالجة الزكاة لها أكثر فعالية في النظام الاقتصادي الإسلامي، لأنه كلما طال انتظار هذه الموارد (المدخرات) للعرض قلت قدرتها على تعويض النقص في قيمتها الناشئة عن تآدية فرضية الزكاة، وبالتالي انخفاض قوتها الشرائية، وهذا طبعاً سيؤدي إلى دفع المدخرات المالية المترتبة إلى العجلة الاقتصادية، أما في مجال الإنتاج والاستثمار أو في مجال الاستهلاك بسرعة أكبر منها في الاقتصاد الوضعي الأمر الذي سيتربط عليه بالتالي زيادة كمية السلع، أما بسبب زيادة الطلب الناشئة عن زيادة الاستهلاك أو بسبب زيادة الإنتاج.

كما أنه بإلغاء سعر الفائدة وطول نسبة المشاركة محله يصبح العائد على رأس المال النقدي الذي يتول به المصرف المستثمر ورد رأس المال، متوقفين كلياً على إنتاجية المشروع الذي يتولاه المصرف، وإذا ما لحقت بالمشروع خسارة، نظر إلى هذه الخساره على أنها نقص لحق برأس المال، ويسترد المصرف ما بقي

منه، وهذا بلا شك سيدفع المصرف لأن يجدد كل خبرته وامكانياته في البحث عن
أفضل مجالات الاستثمار والتي الحرص الشديد على دراسة الجدوى الاقتصادية
للمشروع الذي ينوي تمويله، لاختيار المشروعات التي تدر أكبر معدل ربح ممكن،
ولاشك بأن هذا العمل من قبل المصرف يتفق بطبيعته مع التوجه الإسلامي في
المحافظة على راس مال المجتمع، أما المستثمر الذي يعمل براس مال مشارك في
الربح، فإنه إذا ما آل المشروع الذي يديره إلى خسارة فإنه يجد نفسه في
النهاية بلا أجر على مجهوداته التنظيمية ولن يترتب على خسارة مشروعه الذي
مّوله المصرف على أساس المشاركة سلخ أي جزء من أمواله الخاصة وتحويله إلى
المصرف كما هو الحال في التمويل الذي يقدم على أساس سعر الفائدة الثابت،
ولن يصبح من شأن الثروة أن تجلب مزيداً من الثروة، الأمر الذي سيؤدي بالتالي
إلى الحد من تركيز الثروة في أيدي فئة قليلة من الأفراد.

تناول في هذا الفصل علاقة السياسة النقدية بالسياسة المالية، وعلاقة السياسة النقدية بالدخل القومي وفيما يلي خلاصة لما ورد فيه :-

١ - ان اهم محددات الاستثمار في الاسلام هي :-

ا - الزكاة

ب - الحصة النسبية من الارباح التي تدفعها المصارف الى المودعين في حسابات الاستثمار، وتلك الحصة التي تستوفيها المصارف على التمويل الذي تقدمه للمؤسسات.

ج - معدل المضاربة

د - الثواب الاخرى وابتغاء مرضاة الله في الدنيا والاخرة.

٢ - ان السياسة المالية تباشر عملها من خلال الاتفاق الحكومي عن طريق التحكم في ميكله وحجمه، اما السياسة النقدية فتباشر عملها من خلال التأثير في حجم العرض النقدي والاقتماني، وان السياسة النقدية اذا لم تدعم سياسة مالية فتعاله فلا امل لها في تحقيق اهدافها التي سبق ان اشرنا اليها في الفصل الرابع من هذا البحث.

الفصل السابع

المعارف المركزية نشأتها ووظائفها
والمعارف المركزية الإسلامية

المصارف المركزية

التعريف بكلمة مصرف -

من معاني الصرف في اللغة العربية : التقلب والحيلة ، يقال : فلان يصرف ويتصرف ويصرف لعياله : أي يكتسب لهم ، وصرف الأمر دبره ووجهه ، وتصرف فلان في الأمر احتال وتقلب فيه ، والصراف : من يبدل نقدا بنقدا ، والصرفان الليل والنهار ، والصرفان : الرصاص ، ومصرف (يكسر الراء) مكان الصرف ، وبه سمي البنك مصرفا (١) .

وكلمة مصرف في اللغة العربية تقابل كلمة "بنك" في اللغة الأوروبية ، المأخوذة من الكلمة الإيطالية "Banco" ومعناها الطاولة أو المنضدة ، فقد كان يهود "المباردي" في إيطاليا يضعون ألواح العملات المختلفة التي يتعاملون فيها على طاو لات أو مناضد ، كل منها ذات وجه زجاجي وكانوا إذا توقف أحدهم عن أداء التزاماته ، ودفع ديونه حكم عليه بتعطيم زجاج طاولته علنا أمام الجمهور إمعانا في تحقيره ، وكان يطلق على عملية التعطيم هذه "Bancarotta" ومنها اشتق الأصل الدولي للكلمات التي تدل على إفلاس التاجر في معظم اللغات الأوروبية (٢) .

- ١ - ابن منظور، لسان العرب، ج ٩ ، ص ١٩ / مجمع اللغة العربية، إبراهيم مصطفى، أحمد حسن الزيات، حامد عبد القادر، محمد علي النجار المعجم الوسيط ج ١ ، دار إحياء التراث، بيروت، بدون تاريخ، ص ٥١٦
 - ٢ - محمد عبد العزيز عبد الكريم، معاسبة البنوك، ط ٦ ، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٩ ، ص ٩ / مصطفى عبد الله الهمشري، الاعمال المصرفية والإسلام، مجمع البحوث الإسلامية، الأزهر، القاهرة، ١٩٧٢ م - ١٣٩٢ هـ ص ١٩
- سامي محمود، تطوير الأعمال المصرفية بما يتفق والشريعة الإسلامية
٢٣٥ ، ٢٦ .

نشأة المصارف المركزية :-

يرى بعض الاقتصاديين (١) أن بنك السويد الذي أنشئ عام ١٦٥٠م، هو أقدم المصارف المركزية في الوجود، غير أن معظم الكتاب الاقتصاديين، يرون أن تاريخ المصارف المركزية، يرجع إلى التاريخ الذي تم فيه إنشاء بنك إنجلترا عام ١٦٩٤م (٢).

والمصارف المركزية في بداية نشأتها، لم تقم بكثير من الوظائف التي تقوم بها في الوقت الحاضر، ولم توكل إليها معظم المهام التي لا يتصور قيام مصرف مركزي بدونها هذه الأيام، فقد بدأت المصارف المركزية العريضة، في أول أمرها كمصارف تجارية بحتة، ثم أضيفت إلى وظائفها، الوظائف الأولى للمصرف المركزي، فبنك إنجلترا مثلاً، نشأ كبنك تجاري عادي إلا أن الحكومة ميزته منذ البداية، حيث قامت بإيداع أرصدة نقدية لديه، لاستخدامها في تسوية حساباتها، ثم أسندت إليه مهمة إصدار النقود، والقيام بالخدمات المصرفية للحكومة.

وفي الوقت الحاضر أصبح المصرف المركزي يقف على قمة الجهاز المصرفي، سواء من ناحية الإصدار النقدي، أو من ناحية العمليات المصرفية، والرقابة على المصارف التجارية، والائتمان بشكل يساعد على تنفيذ السياسة النقدية للدولة (٣).

١ - محمد زكي الشافعي، مقدمة في النقود والبنوك، ص ٢٦٧

٢ - محمد زكي الشافعي، مقدمة في النقود والبنوك، ص ٢٦٧ إسماعيل محمد هاشم، مذكرات في النقود والبنوك، ص ٤٥.
ناظم الشمري، النقود والمصارف، ص ١٤٦.

٣ - محمد زكي الشافعي، مقدمة في النقود والبنوك ص ٢٧١
صبحي تادريس قريصة، النقود والبنوك، ص ٢١٥، ٢١٦.
محمد خليل برعي، النقود والبنوك، ص ١١٠.

وظائف المصرف المركزي:-

- ١- إصدار النقود :- تعتبر وظيفة إمدار النقود من اقدم واهم الوظائف التي يمارسها المصرف المركزي، ويتولى المصرف المركزي عملية الإصدار النقدي بالقدر الذي يتفق وحاجة المبادلات، والسياسة العامة للدولة. (١)

وإمدار المصرف المركزي للنقود يقوم على مجموعة من النظم التي تحكم عملية الإمدار، وهذه النظم وإن كانت تختلف من مجتمع إلى آخر إلا أنها في نهاية الامر لا تخرج عن أحد النظم التالية :-

- ١- نظام غطاء الذهب الكامل :- وبمقتضى هذا النظام فإن قيمة النقود المصدرة، تقابل ما يعادلها ذهب، كما أن كمية النقود المصدرة ومعدل تغيرها، تتحدد بحجم الغطاء الذهبي الذي يجب الاحتفاظ به في غطاء الإصدار. (٢)
- ب- نظام الإمدار الجزئي :- بموجب هذا النظام تحدد الحكومة حدا أقصى للإصدار، يمكن تغطيته بالكامل بأصول أخرى غير الذهب كالأوراق المالية، والسندات الحكومية، أما ما يزيد عن الحد الأقصى، فيجب أن يكون مغطاه ذهباً. وقد امتدح هذا النظام من جانب أنصاره بأنه يضع قيوداً على حرية المصرف المركزي في الإصدار، حيث إن كل زيادة فوق حد الإصدار

-
- ١- محمد زكي الشافعي، مقدمة في النقود والبنوك، ص ٢٦٨.
إسماعيل محمد هاشم، مذكرات في النقود والبنوك، ص ٧٥.
صبيح تادريس قريصة، النقود والبنوك، ص ٢١٧.
محمد خليل برعي، النقود والبنوك، ص ١١٠.

- ٢- صبيح تادريس قريصة، النقود والبنوك، ص ٢٢١.
عبد الرحمن زكي إبراهيم، مقدمة في اقتصاديات النقود والبنوك، ص ١٩٥.
عبد النعيم مبارك ورفيقة، اقتصاديات النقود والمصرفية، ص ١٨٦.

المعين يجب أن تغطي بالذهب، كما أن هذا القيد يحول دون زيادة الإصدار النقدي زيادة غير مرغوب فيها، أما معارضة هذا النظام فإنها في قيد الذهب جمودا يجعله قليل المرونة، حيث يجد المصرف المركزي نفسه مقيدا في إصدار النقود، بعد الوصول إلى ذلك الحد من الإصدار المغطى بالأوراق المالية الحكومية، ومقيدا أيضا برصيد من الذهب. (١)

ج - نظام الحد الأقصى للإصدار :- ويعوجب هذا النظام، تعيين القانون الحد الأعلى لما يمكن أن يصدره المصرف المركزي من النقود، كما أن الحد الأعلى يكون قابلا للتغيير حسب الظروف. وعلى الرغم من عدم اشتراط هذا النظام لنسبة أو كمية معينة من الذهب في غطاء الإصدار، فإنه قد اشتمل على جمود من نوع آخر، تمثل عند بلوغ الإصدار الحد الأقصى في الوقت الذي تبقى فيه السوق النقدية بحاجة إلى كميات من النقود. (٢)

١ - صبحي تادريس قريعة، النقود والبنوك، ص ٢٢٢.
عبد الرحمن زكي إبراهيم، مقدمة في اقتصاديات النقود والبنوك، ص ١٩٦.
عبد السعيم مبارك ورفيقه، اقتصاديات النقد والميرفة ص ١٨٧.
محمد خليل برعي، النقود والبنوك، ص ١١٣.

٢ - صبحي تادريس قريعة، النقود والبنوك، ص ٢٢٤.
عبد الرحمن زكي إبراهيم، مقدمة في اقتصاديات النقود والبنوك، ص ١٩٨/عبد النعيم مبارك ورفيقه، اقتصاديات النقود والميرفة ص ١٨٦.

د - نظام الإصدار الحر:-

في ظل هذا النظام ترفع جميع القيود الكمية الخاصة بإصدار كما يكون المصرف المركزي حرا في إصدار أية كمية من النقود ما دامت مغطاة بأي نوع من انواع الأصول، سواء كانت ذهبيا أو غيره من الأصول، ولا يعني ذلك بطبيعة الحال أن للمصرف المركزي الحرية المطلقة بإصدار، ولكن هناك بعض القيود التي ترد على هذه الحرية، أهمها ما يلي:- (١)

١. قد تشترط الدولة بعض الصفات الخاصة، بنوعية الأوراق المالية والتجارية، التي تستخدم كغطاء للنقود المصدرة كان تكون سندات حكومية، أو أوراقا مالية أخرى مضمونة.

٢. قد تلزم الحكومة المصرف بإحتفاظ بقدر معين من الذهب أو العملات الأجنبية، وذلك لمقابلة المدفوعات الدولية وفي هذه الحالة لا يرتبط الغطاء الذهبي بكمية النقود المصدرة ولكنه يرتبط أساسا بحالة ميزان المدفوعات، (٢) وعلى وجه التحديد، يرتبط أساسا بمقدار العجز في ميزان المدفوعات.

٣. عادة ما تحدد الحكومة أو السلطة التشريعية، حدا أقصى للإصدار، لا يجوز للمصرف المركزي أن يتعداه حتى لو توفر لديه رصيد كبير من الذهب، إلا أن هذا الحد لا يكون ثابتا، ولكنه يكون قابلا للتغيير من وقت إلى آخر حسب الظروف الاقتصادية السائدة، كما أن تغييره يكون بناء على قرار من وزير المالية، أو بناء على قانون تصدره السلطة التشريعية. وبإختصار فإن هذا النظام تأخذ به العديد من دول العالم في الوقت الحاضر. بمعنى أنه النظام الأكثر شيوعا في الوقت الحاضر.

١ - صبحي تادريس قريصة، النقود والبنوك، ص ٢٢٥/عبد الرحمن زكي إبراهيم مقدمة لـ٢ اقتصاديات النقود والصيرفة، ص ١٩٩/عبد النعيم مبارك ورغيفه، اقتصاديات النقود والبنوك، ص ٢٧٢.

محمد خليل برعي، النقود والبنوك، ص ١١٤، ١١٥.
٢ - ميزان المدفوعات:- سجل بمتحصلات ومدفوعات الدولة المالية من والتي الخارج (حسن إبراهيم، مبادئ النظرية الاقتصادية، ص ٤٧٨).

٢- المصرف المركزي مصرف الحكومة ومستشارها المالي (١):-

فلدى المصرف المركزي تحتفظ الدولة بأرصدها، واحتياطياتها من العملات الأجنبية والذهب، بهدف المحافظة على سيولة الاقتصاد الوطني أمام العالم الخارجي، كما يعتبر المصرف المركزي الجهة المسؤولة عن تحديد سعر الصرف، وتنظيم العلاقات النقدية مع المصارف المركزية الدولية، ومع المنظمات النقدية العالمية مثل صندوق النقد الدولي، كما أن المصرف المركزي يعتبر بمثابة وكيل الدولة المالي في إدارة الدين العام، فهو الذي يبيع السندات الحكومية، وأذونات الخزنة، ويتولى تسديد قيمتها عندما يحين موعد استحقاقها، كما أنه الجهة التي تودع لديها الأرصدة العامة، والضرائب وغيرها من الإيرادات العامة، كما يتولى تقديم السلف قصيرة الأجل للدولة في حالات العجز الموسمي أو الموقت للميزانية، وتقديم القروض الاستثنائية في حالات الضرورة الملحة، كالحروب والكوارث. بالإضافة إلى كونه الجهة المسؤولة عن دفع التزامات الدولة لدى الدول الأخرى وتحصيل حقوقها منها.

٣- المصرف المركزي مصرف المصارف (٢):-

فالمصارف التجارية تلتزم بإيداع جزء من رصيدها النقدي في المصرف المركزي على شكل حساب جار، وإيداع نسبة من ودايعها في المصرف المركزي على شكل احتياطي نقدي، وهذه النسبة يحددها عادة المصرف المركزي، كما يقوم بتحديد نسبة السيولة، والتي هي عبارة عن نسبة معينة من الودائع تلتزم المصارف التجارية باحتفاظها على شكل نقد سائل.

١- محمد زكي الشافعي، مقدمة في النقود والبنوك، ص ٢٧٨/إسماعيل محمد

هاشم، مذكرات في النقود والبنوك، ص ٨٠/مصطفى رشدي شيخة، الاقتصاد

النقدي والمصرفي، ص ١٨٨/محمد خليل برعي، النقود والبنوك، ص ١١٨.

٢- محمد زكي الشافعي، مقدمة في النقود والبنوك، ص ٢٧٨.

إسماعيل محمد هاشم، مذكرات في النقود والبنوك، ص ٨٠.

مصطفى رشدي شيخة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، ص ١٨٨.

عمر شاير، نحو نظام نقدي عادل، ص ١٩٨.

كما تلجأ المصارف التجارية إلى المصرف المركزي للحصول على قروض أو لإعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية، عندما تواجه أزمة سيولة، كما يقوم المصرف المركزي بدور الوسيط بين المصارف التجارية، بمناسبة تسوية الديون، والحقائق الناشئة عن تعدد المعاملات بين المصارف، وهو يقوم بذلك عن طريق جلسات المقاصة اليومية التي تعقد تحت إشرافه، حيث يتم في غرفة المقاصة (١) تمفية الشيكات التي تلقاها المصارف من عملائها بهدف تحميلها من المصارف الأخرى، وتسهيلها لحسابهم، ثم القيام بتسوية الأرصدة المتخلفة عن هذه العملية، بتحديد النتيجة النهائية لحساب أو على حساب كل مصرف في نهاية كل جلسة من جلسات المقاصة اليومية (٢).

وقيام المصرف المركزي بهذه المهمة، لا يؤدي إلى تسهيل تسوية المدفوعات بين مختلف أجزاء النظام المصرفي فحسب، ولكن يؤدي إلى الاقتصاد في استعمال النقود في تسوية العمليات المصرفية إذ يتم في مكتب المقاصة (غرفة المقاصة)، تسوية قيمة الشيكات المسحوبة على أي مصرف مع قيمة الشيكات المستلمة إليه والمسحوبة على المصارف الأخرى، بحيث لا يدفع في النهاية إلا الرصيد المتخلف بعد المقاصة.

- ١- غرفة المقاصة: مكان يجتمع فيه مندوبو المصارف لتسوية وعمل مقاصة بين الشيكات المسحوبة على هذه المصارف، والشيكات المسحوبة لصالحها، ويكون مقرها عادة المصرف المركزي. (خيرت خليف، محاسبة المنشآت المالية في محاسبة البنوك، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٩، ص ٢١٧)
- ٢- تتمثل القيود التي يجريها المصرف المركزي في دفاتره بالشكل التالي:-
"أ" بالنسبة للبنوك الدافئة (التي لها شيكات على البنوك الأخرى) من ح/المقاصة إلى مذكورين ح-/المصارف الدافئة
"ب" بالنسبة للمصارف المدينة من ح-/المصارف المدينة إلى ح-/المقاصة
أما القيود التي يجريها كل مصرف من المصارف
"أ" بالنسبة للشيكات المطلوب تحميلها من المصارف الأخرى من ح-/المصرف المركزي إلى ح-/الحسابات الجارية للعملاء
"ب" الشيكات المطلوب تحميلها من المصرف والمسحوبة عليه لصالح المصارف الأخرى من ح-/الحسابات الجارية للعملاء إلى ح-/المصرف المركزي.

وبالإضافة إلى ماسبق يقوم المصرف المركزي بتزويد المصارف التجارية ببيانات إحصائية عن نشاط الجهاز المصرفي حتى تكون على بينة من الطرق والأساليب الحديثة في وسائل التمويل، ومجالات الاستثمار الممكنة، كما تبين تلك البيانات مجالات التجارة والصناعة التي يمكن توجيه رؤوس الأموال الباعثة في استثمار إليها والتي تكون ذات فائدة للاقتصاد الوطني.

٤- تنفيذ السياسة النقدية للدولة (١):-

فالمصرف المركزي هو المؤسسة الأولى المسؤولة عن تنفيذ السياسة النقدية التي تدرى الحكومة اتباعها، وفي سبيل تحقيق ذلك، فإن المصرف المركزي يستخدم أدوات ووسائل مختلفة سبق الإشارة إليها.

المصرف المركزي الإسلامي:-

عرف المصرف المركزي الإسلامي بأنه :-

"المؤسسة الحكومية، المسؤولة عن تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للاقتصاد الإسلامي في الحقل النقدي والمصرفي ومن خلاله (٢).

بشأة المصارف المركزية الإسلامية:-

لم تظهر المصارف المركزية الإسلامية في البلاد الإسلامية إلا في عقد الثمانينيات، حيث بدأت بإنشاء أول مصرف مركزي إسلامي في باكستان في بداية عقد الثمانينيات، ثم انشأ بعد ذلك المصرف المركزي الإيراني والذي بدأ بممارسة أعماله اعتباراً من ٢١/٢/١٩٨٤ (٣).

١- محمد خليل برعي، النقود والبنوك، ص ١١٨

عمر شابر، نحو نظام نقدي عادل، ص ١٩٩

محمد عبد الله إبراهيم الشباني، بنوك تجارية بدون ربا، ط(١) دار عالم الفكر للنشر والتوزيع، الرياض، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، ص ٢٢٢، وسيرد هذا المرجع فيما يلي بالصورة التالية :

محمد عبد الله الشباني، بنوك تجارية بدون ربا، ص

٢- عمر شابر، نحو نظام نقدي عادل، ص ١٩٨.

٣- جمال الدين عطية، البنوك الإسلامية، رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون

الدينية - الدوحة قطر، ط ١٣، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، ص ٢٥

وظائف المصرف المركزي الإسلامي:-

المصرف المركزي الإسلامي كغيره من المصارف المركزية في النظم الاقتصادية الربوية، يقوم بعملية إصدار النقود ويعمل على استقرار قيمتها الداخلية والخارجية، ويقوم بدور مصرف الحكومة ومستشارها المالي، كما يقوم بدور مصرف المصارف، حيث يقوم بدور الوسيط بين المصارف التجارية، وتسوية الحقوق الناشئة عن تعدد المعاملات المصرفية بين المصارف، كما يقوم أيضا بمساعدة المصارف التجارية عندما تواجه أزمة في سيولتها النقدية، هذا إلى جانب قيامه بتنفيذ السياسة النقدية للدولة الإسلامية (١).

ادوات تنفيذ سياسات المصرف المركزي:-

حتى يتمكن المصرف المركزي الإسلامي من تنفيذ سياساته والقيام بالوظائف التي أشوه من أجلها، يجب أن يتمتع بالصلاحيات التالية، التي يجب أن تكون غير متعارضة مع تعاليم واحكام الشريعة الإسلامية (٢).

١ - عمر شابر، نحو نظام نقدي عادل، ص ١٩٨، ١٩٩.

٢ - أوصى محافظو المصارف المركزية، والسلطات النقدية في البلدان الإسلامية، أن يعطى المصرف المركزي سلطة إصدار التوجيهات، بشأن الأغراض التي يملك التمويل فيها أو لا يمنح، وسقوف هذا التمويل، والهوامش النقدية التي يتعين الاحتفاظ بها، ونسبة الضمان التي يجب الحصول عليها في هذا التمويل. (عمر شابر، نحو نظام نقدي عادل، ص ٢٠٤)، نقلا عن التقرير الذي صادق عليه المحافظون، وأعيد نشره في سجل ملخصات الاجتماع الرابع لمعاهضي المصارف المركزية، والسلطات النقدية، للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي-الذي انعقد بالخرطوم في الفترة الواقعة بين ٧-٨ آذار عام ١٩٨١ م.

١ - تحديد نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي ونسبة السيولة النقدية :-
يعرف الاحتياطي النقدي الإلزامي في التشريعات المصرفية التي تنظم الائتمان بأنه : "نسبة مئوية معينة من الودائع الجارية، وودائع التوفير، والودائع لأجل يتم إيداعها في المصرف المركزي" (١).

أما نسبة السيولة النقدية فهي عبارة عن :
"نسبة مئوية معينة من وداائع المصرف التجاري على مختلف أنواعها، يتم الاحتفاظ بها في المصرف نفسه" (٢).

وقد جرت العادة في النظم المصرفية المعاصرة، أن يقوم المصرف المركزي في الدولة بتحديد النسبتين السابقتين، ويبرر الاقتصاديون (٣) قيام المصرف المركزي بتحديد النسبتين السابقتين بما يلي :-

١ - حماية حقوق المودعين

ب - تحقيق رقابة جديّة من المصرف المركزي على المصارف التجارية للمحافظة على سلامة أعمال المصارف.

١ - المادة (٤٢) من قانون البنك المركزي الأردني لسنة ١٩٧١ م والمعدل بموجب القانون المؤقت رقم (٤) لسنة ١٩٧٥ م والمنشور في الجريدة الرسمية رقم (٢٥٣٢) تاريخ ١٥/١/١٩٧٥ م.

٢ - المادة (١٧) فقره (١) من قانون البنوك في الأردن رقم (٢٤) لسنة ١٩٧١ م، والمعدل بموجب القانون المؤقت رقم (٥) لسنة ١٩٧٥ م، والمنشور في الجريد الرسمية رقم (٢٥٣٢) تاريخ ١٥/١/١٩٧٥ م.

٣ - محمد نجاة الله مديقي، النظام المصرفي السوري ترجمة عابدين سلامة، ط(١)، المجلس العلمي بجامعة الملك عبد العزيز جدة، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م، ص

ج - مقابلة طلبات السحب الطارئة المقدمة من اصحاب الودائع إذا ما رغبوا في سحب كل أو بعض وداائعهم .

د - التحكم في عرض النقد .

كما يرى عدد من الاقصاديين (١) ان نسبة الاحتياطي النقدي الالزامي ونسبة السيولة النقدية قد لا تكون موحدة لجميع المصارف إذ إن هناك عدة عوامل تتحكم في تحديد تلك النسبتين أهمها :

إ - الموقع : أي موقع المصرف التجاري .

ب - الحجم : أي حجم المصرف .

ج - درجة نمو العادات المصرفية .

د - معدل دوران الودائع .

أما في النظام الاقتصادي الإسلامي فقد ذهب فريق من الكتاب الاقصاديين الإسلاميين المعاصرين، إلى القول، بأنه من الأفضل أن يقوم المصرف المركزي الإسلامي بفرض نظام الاحتياطي الجزئي، أي إيداع نسبة مئوية معينة من مجموع الودائع الجارية في المصرف المركزي.

ومن المنادين بتبني نظام الاحتياطي الجزئي "محمد نجاة" الله مديقي (٢)، ويقترح أن تكون نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي ١٠% من مجموع الودائع الجارية، يتم إيداع ٥% منها في المصرف المركزي ويحتفظ المصرف لتجاري بالنسبة الباقية وهي ٥%، كما يقترح أيضا أن يقوم المصرف المركزي بإصدار تعليمات تقضي بإلزام جميع المصارف التجارية بتخصيص ٥٠% مثلا من

١ - محمد نجاة الله مديقي، المصارف المركزية في إطار العمل الإسلامي، ص

٢ - محمد نجاة الله مديقي، النظام المصرفي اللاربيوي، ص ٧٢.

الودائع الجارية، لتقديم فروض حسنة، فإن فعلت ذلك جاز لها أن تستثمر ٤٠% من هذه الودائع في مشروعات مربحة (١).

ومن الذين نادوا أيضا بتبني نظام الاحتياطي الجزئي "عمر شابرا" (٢)، ويقتترح أن تكون نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي بين ١٠ - ٢٠% من مجموع الودائع الجارية (٣) مع ترك الحرية للمصرف المركزي، في أن يبدل في نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي، تبعاً لما تمليه عليه السياسة النقدية، ويقتترح بأن يتم تحويل ٢٥% (٤) من الودائع الجارية إلى الحكومة لتمويل المشاريع ذات النفع ويرى أن هذا الإجراء يساعد على الحفاظ على معدل نمو مرغوب في عرض النقود، أما الرصيد المتبقي من الودائع الجارية لدى المصارف التجارية، ويتراوح بين ٤٥ - ٦٠% من الودائع الجارية، فيمكن أن تستثمره المصارف التجارية بعدد من الطرق لتوليد الأرباح (٥).

ويذكر "عمر شابرا" أن سبب فرض الاحتياطي النقدي الإلزامي على الودائع الجارية فقط، هو أن وداائع المضاربة في النظام الإسلامي تعامل معاملة رأس مال المصرف، وبما أنه لا يشترط أي احتياطي إلزامي على سائر أشكال رأس المال، فليس هناك أي سبب يوجب أن تكون وداائع المضاربة، خاضعة لمثل هذا

-
- ١ - محمد نجات الله مديقي، النظام المصرفي السلاوي، ص ٤٢.
محمد نجات الله مديقي، المصارف المركزية في إطار العمل الإسلامي ص

١٦١

- ٢ - عمر شابرا، نحو نظام نقدي عادل، ص ٢١٧.

- ٣ - عمر شابرا، نحو نظام نقدي عادل، ص ٢١٩.

- ٤ - عمر شابرا، نحو نظام نقدي عادل، ص ٢٢١.

- ٥ - عمر شابرا، نحو نظام نقدي عادل، ص ٢٢١.

الشرط كذلك لما كانت استثمارات المصارف التجارية الإسلامية لها طبيعة راس المال فإنه يتعين عليها أن تحتفظ بقدر أكبر نسبيا من النقد السائل في خزائنها ومن الاحتياطات (١).

وذهب فريق آخر من الكتاب للاقتصاديين الإسلاميين المعاصرين إلى القول بأنه من الأفضل أن يقوم المصرف المركزي الإسلامي، بقرض نظام الاحتياطي النقدي الكلي، أي أن يجعل نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي معادلة لـ ١٠٠% من مجموع الودائع الجارية.

ومن الذين نادوا بتبني نظام الاحتياطي النقدي الكامل "المعهد الجارحي" (٢)، ويرى أن الأخذ بنظام الاحتياطي الجزئي يضر باقتصاد الوطني من حيث أنه يزيد من حدة الدورة الاقتصادية، ففي أوقات الانكماش تنخفض الودائع الأولية (٣) لدى المصارف التجارية، مما يضطرها تبعا لنسبة الاحتياطي المقررة إلى خفض حجم الودائع المشتقة (٤)، وهذا بدوره سيؤدي إلى إحداث الانكماش النقدي كبير، وفي ذلك تضيق كبير على النشاط الاقتصادي، وفي وقت يكون فيه الاقتصاد الوطني بحاجة إلى التوسع النقدي، أما في حالة الرواج

١ - عمر شابر، نحو نظام نقدي عادل، ص ٢١٨.

٢ - معهد الجارحي، نحو نظام نقدي ومالي إسلامي، ص ٢٦، ٢٧.

٣ - الودائع الأولية : هي التي تزود الجهاز المصرفي بالنقد الأساسية، أما النقود الأساسية فهي عبارة عن النقود السائلة في خزائن المصارف التجارية + ودايعها لدى المصرف المركزي.

٤ - الودائع المشتقة : هي عبارة عن النقود التي تولدها المصارف التجارية في عملية منح الائتمان
(عمر شابر، نحو نظام نقدي عادل، ص ٢٦٠، ٢٦١).

الاقتصادي، فيحدث عكس ذلك، من ذلك نجد أن تبني نظام الاحتياطي الجزئي، يجعل كمية النقود عرضة للتغير، وهذا بدوره يدخل عاملاً من عوامل عدم الاستقرار في الاقتصاد الوطني.

ومن الذين قالوا أيضاً بوجوب الأخذ بنظام الاحتياطي النقدي الكلي، "محمد منذر قحف" حيث يرى أن السماح للمصارف التجارية، بإحتفاظ بنسبة من الودائع في حالة الأخذ بنظام الاحتياطي الجزئي، معناه السماح لهذه المصارف بإيجاد النقود، وهذا يعني أن المصارف التجارية تصبح تبيع ما لا تملك، وتلجأ بما لم تحل، وهذه الحقيقة تتطلب أن تنحصر عملية الإصدار النقدي، وتكوينها بالدولة وحدها، لأنها هي الجهة التي تقوم برعاية النظام الاجتماعي وإدارة الأملاك العامة (١).

كما يرى أيضاً أن الأخذ بنظام الاحتياطي النقدي الكامل لن يؤدي إلى زيادة كمية النقود في المجتمع، لأن المصرف التجاري يقوم باستبدال النقود التي يتسلمها بحساب للوديعة معاد لا لكمية النقود التي تم سحبها من التداول، وهذا يؤدي إلى جعل المصارف التجارية، مؤسسات خدمات مالية بدلاً من كونها مؤسسات لتكوين النقود، وبالتالي حرمانها من عملية تكوين النقود (٢).

مما سبق، وبالنظر إلى ما أورده كل من، "محمد منذر قحف"، "محمد معبد الجارهي"، من أسباب تدعو إلى تبني نظام الاحتياطي الكامل، وتبعاً لما استقر عليه رأي أكثر فقهاء السلف (٣) بوجوب حصر إصدار النقود وتكوينها بالدولة، فإن الباحث يرى وجود تبني نظام الاحتياطي النقدي إلزامي.

١ - منذر قحف، الاقتصاد الإسلامي، ص ١٦٤.

٢ - منذر قحف، الاقتصاد الإسلامي، ص ١٧٣، ١٧٤.

٣ - انظر الفصل الثالث من هذا البحث، ص ٦٨، ٦٩.

وقد يسأل سائل، وكيف تتمكن المصارف التجارية من تلبية طلبات السحب الطارئة المقدمة من المودعين؟ وللجواب على مثل هذا التساؤل نقول إنه يمكن تلبية طلبات السحب الطارئة من المودعين في الودائع الجارية اليومية الجديدة، أو أن يسمح المصرف المركزي للمصارف التجارية باحتفاظ بنسبة لا تزيد عن ٥% من جملة الودائع الجارية.

٣- بيع وشراء شهادات الودائع المركزية للتخفيف من حدة الدورات التجارية (١). فعندما يرى المصرف المركزي أنه من الضروري توسيع الائتمان المصرفي وتنشيط الفعاليات الاقتصادية، في الأحوال غير العادية التي تتضمن أزمة الكماش، فإنه يقوم بحقن النظام المصرفي بالمزيد من السيولة النقدية عن طريق قيامه ببيع شهادات الودائع المركزية التي يحتفظ بها.

٣- توفير الأموال لأفراد الجمهور المحتاجين على أساس القرض الحسن:-

١- معبد الجارحي، نحو نظام نقدي ومالي إسلامي، ص ٢٠.
محمد لجانة الله صديقي، المصارف المركزية في إطار العمل الإسلامي ص ١٦٢.

والدورة التجارية أو الاقتصادية: عبارة عن اصطلاح يستعمل للدلالة على الصعود والهبوط في معدل النمو الاقتصادي والدورة الاقتصادية في العادة غير منتظمة، وهي تشمل فترات مختلفة من الوقت، ففترة الصعود تتراوح في بعض الحالات بين تسعة أشهر وثمانية أعوام، أما فترة الهبوط فتتراوح بين نصف عام وستة أعوام، والزاحية الدورية تعني أن الصعود يتبعه هبوط والهبوط يتبعه صعود. (سوزان لي، أبجدية علم الاقتصاد ترجمة خضر نصار، مركز الكتاب الأردني - عمان، ١٩٨٨ ص ٢٧)

لما كان الإقراض كله في النظام الإسلامي على غير أساس الفائدة فقد لا تجد المصارف التجارية من حوافز لتقديم قروض حسنة مع أن هناك حاجة قصيرة الأجل للأموال، من قبل الأفراد والمؤسسات والحكومات، وهذه الحاجة يصعب إشباعها على أساس المشاركة في الأرباح، لذلك يجب التأكيد على ضرورة توفير قروض قصيرة الأجل بدون فوائد.

ويرى "معيد الجارحي" أنه يمكن للمصرف المركزي توسيع دائرة الإقراض الحسن، بأن يمدد شهادات لإقراض المركزي، تختلف في مدتها وقيمتها، على ألا تستحق تلك الشهادات أي عائد لها، ويتعهد المصرف المركزي بسداد قيمة تلك الشهادات عند انتهاء مدتها، ثم يقوم المصرف المركزي بتحويل عميلة بيع تلك الشهادات إلى المصارف التجارية كي تقرضها لمن يحتاجها بعد التأكد من قدرته على السداد، وحاجته إلى الإقراض (١).

وبهدف تشجيع المصارف التجارية على شراء شهادات الإقراض المركزي، تستطيع تلك المصارف أن تبرز شهادات الإقراض المركزي التي اشترتها لتحمل مقابل هذه الشهادات على قروض منه إذا احتاجت إلى سيولة نقدية (٢).

٤- توفير الأموال للمصارف التجارية على أساس المشاركة في الأرباح (٣) :-

عندما تنشأ حالة نقص في السيولة النقدية لدى المصارف التجارية نتيجة لنشاطات المصارف الهادفة إلى تحقيق الأرباح، فيمكن للمصرف المركزي تقديم

١- معيد الجارحي، نحو نظام نقدي ومالي إسلامي، ص ٣٠

٢- محمد نجات الله مديقي، النظام المصرفي اللاربيوي، ص ٧٢.

٣- محمد نجات الله مديقي، المصارف المركزية في إطار العمل الإسلامي، ص

كمبيلات صورية على شكل قرض لاربوي، كما يرى بعض الاقتصاديين انه يمكن أن يقوم المصرف المركزي الإسلامي بإيداع وديعة لأجل في المصرف المحتاج، ويشارك في الأرباح، ولكن بنسبة أقل من النسب التي يشارك فيها المودع (١).

كما تضمنت الفقرة وتعليمات المصرف المركزي الباكستاني فقرات تتعلق بتوفير أموال المشاركة للمصارف التجارية ومن تلك التعليمات:-

تكون نسبة الأرباح التي تدفعها المصارف التجارية إلى المصرف المركزي مساوية لنسبة الأرباح التي تدفعها المصارف التجارية على حسابات التوفير لديها عن نصف السنة المعنية، أما إذا تحمل المصرف التجاري خسائر في تلك المدة، فإن الأرباح التي حصل عليها المصرف المركزي الباكستاني عن تلك المدة تعاد لذلك المصرف، ويتم تقسيم الخسائر بين أصحاب رؤوس الأموال على أساس النسبة والتناسب مع المبلغ الذي قدموه (٢).

٥- تحديد نسبة الأرباح أو تحديد المدى الذي يسمح لها بالتنوع فيه (٣):-

١- ميثم كنبارة، العلاقة بين البنوك الإسلامية والبنوك المركزية، (السياسة النقدية والاحتياطات)، بحث مقدم إلى ندوة المصارف الإسلامية، الواقع والتطبيق العملي المنظم من قبل اتحاد المصارف العربية، المنعقدة في عمان من ١٧ - ٢٠/١٢/١٩٨٨م، ص ٧.

٢- محمد نجاة الله صديقي، المصارف المركزية في إطار العمل الإسلامي ص ١٦٤

٣- محمد نجاة الله صديقي، المصرف المركزي في إطار العمل الإسلامي، ص ١٦٥

هناك بعض النسب من الأرباح التي تستوفيها المصارف التجارية على الأشكال المختلفة من التمويل القائم على غير أساس المشاركة تعرف مقدما، كالنسب التي تستوفي على عمليات المراهقة (١) أو معاملات السلم (٢). وفي العادة يترك أمر تحديد هذه النسب من الأرباح من قبل السوق (تفاعل قوي العرض والطلب)، إلا أنه يجب أن يكون للمصرف المركزي الصلاحيات الكافية للتدخل في هذه المسألة، كلما كان ذلك ضروريا، فمثلا تنص المادة الثانية فقرة من قانون المصرف المركزي الإيراني على:

١- المراهقة :- "بيع المراهقة هو أن يذكر البائع للمشتري الثمن الذي اشترى به السلعة ويشترط عليه ربحا ما (ابن رشد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد ج (٢) ص ٢١٢).

كما يعرفه الكاساني بقوله :

بيع المراهقة مبادلة المبيع بمثل الثمن الأول مع زيادة ربح (الكاساني، بدائع المفاتيح، ط (٢)، ج (٥) دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م، ص ١٢٥).

٢- السلم :- "عقد على موصوف في الذمة يبدل يعطى عاجلا" أي بيع سلعة غير موجودة عادة عند البائع وقت العقد على أن يتم التسليم في زمن لاحق معين". وصورته في الحياة العملية أن يدفع (يعجل) المصرف التجاري الثمن. ويتسلم المبيع الموصوف في الزمن المؤجل المتفق عليه، وغالبا عندما يعجل المصرف ثمن المبيع يكون سعره منخفضا، وعندما يتسلم المبيع في الزمن المؤجل المتفق عليه يكون سعره غالبا مرتفعا حيث يستطيع أن يبيعه بربح وافر، وهنا يأتي دور المصرف المركزي بتحديد نسبة الربح، بأن يشترط على المصرف التجاري أن لا تزيد أرباحه عن نسبة معينة إذا ارتفع سعر المبيع وقت تسلمه بشكل كبير وأكبر بكثير من السعر الذي عجله.

(زكريا القضاة، السلم والمضاربة، ط (١)، دار الفكر - عمان ١٩٨٤، ص (٤٢٦)

"يقوم المصرف المركزي بتحديد الحد الأدنى والحد الأعلى لحصة المصارف التجارية من الأرباح في المعاملات التقسيطية أو الإجارة، بشكل يتناسب مع سعر الكلفة لموضوع المعاملة (١) .

٦- تحديد الحد الأدنى للأرباح المتوقعة للمشاريع، والتي تؤهلها للحصول على تمويل من المصارف التجارية على أساس المشاركة (٢) :-

عندما يقوم المصرف المركزي بتحديد الحد الأدنى للأرباح المتوقعة من المشاريع، كشرط لحصولها على تمويل من المصارف التجارية على أساس المشاركة في الأرباح، إنما يفعل ذلك لحماية مصالح المودعين في الحسابات الاستثمارية؛ ولتجنب المحاباة التي يمكن أن يقوم بها موظفو المصارف التجارية، ولقد تم النص على مثل هذه الشروط في الأنظمة الجديدة للمصرف المركزي الباكستاني والمصرف المركزي الإيراني، فمثلاً تنص المادة (٣٠) من قانون المصرف المركزي الإيراني على مايلي:- يقوم المصرف المركزي الإيراني بتحديد الحد الأدنى لنسبة الربح لاختيار مشروعات توظيف الرساميل، والمشاركة، ويمكن أن يكون الحد الأدنى متفاوتاً في المجالات المختلفة (٣) .

٧- تحديد الحد الأعلى والحد الأدنى لمبلغ التمويل الذي يقدمه المصرف التجاري، في ظل الاعتبارات المختلفة لغات التمويل المسموح بها" (٤) .

-
- ١- جمال الدين عطية، البنوك الإسلامية، ص ٤٦ .
٢- محمد نجات الله مديقي، المصرف المركزي في إطار العمل الإسلامي، ص

١٦٦ .

- ٣- جمال الدين عطية، البنوك الإسلامية، ص ٤٦ .
٤- محمد نجات الله مديقي، المصرف المركزي في إطار العمل الإسلامي، ص ٤٦ .

A. A. Rusdī, Central Banking Policy, And Islamic Perspective, (سياسة البنوك المركزية من منظور إسلامي) Page 85.

فإذا ما تبين للمصرف المركزي أن المصارف التجارية تقدم معظم تمويلاتها في مجال المربحة مثلاً، فيمكنه أن يضع حداً أعلى للتمويل المقدم للمربحة، تلتزم به جميع المصارف التجارية، ويرى "محمد نجاه الله صديقي (١)" أن هذا التدخل من قبل المصرف المركزي، يجب أن يمارس بمنتهى الحرص والتيقظ، وأن يباخذ بعين الاعتبار جميع الظروف التي تجعل هذا التدخل مرغوباً فيه أو غير مرغوب فيه.

هذا وقد تضمنت القوانين المصرفية الجديدة في إيران شروطاً بهذا المعنى، فمثلاً تنص المادة (٤٠) فقرة (٦) من قانون المصرف المركزي الإيراني على ما يلي:-

يقوم المصرف المركزي بتحديد الحد الأدنى، والحد الأعلى لميزانية المشاركة، والمضاربة، وتوظيف رأس المال، والإجارة، والمعاملات التقيسية، والنسيئة، والسلف، والمزارعة والمساواة، والجعالة، والقروض السارية للمصارف، أو أي من مجالات النشاط المختلفة (٢).

٨- توجيه ودائع المشاركة في الأرباح، والودائع الأخرى للقطاعات الاقتصادية صاحبة الأولوية:-

إن الأهداف الكلية للاقتصاد الوطني المتمثلة في توفير الحاجات الأساسية، والتوزيع العادل لثروات الأمة، والتنمية الاقتصادية قدر تولي الاهتمام ببعض الأولويات التي تستوجب اتخاذ إجراءات مالية ونقدية محددة، ولهذا يجب أن يحظى المصرف المركزي الإسلامي، بالصلاحيات الكافية التي تمكنه من التدخل عند الحاجة (٣).

١- محمد نجاه الله صديقي، المصرف المركزي في إطار العمل الإسلامي، ص ١٦٦

٢- جمال الدين عطية، البنوك الإسلامية، ٤٦.

٣- محمد نجاه الله صديقي، المصرف المركزي في إطار العمل الإسلامي، ص

١٦٨.

محمد نجاه الله صديقي، النظام المصرفي الساري ص ٧٤.

فمثلا يستطيع المصرف المركزي ان يمول بعض قطاعات الاقتصاد الوطني التي تتبنى الدولة تشجيعها، أو تريد تطويرها بمعدلات مرتفعة، عن طريق قيامه بإيداع وديعة مخصصة في المصارف التجارية لتمويل تلك القطاعات ومقابل ذلك يحمل المصرف المركزي على عائد ممثل بحصة من الأرباح، أسوة بالمودين الآخرين، أو مساعدة تلك القطاعات الاقتصادية عن طريق إقراضها قروضا لاربوية (١).

٩- إلزام المصارف التجارية شراء شهادات الإقراض الحكومي:-(٢)

إن سلطة المصرف المركزي التي تمكنه من إلزام المصارف التجارية، شراء شهادات الإقراض الحكومي إلى درجة معينة، مصممة في الأساس للتأكد من توفير قدر كاف من القروض قصيرة الأجل للاربوية للحكومة، ويرى "مديقي" (٣) أنه إذا حدث وأصبحت المصارف التجارية في حاجة إلى سيولة نقدية فيمكنها أن تبرر شهادات الإقراض الحكومي التي بحوزتها إلى المصرف المركزي لتحصل مقابل تلك الشهادات على قروض من المصرف المركزي تكون بنسبة مثوبة معينة من قيمة تلك الشهادات، وطبعاً فإن المصرف المركزي هو الذي يحدد تلك النسبة.

١٠- التأكد من أن العمليات الخارجية للمصارف المحلية والعمليات المحلية للمصارف الخارجية متفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية (٤):-

- ١- هيثم كبتاره، العلاقة بين البنوك الإسلامية والبنوك المركزية ص ٦٠.
- ٢- محمد نجات الله مديقي، المصرف المركزي في إطار العمل الإسلامي ص ١٦٨.
محمد نجات الله مديقي، النظام المصرفي الإسلامي ص ١٠٤.
- ٣- محمد نجات الله مديقي، المصرف المركزي في إطار العمل الإسلامي ص ١٦٨.
- ٤- محمد نجات الله مديقي، المصرف المركزي في إطار العمل الإسلامي، ص

فيجب ان يتمتع المصرف المركزي الإسلامي بالصلاحيات التي تمكنه من مراقبة نشاطات المصارف الأجنبية العاملة في الدولة الإسلامية، للتأكد من التزامها بالعمل المصرفي الذي يتفق واحكام الشريعة الإسلامية، وانها انباء حصولها على ارباح لمالكيها الا جانب تأخذ بعين الاعتبار المصالح الوطنية للدولة التي تعمل في اراضيها.

كما ان على المصرف المركزي الإسلامي مراقبة عمليات المصارف الوطنية الإسلامية التي تعمل خارج البلاد الإسلامية، للتأكد من عدم تورط تلك المصارف بالفوائد الربوية، والاعمال المصرفية الأخرى المحظورة، وللتأكد من انها تخدم المصالح الوطنية للدولة الإسلامية في جنيها للارباح من الخارج.

١١ - الإشراف والتفتيش:-(١)

إن الإشراف والتفتيش من قبل المصرف المركزي الإسلامي، هو بلا شك أكثر أهمية في النظام المصرفي الإسلامي بسبب زيادة المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المصارف في أعمالها.

وتتمثل عمليات الإشراف والتفتيش في التأكد من أن المشروعات الممولة سليمة وعملياتها صحيحة وغير مخالفة لاحكام الشريعة الإسلامية وعلى الرغم من أن هذه المهمة تبدو مهمة صعبة، إلا أنه من الممكن اختيار عينة عشوائية من المشروعات الممولة، وفحص سجلاتها ومستنداتها، للتأكد من عدم تورط المصارف التجارية في تمويل المضاربات التي تأخذ شكل المقامرة، وللتأكد من أن المصارف أيضا بعيدة عن عمليات الإقراض والاستثمار الطائش.

١ - محمد نجاة الله مديقي، المصارف المركزية في إطار العمل الإسلامي، ص

إن العملية الإشرافية تفترض مسبقاً، إعلاماً صحيحاً، ومراجعة ملائمة، والقيام بإصلاح مفاهيم وإجراءات المراجعة، ومحاولة تقوية وسائل الرقابة الداخلية، وأهم الخدمات التي يقدمها المصرف المركزي في هذا المجال هي: توفير معلومات إحصائية عن الدخل والأسعار، والإنتاج، والتجارة الداخلية والخارجية، والعمالة وعرض النقد... الخ، فالمؤشرات الاقتصادية مثل نسب الادخار والاستثمار، ونمو الناتج القومي، ونسب الأرباح والميزانية الموحدة للمصارف، ونسب نمو القطاعات الاقتصادية المختلفة، تلعب دوراً كبيراً في التخطيط للمستقبل، وبالتالي في عملية التنمية الاقتصادية.

إن العملية الإشرافية من قبل المصرف المركزي، تضمن بلا شك الحصول على ثقة الجمهور جنباً إلى جنب مع ثقة رجال الأعمال المستثمرين كما أنها تساهم مساهمة فعالة في إقصاء بعض الممارسات الفاسدة.

المصارف المركزية الإسلامية في التطبيق

مع أن العمل المصرفي الإسلامي قد بوشر به منذ عقدين تقريباً (١)، إلا أن المصارف المركزية الإسلامية لم تبدأ بممارسة أعمالها إلا منذ أقل من عقد، وكان أولها في الظهور المصرف المركزي الباكستاني، ثم تلاه في الظهور المصرف المركزي الإيراني.

المصرف المركزي الباكستاني:- (٢)

١- كان أول مصر إسلامي يباشر أعماله المصرفية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية هو "البنك الإسلامي للتنمية" الذي تأسس في ١٣/٤/١٩٧٧م، وبدأ بممارسة أعماله في ٢٠/١٠/١٩٧٥م، (عبد الله السعادي، موقف الشريعة الإسلامية من المصارف الإسلامية المعاصرة، ص ١٥٢).

٢- محمد نجات الله صديقي، المصارف المركزية في إطار العمل الإسلامي ص

١٧٢

جمال الدين عطية، البنوك الإسلامية ص ٤٠.

لقد حدد المصرف المركزي الباكستاني عند نشاته اشكال التمويل التي يمكن ان تمنح لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، فتمويل القطاع التجاري يتم على الاغلب على اساس المراجعة، والقروض الحسنة، اما القطاع الصناعي فيتم تمويله عن طريق المشاركة في الارباح، او المساهمة في الملكية، او التناجير، او الشراء بالتقسيط، اما القطاع الزراعي فيتم تمويله عن طريق التناجير او الشراء بالتقسيط واجور التطوير.

اما فيما يتعلق بالصلاحيات التي يتمتع بها المصرف المركزي الباكستاني، والمحددة بقانون المصرف المركزي الباكستاني فيمكن بيان اهمها فيما يلي:-

- ١- يحدد لمصرف المركزي الباكستاني من حين إلى آخر، الحد الاعلى للرسوم التي تستوفيها المصارف التجارية على القروض الحسنة التي تمنحها للقطاعات الاقتصادية المختلفة.
- ٢- كان المتبع في عمليات البيع الاجل في حالة تاخر المشتري عن السداد، في الموعد المتفق عليه، ان يحتسب المصرف التجاري ربحا إضافيا بسبب التاخير (غرامة تاخير) يحدد نسبتها المصرف المركزي، إلا ان الدواشر الديلية احتجت على هذا الإجراء، مما أدى إلى ترك العمل به اعتبارا من ١٩٨٤/٧/١ م (١).

- ٣- يحدد المصرف المركزي الباكستاني الحد الاعلى والحد الأدنى للنسبة الربح التي يمكن للمصارف التجارية، ومؤسسات التمويل المختلفة ان تتقاضاها على انماط التمويل المتمثلة ببيع المراجعة، والتناجير، والإجارة، والشراء بالتقسيط والمضاربة، وانه في حالة حدوث خسائر فإنها توزع بين جميع اصحاب رؤوس الاموال المشاركة، بالنسبة والتناسب، مع مقدار التمويل المقدم من كل واحد منهم.

١- جمال الدين عطية، البنوك الإسلامية، ص ٤٠.

٤- المبالغ التي يقدمها المصرف المركزي الباكستاني إلى المصارف التجارية، لتمكينها من مواجهة الالتزامات المؤقتة، إنما تقدم على أساس المشاركة في الربح، وتكون نسبة الربح التي يستوفيها المصرف المركزي الباكستاني على هذا التمويل، مساوية لمعدل العائد الذي تدفعه المصارف المتلقية لهذا التمويل على ودائع التوفير لنصف السنة المعنية، وفي حالة تحمل المصرف التجاري لخسائر خلال تلك المدة، فإن الأرباح التي استوفاهما المصرف المركزي الباكستاني من هذا المصرف تعاد إليه، ويتم توزيع باقي الخسائر بين أصحاب رؤوس الأموال بالنسبة والتناسب مع التمويل المقدم من كل واحد منهم.

المصرف المركزي الإيراني: (١) :-

في أول أيلول ١٩٨٢م، صدر القانون المصرفي الإسلامي في إيران الذي نص على التنظيم الكامل للجهاز المصرفي، والذي بدأ تنفيذه منذ ٢١/٣/١٩٨٤م، وملئ ذلك التساريخ لم تعد المصارف التجارية تقبل الودائع أو تعطي القروض على أساس الفائدة، كما أجاز القانون المذكور للمصرف المركزي الإيراني التدخل والرقابة على النشاطات المالية، والمصرفية عن طريق الوسائل التالية (٢) :-

١- تحديد الحد الأعلى والحد الأدنى لنسب الأرباح التي تستوفيها المصارف في عمليات المشاركة والمضاربة، ويمكن أن تكون هذه النسب متفاوتة باختلاف مجالات الأنشطة.

١- محمد نجاد الله صديقي، المصارف المركزية في إطار العمل الإسلامي ص

١٧٠

جمال الدين عطية، البنوك الإسلامية، ص ٤٦.

٢- المادة (٢٠) من قانون المصرف المركزي الإيراني

٢- تعيين المجالات المختلفة لتوظيف الرساميل، ضمن نطاق عمل السياسات الاقتصادية المصادق عليها، وتحديد الحد الأدنى للأرباح المتوقعة من مشاريع التمويل والمشاركة المختلفة، ويمكن أن يكون الحد الأدنى متفاوتا في مجالات الأنشطة المختلفة.

٣- تحديد الحد الأدنى، والحد الأقصى لحصة المصارف من الأرباح في المعاملات التقسيطية، أو لإجاره بشرط التمليك بشكل يتناسب مع سعر الكلفة لموضوع المعاملة.

٤- تحديد الحد الأدنى والحد الأعلى لأجرة العمل المأخوذة مقابل الخدمات المصرفية (بشرط ألا تتجاوز الأجرة كلفة العمل والخدمة المبذولة)، وتعيين نوعية العمولات، وحق الوكالة في استخدام الودائع التي يتسلمها المصرف التجاري للتوظيف والاستثمار.

٥- تعيين الحد الأعلى والحد الأدنى لامتيازات الممنوحة للمودعين الذين يستفيدون من التسهيلات المصرفية، مع منح حق الأولوية في الاستفادة من التسهيلات المصرفية للمودعين.

٦- تعيين الحد الأدنى والحد الأعلى لميزانية المشاركة والمضاربة وتوظيف رأس المال، والإجاره، والمعاملات التقسيطية والسيخية، والسلف، والمزارعة، والمساقاة، والجعالة والقرض الحسن للمصارف، أو أي من مجالات النشاط المختلفة، وكذلك تعيين الحد الأعلى للتسهيلات الممنوحة لكل متعامل مع المصرف.

تناول هذا الفصل المصارف المركزية، نشاتها ووظائفها في الفكر الاقتصادي الوصفي المعاصر، والمصارف المركزية الإسلامية، نشاتها ووظائفها، وادوات تنفيذ سياساتها والمصرف المركزي الإسلامي الباكستاني الإيراني، وفيما يلي خلاصة لما ورد فيه :-

١- إن وظائف المصرف المركزي الإسلامي هي تقريبا نفس الوظائف التي قوم بها المصرف المركزي في النظام الاقتصادي الربوي، والتي يمكن إجمالها فيما يلي:-

- أ- إصدار النقود، والرقابة على سعر صرفها.
- ب- المصرف المركزي مستشارا فنيا للحكومة في المسائل المالية ووكيلا ماليا لها، ومسؤول عن استقرار قيمة النقود.
- ج- الملجأ الأخير للجهاز المصرفي.
- د- المصرف المركزي مصرف المصارف.
- هـ- تنفيذ السياسة النقدية للحكومة.

٢- إن حصر عملية إصدار النقود في المصرف المركزي يحقق الكثير من المزايا، التي يمكن تلخيصها بما يلي:-

- أ- توحيد نوع النقود السائدة في المجتمع.
- ب- إعطاء المزيد من الثقة في النقود المعدة، وهذا يؤدي إلى تحقيق الاستقرار في التعامل، وتقديم ضمان أكبر ضد الإغراط في إصدار النقود، الذي قد ينتج عن تعدد مصارف الإصدار.
- ج- السيطرة على عرض النقود، وتغيير كميتها، بما يتناسب والوضع الاقتصادي في الدولة.

٣- إن قيام المصرف المركزي بفرض نظام الاحتياطي النقدي الإلزامي المعادل ل ١٠٠% من مجموع الودائع الجارية يؤدي إلى:-

- أ- حرمان المصارف التجارية من تكوين النقود.
- ب- حصر سلطة إصدار النقود في الدولة التي يمثلها المصرف المركزي، وهذا يتفق مع ما نادى به فقهاء السلف.

٤- إن فرض نظام الاحتياطي النقدي الإلزامي المعادل ل ١٠٠% من مجموع الودائع الجارية، وبيع وشراء شهادات الودائع المركزية وإصدار شهادات

الإفراض المركزي، والرقابة على المشاركات وتحديد نسبة الربح، ونسبة التمويل، كلها وسائل تعطي المصرف المركزي، قدرة كبيرة في الإشراف على الائتمان والسيطرة عليه، والتحكم في كمياته واتجاهاته، وهذا سيؤدي بلا شك إلى التخفيف من حدة الدورات التجارية وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

٥ - لا يمكن للودائع الجارية في ظل النظام الاقتصادي الإسلامي أن تشكل سيولة نقدية يخشى منها على الاقتصادي لضآلتها من جهة (حيث إنها لا تلقى ترحيباً من قبل أفراد الجمهور المسلم) وبما فرضه الإسلام عليها من قيود من جهة ثانية، حيث اعتبرهما الإسلام كلزاً محرماً، وتآكل قيمتها بسبب فريضة الزكاة من جهة ثالثة.

٦ - إن كلا من المصرف المركزي الباكستاني، والمصرف المركزي الإيراني، يلظم نسبة الأرباح التي يسمح للمصارف التجارية باستثمارها على الأشكال المختلفة من التمويل مثل المرابحة، بيع السلم، الشراء بالتقسيط، الإجارة والمزارعة، والمساواة.... الخ.

الفصل الثامن

خطوات اسلمة النظم النقدية والمصرفية في دول العالم الاسلامي
وتجارب اسلمة النظم النقدية والمصرفية في ايران وباكستان

كيفية الانتقال من النظام النقدي والمصرفي الربوي - الذي يسود معظم اقطار العالم الاسلامي - الى النظام النقدي والمصرفي الاسلامي:-
لقد ثار جدل غير قليل بين عدد من المفكرين الاقتصاديين المسلمين المعاصرين حول كيفية الانتقال من النظام النقدي والمصرفي الربوي - الذي يسود معظم اقطار العالم الاسلامي الى النظام النقدي والمصرفي الاسلامي، ويدور هذا الجدل حول الاجابة على السؤال التالي:-

هل من الافضل الانتقال الى النظام النقدي والمصرفي الاسلامي دفعة واحدة وبشكل كامل؟ ام باتباع سبيل التدرج والمرحلية؟
فيرى فريق من هؤلاء المفكرين (١) ان النظام الاسلامي (السياسي والاقتصادي والقانوني والاجتماعي..... الخ) كل مترابط الاجزاء، وتطبيق أي جزء من اجزائه يهين امكانيات النجاح للجزء الآخر في ميدان التطبيق، بمعنى ان تطبيق أي جزء من اجزاء النظام الاسلامي يقرب المجتمع ولو خطوة واحدة نحو الهدف (اسلمة كافة اجزاء النظام) ويزيد من قدرته على تطبيق بقية الاجزاء الاخرى، ويرى هؤلاء المفكرين بان اقامة النظام النقدي والمصرفي الاسلامي لا يحتاج الى التظار لتحقيق المجتمع الاسلامي المثالي (٢)

ذلك ان نظام المشاركة في الربح والخسارة مثلاً لا يتطلب بالضرورة بيئة اسلامية كاملة، بل يمكن تطبيقه بنجاح حتى في البلد ان غير الاسلامية، الا ان تطبيقه في البيئة الاسلامية الواعية اخلاقيا والمتجهة نحو العدالة يقوى النظام، ويمكنه من جنى ثمار اطيب وبوفرة اكبر.

١ - محمد باقير الصدر، البنك الربوي في الاسلام، ط (٨) دار المعارف

للمطبوعات - بيروت - ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م ص ٦

عمر شابر، نحو نظام نقدي عادل، ص ٣٠٢

٢ - يتميز المجتمع الاسلامي المثالي بتطبيق مبادئ الاخوة والعدالة والتزام الصدق والامانة، وحسن المطالبة، وحسن الوفاء في المعاملات، واستهداف المصالح العام من مباشرة النشاط الاقتصادي، وتحاشي المحظورات فيه.

كما يرى هؤلاء المفكرين ان من الخطأ التحول الى النظام النقدي والمصرفي الاسلامي دفعة واحدة وبشكل كامل لان هذا الاسلوب في التحول ربما يخلق النظام كله، ويسبب ضررا كبيرا للاقتصاد ومن ثم للاسلام، ولهذا فانهم يرون ان عملية التحول يجب ان تكون تدريجية وعلى مراحل وخلال مدة كافية لا تطول بلا سبب مشروع، كما يجب ان تصاحب عملية التحول اصلاحات اخرى في المجتمع، ويقولون بانه لا شك في مشروعية هذا التحول التدريجي، لان الاسلام قد امر بالتفاهم والحكمة في تطبيق التعاليم الاسلامية حيث اعطى الرسول صلى الله عليه وسلم القدوة من نفسه في استخدام اسلوب التدرج والمرحلية في الدعوة (١).

اما الفريق الآخر فيرى ان التحول الى النظام الاسلامي يجب ان يكون كاملا وشاملا لكافة النظم (السياسية والاقتصادية والقانونية..... الخ)، ويرفضون حتى فكرة التحول الكامل لأحد اجزاء النظام، كالنظام النقدي والمصرفي ويرى هذا الفريق ان اسلمة النظام النقدي والمصرفي او احد اجزائه مع بقاء النظم الاخرى، وعلى الاخص النظام السياسي غير خاضعة لاحكام الشريعة الاسلامية، يجعل انجازات اسلمة في يد السلطة الحاكمة التي تستطيع القضاء على انجازات اسلمة في أي وقت، كما حدث لتجربة "ميت عمر" في مصر (٢)، حيث نسفت السلطة الحاكمة المصارف الشعبية الساروية ودمجتها في النظام المصرفي الربوي لاسباب سياسية.

١ - عمر شابر، نحو نظام نقدي عادل، ص ٢٠٢

معبد الجارحي، نحو نظام نقدي ومالي اسلامي، ص ٦٢

٢ - استمرت تلك التجربة من منتصف عام ١٩٦٢ حتى منتصف عام ١٩٦٧ (احمد النجار، المدخل الى النظرية الاقتصادية في المنهج الاسلامي ص

كما يرى هذا الفريق أيضا بأن تطبيق النظام الاسلامي هو قضية مواقف عقائدية نفسية، فلو قبل مجتمع ما الموقف الاسلامي المتمثل بقوله " لا اله الا الله " فانه سيكون مستعدا لقبول التطبيق الاسلامي كاملا، وبدون هذا القبول المبدئي، لا تستطيع اية مجموعة من الاجزاء ان تحول المجتمع الى مجتمع اسلامي فكل مجتمع في العالم مهما كان بعده او قربه من الاسلام يحتوي على عدد العناصر التي يمكن ان يقال عنها انها اسلامية حتى في المجتمعات الراسالية والاشتراكية، وان وجود هذه العناصر هنا او هناك لم يجعل من هذا المجتمعات مجتمعات اسلامية (١).

اما نحن فاذا كنا نرى وجوب اسلمة النظم النقدية والمصرفية في افطار العالم الاسلامي، كخطوة اولى نحو اسلمة كافة النظم فاننا مع القائلين بالتحول التدريجي، وذلك للأسباب التالية :-

١ - ضخامة حجم الديون الربوية الداخلية والخارجية التي تزرع تحتها معظم اقطار العالم الاسلامي، وتصفية هذه الديون تحتاج بلاشك الى وقت طويل نسبيا.

٢ - ان عملية الاسلمة تحتاج الى اعادة تدريب الاطر الفنية العاملة في الجهاز المصرفي على اساليب التمويل التي تتفق واحكام الشريعة الاسلامية، وهذه العملية تحتاج ايضا الى وقت ليس بالقصير.

٣ - ان الحكمة والتعقل مما عماد التحول الاسلامي، قال تعالى " ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي احسن، ان ربك هو اعلم بمن ضل عن سبيله وهو اعلم بالمهتدين " (٢).

١ - منذر قحفة الاقتصاد الاسلامي، ص ٢١٢

٢ - (الفصل : ١٢٥).

خطوات اسلمة النظم النقدية والمصرفية في دول العالم الاسلامي التي ترى وجوب تحويل نظامها النقدي والمصرفي الى النظام النقدي والمصرفي الاسلامي.

ولتحويل النظام النقدي والمصرفي الربوي الى النظام الاسلامي لا بد من اتخاذ عدد من الخطوات، التي جانب اصلاح الاجتماعي الاقتصادي للمجتمع الاسلامي، وهذه الخطوات يمكن تلخيصها بما يلي:-

١ - الاعلان عن عدم مشروعية الفائدة (١)

ان راس المال النقدي الذي يحمل عليه المستثمر (صاحب المشروع الانتاجي)، من الممول، يستخدمه لشراء المواد الخام، والعدد، والالات واستخدام العمال والموظفين، ولاستئجار المباني والاراضي، وهذه كلها يترتب عليها تكاليف، كذلك من المعروف ان اي مشروع انتاجي، لا يظهر ايراده الا بعد اتمام عملية الانتاج، وبيع الوحدات المنتجة، كما ان الثمن الذي تباع به الوحدات المنتجة غير معروف معرفة مؤكدة مسبقا، وقبل البدء بعملية الانتاج، الا ان هناك مخاطرة مبنية على تقدير ان يكون ثمن البيع كاف لمواجهة تكاليف الانتاج، وتحقيق ربح، الا ان هذا التقدير قد يتحقق وقد لا يتحقق، وهذا يعني ان الالتزام برد راس المال المقترض مع الفائدة، لا يتناسب مع الامر الواقع، فلا مبرر لالزام المستثمر بدفع الفائدة، اذا لم يكن هناك عائد ايجابي لراس المال النقدي المستثمر، وادعاء العكس، كما هو الحال في النظام القائم على الفائدة، يتطلب ان ينظر الى راس المال النقدي، على انه اساسا منتجا للقيمة، مع ان الامر ليس كذلك.

١ - عمر شابر، نحو نظام نقدي عادل، ص ٣٠٤

محمد نجات الله صديقي، لماذا المصارف الاسلامية ترجمة رفيق المصري، المركز العالمي لبحاث الاقتصاد الاسلامي جامعة الملك عبد العزيز حدة، سلسلة المطبوعات بالعربية، (١٠) ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م، ص ١١ ، ٢٥ ، ٢٩ ، وسيرد هذا البحث فيما يلي بالصورة التالية :

محمد نجات الله صديقي، لماذا المصارف الاسلامية، ص

لافتراض الوحيد المعقول بشأن المستثمر الذي يحصل على المال، هو أنه يبذل ما في وسعه، لتحقيق الأرباح، لأن مكافأته تتوقف دائما على ذلك، إلا أن إمكانية الخسارة في المشروعات الانتاجية، لا تفشا من مستوى التنظيم فحسب، بل من طبيعة الوسط الذي يدار فيه المشروع، نعم فقد يوصف التنظيم بأنه سيء، إلا أنه لا يمكن أن يوصف بذلك إلا بعد وقوع الواقعة، أي في ضوء الخسارة الفعلية التي لحقت بالمشروع.

أذن فليس من العدل تجاهل هذه الحقيقة، عندما يعطى التمويل أو يقرض رأس المال النقدي لاستخدامه في مشروع انتاجي ينتظر أن يحقق أرباحا، ولهذا فإنه لا مسوغ لتحديد عائد مضمون عندما تكون طبيعة الأشياء غير مضمونة، بمعنى أن رأس المال النقدي، الباحث عن عائد ايجابي من خلال العمل، لا بد وأن يتحمل عدم الضمان هذا.

ففي النظام الربوي، عندما يتعرض المشروع الانتاجي لخسارة ما فإن المستثمر (صاحب المشروع الانتاجي)، هو الذي يتحمل الخسارة، ويدفع الفائدة على رأس المال الذي اقترضه من أمواله الخاصة، وهذا ربما يؤدي الى عجز دائم أو مؤقت يصيب نشاطات المستثمر المستقبلية، وهذا الأمر غير عادل طبعا من وجهة النظر الفردية، مثلما هو غير عادل من وجهة النظر الاجتماعية، فووقع الخسارة ليس دليلا قاطعا على وجود تنظيم سيء، ذلك أن من طبيعة عالمنا أن تفشل فيه بعض المشاريع الانتاجية احيانا، ولهذا فإنه يكفي تحذير المستثمرين بأنهم في حالة فشلهم، لا يحملون على أية مكافأة على خدماتهم، ولا يكتسبون أية أرباح، وهذا سيجعلهم أكثر حذرا وفطنة في المستقبل، أما أن يعاقبوا بسلب جزء من موجوداتهم المتراكمة في الماضي، فهذا ما يصعب تبريره، وهذا ما يشجع اصحاب الثروات على التصرف كمقرضين، ومؤجرين أكثر مما يشجعهم على استثمار ثرواتهم استثمارا مباشرا في مشاريع خاصة بهم، أو استثمارا غير مباشر، بتقديمها ضمانات مقابل قروض، يحملون عليها لقيامهم بمشروع ما.

وعلى مستوى الاقتصاد الوطني ككل، فإن سعر الفائدة الثابت سيؤدي الى تدفق الثروة من المستثمرين الذين يتعرضون للخسارة (حيث أن هناك من يتعرض

للخسارة) الودائعهم، ويصبح من شأن الثروة أن تجلب مزيداً من الثروة، في حين يجب على المستثمر الذي حصل على المال أن يجابه الظروف السيئة بتعويض خسائره من الأرباح التي اكتسبها في الماضي.

وهذه الثروة الإضافية المتدفقة إلى الدائنين، من المشاريع الخاسرة، بصورة فائدة، لم تلبس من أية ثروة إضافية كونها استخدام رأس المال النقدي الذي اقترضته هذه المشاريع فهل تعني الخسائر شيئاً آخر سوى أن العملية الانتاجية الخاسرة قد فشلت في تكوين ثروة إضافية، وبهذا فإن إعادة توزيع الثروة الموجودة لصالح ملاك رأس المال النقدي أمر غير عادل فإذا ما أخذنا هذا الظلم الملازم لنظام الفائدة بعين الاعتبار زاد توزيع الدخل والثروة سوءاً وظلماً مع مرور الزمن، وهذه الحقيقة لا بد وأن يترتب عليها اضعاف طبقة المستثمرين والموظمين، وتقوية طبقة الممولين أصحاب رؤوس الأموال.

أما في النظام الإسلامي فإن المودعين في حسابات ودائع التوفير أو الودائع لأجل، فإنه يتعهد لهم بدلاً من العائد الثابت في صورة فائدة، بحصة نسبية من الأرباح التي تحققها المصارف من استثماراتها، أما المستثمرون ورجال الأعمال الباحثين عن الأموال من المصارف، فيتعهدون لها بحصة نسبية من الأرباح التي يحققونها، فإذا لم تتحقق أية أرباح، فإن المصارف تسترد المبالغ التي اقترضتها إلى المستثمرين فقط، وإذا ما آل المشروع إلى خسارة ما نظر إلى هذه الخسارة على أنها نقص لحق برأس المال، واستردت المصارف ما تبقى منه، وهذا يعني أن المصارف في النظام الإسلامي، لم تعد مقرضة، بل أصبحت شريكة في المشروع الانتاجي. حيث أنه من المعلوم أنه يوجد عدة طرق لاستثمار أموال المصارف على أساس المشاركة في الأرباح والخسائر، إلا أن تنويع المصارف لاستثماراتها يؤمن عادة إيجابياً عليها بالجملة، بحيث يصبح المودعون واثقين من حصولهم على عائد إيجابي.

وبإلغاء نظام الفائدة، وطول نظام المشاركة محله، يصبح العائد على رأس المال النقدي الذي تقرضه المصارف، ورد رأس المال المقترض متوقفين كلية على انتاجية المشروع المنتظر، وهذا ما يدفع المصرف إلى الحرص التام على فحص

المشروع، وتقدير انتاجيته المتوقعة (١)، لاختيار المشروعات التي تدر أعلى معدل للربح. وبهذا فإن تخصيص الاموال الاستثمارية، لا يعد مرتبطا بمقدرة المقترض على رد المبلغ المقترض وفأثدته، بل يصبح مرتبطا بسلامة المشروع، والقدرات التنظيمية لشريك العمل، وبذلك تتدفق الاموال الاستثمارية في الاتجاهات التي ترشد اليها معدلات الربح المتوقعة، وتزول من عملية تخصيص الموارد التشوهات الناجمة عن اسعار الفائدة.

ان أكبر خسارة يمكن ان يتحملها المستثمر الذي يحمل براس مال مشارك في الربح، تتمثل في انه يجد نفسه في النهاية، بلا أجر على خدماته التنظيمية، وان عدم نجاحه في المشروع، لن يترتب عليه اي سلخ لجزء من أمواله الخاصة، وتحويله الى صاحب راس المال النقدي كما هو الحال في القروض ذات الفائدة، وبالمقابل فإن المشروع اذا نجح، در على المنظم ذات حصة من الارباح المتحققة، حتى ولو كان معدل الربح قليلا، وبهذا نجد ان النظام الاسلامي، يلغي اي تحويل صاف للثروة من المنظمين الى اصحاب الثروات. ذلك بان الاضافة الى ثروة اصحاب رؤوس الاموال، اما تقتاتى من الثروة الاضافية، التي تولدت من استخدام المنتج لرؤوس أموالهم، وهذه الاضافة، يذهب بعضها لتعويض الخسائر التي قد يتحملها رب المال، والباقي يعتبر اضافة صافية الى ثروة رب المال، اما الحصة النسبية لاصحاب راس المال والمنظمين من الاضافة الصافية للثروة الاجتماعية، فتشيع في الاقتصاد النسبة المتوسطة للمشاركة في الربح. ويرى "عمر شابرا" (٢) انه في سبيل الغاء الفائدة، يمكن اتخاذ عدة خطوات، وتتمثل هذه الخطوات في:-

١ - توجيه الاغنياء والمقراء في المجتمع على حد سواء، الى العيش البسيط الميسر، وخفض كل انواع الانفاق التبذيري والترفي، في القطاعين العام والخاص، الى ادنى مستوى ممكن لكي يزول، او يقل كثيرا الطلب على الموارد من اجل تغطية نفقات غير ضرورية، او الماط معيشية باهظة التكاليف. اي ما يسمى بالمفكر الاقتصادي المعاصر "بالجدوى الاقتصادية".

١ - اي دراسة ما يسمى بالفكر الاقتصادي المعاصر "بالجدوى الاقتصادية".

٢ - عمر شابرا، نحو نظام نقدي عادل، ص ١١٨.

ب - تشجيع المدخرات الفردية، تشجيعا ايجابيا، وتعبيثها بكفاءة، واستثمارها في الاطار الاسلامي القائم على اساس المشاركة في الارباح، لانتاج الطيبات، والخدمات المطلوبة، لمواجهة الطلب على الحاجات لكل افراد المجتمع و لاكبر عدد منهم .

كما يقترح "عمر شابرا"، عددا من الخطوات، لاحداث التحول الى النظام الاسلامي المبني على المشاركة خلال عملية الاسلمة التدريجية، لاقتصاد البلد ان الاسلامية، وهذه الخطوات يمكن تلخيصها بما يلي:- (١):-

١ - الطلب من المنشآت الفردية والشركات، ان تزيد من قاعدة المشاركة زيادة مناسبة .

ب - تشجيع انشاء المؤسسات المالية المناسبة، ومصارف الاستثمار لراحة راس المال المخاطر للقطاع التجاري والصناعي والزراعي، من اجل القيام باستثمارات الضرورية حيث تقوم تلك المؤسسات بتوفير فرص الاستثمار للمدخرين الذين هم غير قادرين على ايجاد فرص مربحة من الاستثمار المباشر او غير قادرين على معرفة الشركاء المضاربين من اجل استثمار مدخراتهم استثمارا مربحا .

ج - تقليل سلطة المصارف، فاذا ما سمح للمصارف الاسلامية، ان تظل مصارف خاصة، فيكون من المرغوب فيه، اتخاذ عدد من الاجراءات للحد من سلطتها، وتتمثل هذه الاجراءات فيما يلي:-

١ - اقامة قاعدة مشاركة كبيرة وعريضة لها، على ان لا يكون الهدف من ذلك تقويتها على مواجهة الحقبات فحسب، بل ايضا توزيع سيطرتها على قطاع اجتماعي اكبر واعرض.

١ - عمر شابرا، نحو نظام نقدي عادل، ص ١٢٠ = ١٢٢ .

٢ - لا يسمح لعائلة واحدة، أو لمجموعة عائلات أن تمتلك أكثر من حد أقصى معين من مجموع الأسهم. وهذا الاجراء بلا شك سيؤدي الى تنويع الاستثمار والقضاء على الاحتكار الاستثماري في مجال واحد.

٣ - عدم السماح لاعضاء مجلس الادارة، أو لاعضاء الجهاز الاداري في المصارف، بأن يكونوا اعضاء مجلس ادارة أو مديرين في منشآت أخرى، لتجنب تركيز السلطة في المجتمع.

فهذه الاجراءات، تساعد بلا شك على توزيع الثروة الاقتصادية التي تضمثع بها المصارف، وعلى الحد من تركيز الثروة في ايدي اسر قليلة، فإذا لم يتم اتخاذ هذه الاجراءات، فإن المصارف الاسلامية، التي تعمل في اطار المشاركة، قد تصبح ذات قوة اكبر من المصارف الربوية نفسها.

٢ - زيادة رأس مال المشاركة على مستوى الاقتصاد ككل :- (١)
ان زيادة رأس مال المشاركة، يساعد بلا شك على تعبئة الموارد المالية المعطلة، بتزويد المدخرين الراغبين في استثمار اموالهم المدخرة، وخاصة من يمقت ملهم الربا، بفرص لاستخدام مدخراتهم استخد اما منتجا، مما يؤدي الى نشر ملكية المنشأة في المجتمع والحد من تركيز الثروة، على ان الخطوة الضرورية الاخرى المتممة لهذه الخطوة، هي اعادة تنظيم السوق المالي على اساس اسلامي، بعيد عن المضاربات، بحيث تتغير قيم الاوراق المالية من الاسهم والسندات تغيرا رشيدا، طبقا لما تمليه الحوامل الاقتصادية وليس على اساس مقلب، وتحت قوى المضاربة الحادة غير الرشيدة.

لقد اجمع اكثر الاقتصاديين على ان لنظام المشاركة مع القرض الحسن،

١ - عمر شابر، نحو نظام نقدي عادل، ص ٣٠٥.

والذي يعتبر البديل الاسلامي للنظام المصرفي الحالي، القائم على الفائدة يحقق العديد من المزايا، والتي من أهمها ما يلي:- (١)

- ١- ان مشاركة المصرف للمستثمرين في نشاطاتهم الانتاجية يدفع المصرف لان يجتهد خبرته الفنية، في البحث عن أفضل مجالات الاستثمار، وبالتالي اختيار المشروعات التي تدر أكبر قدر ممكن من الربح، وبذلك يتعاون راس المال، وخبرة العمل في تنمية الاقتصاد الوطني، وهذا بتطبيقه الحال، يتفق مع التوجه الاسلامي في الحفاظ على راس مال المجتمع، وحسن استثماره، فالمصرف اذا يشارك بخبرته، وعلمه، يحفظ ثروة المجتمع من التعرض لأي تهديد، نتيجة عدم توافر الخبرة لدى مستثمر لا تتوافر لديه المتطلبات العلمية، والنظرة الفاحصة، التي تحييه النساء ممارسته لعمله، بالإضافة الى ان مشاركة المصرف بخبرته، فيها رعاية وحماية للمستثمر من مخاطر كان من الممكن ان يقع فيها لو لا مشاركة المصرف له، وفي هذه المشاركة، ضمان لنجاح المشروعات، التي اقترح من أجلها، ومزاوجة بين العلم والجهد، تلك المزاوجة التي تخفف من العبء المادي عن المقترض واقامة علاقات اوثق بين المصارف واصحاب المشاريع.
- ب - ان المودع الذي يودع ماله، في مصرف اسلامي، يتبنى نظام المشاركة في الارباح والخسائر، سوف يعمل على الربح العادل، الذي يتكافأ مع الدور الذي اداه ماله في التنمية الاقتصادية، وفي هذا تشجيع للمسلمين على

-
- ١- غريب الجمال، المصارف والاعمال المصرفية في الشريعة الاسلامية والقانون، دار الشروق، بيروت ١٩٧٧، ص ٤٣٠ ، ٤٣١ ، ٤٣٢ ، ٤٣٣ .
وسيرد هذا المرجع فيما يلي بالمرة التالية :- غريب الجمال، المصارف والاعمال المصرفية، ص عمر شابر، نحو نظام نقدي عادل، ص ٢٠٨
محمد نجاة الله صديقي، لماذا المصارف الاسلامية، ص ٢٩ .
ملذرحف الاقتصاد الاسلامي، ص ١٦٠ ، ١٦١ .
عدنان التركماني، السياسة النقدية والمصرفية في الاسلام، ص ١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٨٧ ، ١٨٦ .

MOHSIN KHAN, Principles of monetary theory and policy in an Islamic Framework (مبادئ النظرية النقدية وسياساتها في النموذج الاسلامي) page 3,4.

أيداع أموالهم لدى المصارف الإسلامية، ودوام استثمارها بواسطة، كما أن فيه ربطاً للمسلمين بعملية تكوين رأس المال، كما أنه في حالة المشاركة، يشترك المصرف في إدارة المشروع، وبذلك تتجمع خبرة وموهبة المصرف والمنظم، لدفع المشروع، وزيادة التاجية، لأن نظام المشاركة يحرك باستمرار اهتمام المقترض المستثمر بإداء المشروع والجزاء، وبذلك تلتقي مصلحة الطرفين ويعملان معاً على زيادة الثروة لكل منهما، لأنه كلما زاد التاجيهما، زادت حصة كل منهما.

ج - أن المصرف باعتباره أحد الأجهزة العاملة، يتكبد مصاريف ونفقات عند قيامه بعمله، وفي النظام المصرفي الربوي، يتم تغطية هذه المصاريف والنفقات عادة، من الفرق بين سعر الفائدة الدائنة والمدينة. أما في المصارف الإسلامية، فإن تغطية هذه المصاريف والنفقات، لن يتأتى إلا عن طريق عائد استثماراتها التي تكون المصدر الأكبر لتغطية هذه المصاريف، وهذا ما يجعل المصرف الإسلامي أكثر حرصاً على استكشاف مجالات الاستثمار التي تعود على المصرف بالربح المجزي، وعلى المجتمع بالرفع العام.

د - أن المصرف الإسلامي لا ينظر إلى الفائدة على أنها المؤشر الأساسي لتحديد الكفاية الحدية لرأس المال (١)، ولتوجيه الاستثمار دائماً بل أن المؤشر الأساسي لديه هو الربح بجانب الاعتبارات الاجتماعية الأخرى المرتبطة ارتباطاً وثيقاً به، وبالاقتصاد، مثل: التوظيف ورعاية المجتمع، واحتياجات المجتمع الإسلامي من الائتاج ممثلة في مشروعات داخل بلدان العالم الإسلامي، وبهذا يساهم نظام المشاركة مساهمة فعالة في النهوض باقتصاديات العالم الإسلامي.

١ - الكفاية الحدية لرأس المال: - هي عبارة عن تعادل إيراد الوحدة الإضافية من رأس المال، مع نفقة التاجيه، وعند نقطة التعادل هذه، يتحقق أقصى ربح ممكن ويصل المشروع إلى حجمه الأمثل.

هـ - في ظل نظام المشاركة، يصبح كل من المصرف والمستثمرين، قادرين على مواجهة الازمات بصلابة، وعدم التأثير بها، الامر الذي لا يكفله نظام الفائدة، وقولنا بان النظام القائم على المشاركة اكثر استقرارا من النظام القائم على الفائدة، امر اعترف به العديد من الاقتصاديين البارزين في الغرب، مثل "هنري سيمونس" الاقتصادي بجامعة شيكاغو، حيث كان من رايه ان الكساد الكبير الذي حدث في الثلاثينات قد سببته تغيرات الثقة التجارية، الناشئة عن نظام الفائدة غير المستقر، كما راي بان خطر الاضطراب الاقتصادي يمكن خفضه الى ادى مستوى ممكن، اذا لم يتم الاقتراض بفائدة، ولا سيما الاقتراض القصير الاجل، واذا ما تمت الاستثمارات كلها على اساس المشاركة.

و - ان نظام المشاركة يحقق عدالة في توزيع العائد، وذلك لان نظام المشاركة في الفقه الاسلامي يقوم على قاعدة "الغرم بالغنم" ففي حالة نجاح المشروع يوزع الربح على كل من صاحب المال والحامل وفي حالة الخسارة، وعدم نجاح المشروع، فالخسارة التي يتحملها الحامل الشريك، هي فقده الاجر على خدماته التي قدمها، وجهوده التي بذلها، اما خسارة صاحب المال، فتكون من ماله وفي هذه مطلق العدالة، ففي خسارة صاحب المال لماله حين فشل المشروع، لم يمح هو الطرف الوحيد الخاسر، لما يشاركه الخسارة شريكه الذي تتجلى خسارته في فقده الاجر على خدماته.

با لاضافة الى ما سبق، فان نظام المشاركة يوقف اي تحويل للثروة الى اصحاب رؤوس الاموال، مقابل استخدامه، فالثروة في النظام الاسلامي لن تجلب مزيدا من الثروة لاصحابها، الا عندما يؤدي استخدامها فعلا الى تكوين ثروة اضافية، وبهذا لن يكون هناك تاثير سلبي على توزيع الدخل والثروة في المجتمع، كما هو الحال في نظام الفائدة، وبذلك نجد ان نظام المشاركة يساهم في الحد من تركيز الثروة، وفي تقليل التفاوت بين الاعراد في الشروات والدخول. كذلك فان عائد المشاركة اكثر وفرة من عائد الفائدة الثابت (كما سيدخل في مبحث تجارب اسلمة النظم النقدية والمصرفية في ايران وباكستان).

١ الامر الذي يعود بالنفع على المصرف وعلى المودعين، ويساعد المصرف على تغطية كافة مصاريفه في وقت اقل .

٢ - تصفية الدين العام (١)

تعاني اغلب اقطار العالم الاسلامي في الوقت الحاضر من ضخامة حجم ديونها الخارجية والتي أصبحت تشكل نسبة كبيرة من ناتجها المحلي الاجمالي، ومن جملة صادراتها كما يتضح من الجدول التالي الذي يبين بعض مؤشرات المديونية للاقطار العربية كمثال للاقطار الاسلامية

مؤشرات المديونية الخارجية

للاقطار العربية

البلد / السنة	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
الدين العام الخارجي (بملايين الدولارات)	٥٧٦٣٠,٨	٦١٣٤١,٥	٦٣٤٨١,٢	٧٢٢٧٤,١	٧٩٩٠٤,٦
خدمة الدين (٢) (بملايين الدولارات)	٨٩٨٥	٩١٨١	٩٠٠٠	٩٧٢٥	١٠٧٦١
نسبة خدمة الدين الى الصادرات من السلع والخدمات (%)	٣٠,٢	٣٢,٦	٣١,٤	٣٢,٩	٥٠,٧
نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي (%)	٤٠,٩	٤٠,٧	٣٩,٣	٤١,٧	٤١,٦

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٨٨، دار الفجر ابو ظبي - ص ٢٢٣ ، ١٤٠ ، ١٣٨ .

١ - معبد الجارحي، نحو نظام نقدي ومالي اسلامي، ص ٦٤
محمد نجاة الله مديقي، المصارف المركزية في اطار العمل الاسلامي ص

١٧٨ - ١٧٩

٢ - خدمة الدين العام : اقساط الدين + الفوائد

كما اخذت القروض المحلية، صفة دائمة في اقتصاديات تلك الدول، لمساعدة حكومات تلك الدول على مواجهة نفقاتها الاعتيادية وطبعا فان هذا الوضع لن يستمر في المجتمع الاسلامي، لسبب بسيط هو ان حظر وتحريم الفائدة، لن يترك مجالا لتمويل الدين على اساس الفائدة، كما ان تمويل عمليات التنمية سيأخذ اتجاها آخر، هو المشاركة واقتسام الارباح.

ولا شك ان الدين العام في الوقت الحاضر، يربك الدولة التي اختارت التحول الى النظام المصرفي الاسلامي، ويجعلها عرضة للمشاكل، فكيف يمكن للمصرف المركزي في مثل هذه الدول ان يتعامل مع هذه المشاكل، والسؤال هنا: انه كيف يمكن تمفية الدين العام؟

فالنسبة للمقرضين المحليين، يمكنهم ان يختاروا بين الحصول اما على شهادات استثمار عامة، او شهادات اقراض حكومي، بدلا من السندات ذال الفائدة الثابتة التي يحملونها، وفي حالة شهادات الاقراض الحكومي، يمكن تعديل تاريخ استحقاق شهادات القروض بحيث يتمكن صغار المدخرين من حملة السندات، من تمفية شهاداتهم، بوقت اقصر من كبار حملة السندات، مع تمفية حقوق اولئك الذين يفظنون شهادات القروض على شهادات الاستثمار، خلال فترة زمنية معقولة، مع الاخذ بعين الاعتبار، قدرة الحكومة على السداد، وقدرة الاقتصاد على استيعاب الفائض النقدي الجديد من الاموال.

ويقترح البعض تحويل قيمة سندات الدين الحكومي الخاصة بالاعلياء والتي لم تحول الى اسهم استثمارية، الى قرض حسن للحكومة، من الاعلياء وتسدد خلال مدة سدادها الاصلي، ودون فوائد، او تحدد مدة سداد جديدة، اما ديون المصارف على الحكومة، فيمكن تسديدها من رصيد الاحتياطي النقدي الالزامي المفروض على الودائع الجارية.

اما فيما يتعلق بالديون الخارجية، فيمكن الاختيار بين سدادها بشكل تدريجي، او تحويلها الى تمويل بالمشاركة في الارباح وفي نفس الوقت، يجب بذل كل الجهود الممكنة لمنع الحصول على قروض خارجية جديدة، على اساس الفائدة،

وبالرغم من أن لهذا الوضع آثارا كبيرة على الاقتصاد الوطني، ولا يكون دائما متاحا، فيكون العلاج الوحيد الممكن هو التعاون الاسلامي الكامل، لمساعدة الدول الاسلامية التي تروّج تحت اعباء ديون خارجية، واعداد برنامج لتنظيم اقتصادها واستبدال الاموال الاجنبية المقترضة من مصادر غير اسلامية بتمويلات المشاركة في الارباح من مصادر اسلامية، وزيادة الهبات والمساعدات التي تقدمها الدول الاسلامية الغنية الى الدول الاسلامية الفقيرة، وبهذا نجد الدول الاسلامية التي تعاني من ضخامة ديونها الخارجية، مخرجا لها من ازمائها اثناء عملية التحول والانتقال.

كما يمكن للدولة الاسلامية ان تحصل على موارد مالية، عند قيامها باعادة توزيع الملكية الصناعية بين القطاعين العام والخاص، وتستخدم جزءا من تلك الموارد لتعمية الدين العام تدريجيا، على أن يلزم ذلك قيام المصرف المركزي باتباع سياسة نقدية تهدف الى ضبط معدل التوسع النقدي للحفاظ على مستوى الاسعار، كما يمكن للدولة الاسلامية أن تستخدم ما يبقي من تلك الموارد في دعم استثمارات الحكومة.

II - اصلاح الانتاجي (١)

ان تدعيم النظام النقدي والمصرفي الاسلامي، يحتاج الى ان ينتجه دور الدولة الاستثماري الى وجهتين مستقلتين:-

الاولى:- العناية باستغلال الثروة المعدنية، وتوفير الطيبات العامة، ودور الدولة في هذا المجال يمكن ان يقتصر على مؤسسات القطاع الخاص، تحت اشراف الدولة، أو أن يمتد الى انشاء مؤسسات حكومية انتاجية، حسب متطلبات الكفاية الانتاجية.

الثانية:- دور الدولة كمستثمر في القطاع الخاص، وهذا الدور لا بد وأن يكون محكوما بالاهداف التنموية، والتي ترتبط بتشجيع قيام انماط معيلة من النشاط الاقتصادي، أو حفز النمو الاقتصادي بصورة عامة، وأفضل وسيلة

١ - معبد الجارحي، نحو نظام نقدي ومالي اسلامي، ص ٦٣

لتحقيق هذا الغرض، هي أن تفتح الحكومة حسابات استثمارية لدى المصرف المركزي، وقيام المصرف المركزي بتوجيه حميلة ما فيها من موارد الى أنشطة اقتصادية معينة، وفقا لاهداف التنمية العامة، عن طريق المصارف الاعضاء.

أما الموارد التي تفضل الدولة توجيهها لرفع معدل النمو الاقتصادي بأكمله، دون أن يقتصر ذلك على نشاط اقتصادي معين، فيمكن توجيهها عن طريق قيام الدولة بشراء شهادات الودائع المركزية العامة، ويحتاج ذلك التوجه الى أن تقوم الدولة بتسليم ملكية مؤسساتها الانتاجية، فيما عدا تلك التي تعمل في مجال الثروات المعدنية والطبيبات العامة، الى القطاع الخاص، عن طريق بيع حمصها في تلك المؤسسات تدريجيا، بعد وضع ما يلزم من ضمانات تشريعية، لاستمرار تلك المؤسسات في نشاطها دون توقف أو تباطؤ.

هـ - التحويل التدريجي لكافة المؤسسات المالية الربوية، الى مؤسسات مالية مشاركة في الارباح، سواء كانت تلك المؤسسات محلية أو اجنبية (١).

والفضل طريق لانجاز هذا التحول، هو تمكين جميع المؤسسات المالية من تخفيض اصولها وخصومها الربويه بنسبة معينة، وزيادة اصولها وخصومها المشاركة في الربح والخسارة زيادة مقابلة للنسبة التخفيض، وحتى يتم التحول الكامل خلال مدة زمنية متفق عليها. وقد يسمح في المرحلة الاولى، للمؤسسات المالية، ان تلجأ الى الاساليب البديلة، بشرط أن يكون هناك ضمان، بأن تقل أهميتها تدريجيا، ويحل محلها بشكل متزايد اساليب استثمارية افضل كالمضاربة، والمشاركة، وقد لا يكون كافيا ان تلغى الفائدة من معاملات المؤسسات المالية، بل قد يكون ضروريا تحويل نظرتها الشاملة، للتأكد من انها تساهم مساهمة ايجابية في تحقيق اهداف الاسلام الاقتصادية الاجتماعية، ومن انها لا تزيد من حدة الاختلالات الاجتماعية الاقتصادية.

و يدخل ضمن هذه الخطوة، تحويل المصارف التجارية الى مصارف أعمال ونقطة

١ - عمر شابر، نحو نظام نقدي عادل، ص ٣٠٦ ، ٣٠٧
معبد الجارحي، نحو نظام نقدي ومالي اسلامي، ص ٦٢ .

البدء في هذا السبيل، قيام المصرف المركزي بصفته ممثلا للسلطة النقدية، باتخاذ الترتيبات والاجراءات الخاصة بتدريب الموظفين، العاملين في المصارف، على وسائل عمل النظام الجديد وتعريفهم باهدافه، ويمكن تحقيق ذلك عن طريق قيام المصرف المركزي (ممثلا السلطة النقدية) بحقد دورات مركزة، للموظفين وتقييم المشروعات، ومتابعة تنفيذها، وحل المشاكل التي تعترض رجال الاعمال، كما يلزم ايضا اعادة النظر في التنظيم الاداري والفني للمصارف، لجعلها تتلاءم مع الاعمال الجديدة فقد يكون من المناسب مثلا، تخصيص الدوائر الفنية، وفقا لنوع الاستثمار، تجاريا، او صناعيا، او زراعيا، وقد يفعل البعض الفصل ادريا بين تقييم المشروعات من جهة، ومتابعتها من جهة اخرى.

٦ - التحول التدريجي الى نظام الاحتياطي النقدي الالزامي الكلي:- (١)

وذلك لتمكين السلطات النقدية من السيطرة على الودائع المشتقة وحتى تصبح الجهة المنتجة للأرصدة الحقيقية، والتحول الى نظام الاحتياطي النقدي الكلي، لا بد وان يتم تدريجيا، ذلك لان التحول الفجائي، من نظام الاحتياطي النقدي الجزئي، قد يؤدي بالموقف المالي لبعض المصارف الى الحرج، وقد يؤدي ببعضها الى الافلاس، لذلك وجب التدرج في التحول، واعطاء المصارف التجارية، القروض الكافية لتممية الودائع المشتقة عن طريق عدم تجديد القروض الممنوحة للعملاء والامتناع عن تقديم المزيد منها.

على ان التحول الى نظام الاحتياطي النقدي الالزامي الكلي سوف يؤدي الى التقليل من عرض النقود، اقلالا خطيرا، اذا ما بقيت كمية النقود الحكومية على حالها، وهذا بلا شك سيسبب انكماشاً لا داعي له في الاقتصاد الوطني، لذلك فلا بد من تعديل عرض النقود بالزيادة، وبالقدر الكافي لمنع حدوث انكماش نقدي خطير، ويتم ذلك عن طريق البدء في فتح حسابات الودائع المركزية لدى المصارف التجارية، بعد ان يوضع لتلك المصارف القواعد الواجب اتباعها عند استثمارها لتلك الودائع.

١ - معبد الجارحي، نحو نظام نقدي ومالي اسلامي، ص ٦٢ .

٧ - اصلاح النظام الضريبي:- (١)

ان اصلاح النظام الضريبي، يساعد دون شك على الاسراع في عملية الاسلامة، ذلك أن وجود نظام ضريبي غير رشيد يحول حتى الارياح المكتسبة بطرق شرعية الى نقود سوداء (٢) وبدلًا من اجتذابها الى استخدامات منتجة من خلال زيادة راس المال واحتياطات، فإن اصحابها يقومون بتهريبها الى الخارج، والى استخدامها في استهلاك الترفيهي والترفيهي، وهو ما يستلزمه الاسلام.

ونظرا لان النظام المالي الاسلامي دعائمه الزكاة، ولان منطق العدالة الضريبية يجعل ضريبة الدخل افضل انواع الضرائب من حيث امكانية تطبيق درجة معقولة من التصاعد في معدلاتها فان اعتماد الدول الاسلامية، في ايراداتها على الضرائب غير المباشرة (الرسوم الجمركية، رسوم الانتاج)، بجانب الاقتراض من المصرف المركزي، ومن الجمهور، فان كل ذلك يحتاج الى تغيير جذري.

والخطوة الاولى في احداث التغيير المنشود، هي اعداد نظام مفصل وشامل لضرائب الدخل والثروة، بحيث يتم دوريا قيد التغيير الطارئ، على ثروات المواطنين، ودخولهم، كما يجب ان يتم تحميل ضرائب الدخل بقدر حاجة الدولة.

ولا شك ان مثل هذا اصلاح في النظام الضريبي، يحتاج الى اعادة تدريب للموظفين العاملين في دائرة الضرائب، وتجهيز مؤسسات الضرائب بالمعدات والالات اللازمة، وخصوصا الحاسبات الالكترونية، وتعديل التشريعات الضريبية، لتتلاءم مع عمليات جمع وتوزيع الزكاة، وفرض الضرائب بالقدر الذي تحتاجه الدولة، وبالطريقة التي تحقق العدالة الضريبية المنشودة، ولما كان اصلاح النظام الضريبي، يحتاج الى وقت طويل للتطبيقه، واثاث التغيير المطلوب في المؤسسات الضريبية، فان من الواجب البدء به قبل غيره.

١ - عمر شابر، نحو نظام نقدي عادل، ص ٣٠٥.

معبد الجارحي، نحو نظام نقدي ومالي اسلامي، ص ٦١.

٢ - النقود السوداء:- هي عبارة عن النقود الناتجة عن التهريب الضريبي.

٨ - الشروع في انشاء عدد من المؤسسات المالية المساعدة لتسهيل توظيف اموال

القطاع الخاص، ودعم عمليات المصارف التجارية :- (١)

وتلك المؤسسات يمكن ان تضم انماطا مختلفة من المؤسسات المالية، مثل مصارف الاستثمار، والاتحادات الائتمانية، والجمعيات التعاونية، ومجموعة اخرى من مؤسسات ادارة الاستثمار حيث تقوم تلك المؤسسات بتعبئة المدخرات من خلال اسهم راس المال، وودائع المضاربة، كما تتولى ادارة الاموال الخاصة التي يودعها لديها عملاؤها، ومساعدة اصحاب المشاريع من افراد او شركات في الحصول على تمويل المشاركة، او المضاربة، وبذلك تلعب هذه المؤسسات دور الوسيط في مساعدة المدخرين على ايجاد سبل مربحة لمدخراتهم، ومساعدة اصحاب المشاريع على العثور على الاموال لتوسيع منشاتهم، كما تقوم هذه المؤسسات باشتراك مع المصارف التجارية، وبورصات الوراق المالية بعد تنظيمها بتأمين المكونات الرئيسية لسوق مالية اولية وثانوية فعالة في النظام الاسلامي، وقد يكون من الضروري انشاء المزيد من المؤسسات الائتمانية المتخصصة (٢)، وللاحتراز من التسايع، تخضع حسابات الشركات التي تمويلها المؤسسات المالية غير المصرفية، لمراجعة عشوائية من قبل هيئة مراجعة الاستثمار، كما تراجع الهيئة ايضا حسابات العملاء، المحالة من المؤسسات المالية غير المصرفية بصفة خاصة، ولا سيما العملاء الذين لا تطمئن الي ما يصرحون به من ارباح.

و لازالة احتمال ان يؤدي انشاء المؤسسات المالية غير المصرفية، الي

تركيز الثروة، فانه من الممكن اتخاذ عدد من الاجراءات اهمها :-

١ - زيادة عدد المؤسسات المالية غير المصرفية، وعدم السماح لاي منها، بالتوسع اكثر من حجم معين يحدده المصرف المركزي.

ب - تقديم التمويل اللازم لعدد كبير من اصحاب المشروعات دون ان يتجاوز

١ - عمر شبرا، نحو نظام نقدي عادل، ص ٢٢٧ ، ٢٢٨ .

٢ - تتولى هذه المؤسسات المقترح انشاؤها تقديم سلف المضاربة، والقروض الحسنة الي صغار المزارعين والحرفيين والعاملين في الصناعات الصغيرة، وسائقي الشاحنات وسيارات الاجرة ممن يحتاجون الي تشجيع ودعم .

ج - هذا التمويل الممنوح لأي منشأة أو أسرة الحد الأعلى المحدد من مواردها .
عدم السماح لهذه المؤسسات بتملك مقدار من الأسهم ، يمكنها من السيطرة
على أي منشأة من المنشآت .

هـ - توزيع رأس مالها الخاص، على أساس عريض، حتى لا يكون لأي فرد أو أسرة
هيمنة على هذه المؤسسات .

و - زيادة نسبة رأس المال إلى القروض زيادة كبيرة، لتغيير طابع الاقتصاد في
الاعتماد على القروض (١) .

ويتم ذلك عن طريق الطلب من كافة المنشآت، سواء كانت شركات مساهمة أو
شركات أشخاص أو منشآت فردية، أن تزيد تدريجياً نسبة رأس مالها إلى تمويلها
الكلي، وأن تقلل من اعتمادها على القروض إلى الحد الذي يمكن عنده سد
حاجاتها التمويلية من رأس المال الثابت (٢)، والمتحرك (٣)، من أموالها
الخاصة، وإذا ما تطلب الأمر تحويل الشركات الكبيرة إلى شركات مساهمة، وجب
تشجيع هذا التحويل وتسهيل سبل تحقيقه .

١ - عمر شبرا، نحو نظام نقدي عادل، ص ٢٠٤ ، ٢٠٥ .

٢ - رأس المال الثابت :-

هو الذي يستخدم عدة مرات في الإنتاج كالات والمعدات .

٣ - رأس المال المتحرك :-

هو الذي يستخدم مرة واحدة في الإنتاج، كالمواد الخام والوقود .

ولئن كان الهدف البعيد المدى، لكافة المنشآت هو تحويل التمويل الى تمويل بالمشاركة، إلا أنه يسمح لهذه المنشآت بالوصول المحدد الى اساليب تمويلية بديلة، كالتحويل التاجيري(١)، والمزاد الاستثماري(٢)، والبيع المؤجل(٣).

١- التمويل التاجيري:-

اتفاق قطعي لارجوع فيه بين المصروف وعميله يشتري فيه الاول أصلا ما، يؤجره للثاني لمدة طويلة أو متوسطة، ويحتفظ المصروف بملكية الأصل، ويكون للعميل الحق الكامل في استخدام الأصل، مقابل دفع أقساط ايجارية محددة، وفي نهاية المدة المتفق عليها يعود الأصل الى المصروف، وربما تضمن اتفاق التاجر خيارا للعميل بشراء الأصل من المصروف عند انتهاء مدة الاجارة.

٢- المزارد الاستثماري:-

أحد أنواع التمويل يقوم فيه مصرف واحد أو عدة مصارف بأعداد دراسة مفصلة لجدوى مشروع ما، ومنح التمويل المطلوب لهذا المشروع، لأعلى مزايد ومن المحتمل أن تعبر هذه المزايدة عن ثلاثة عناصر هي: الشهرة التجارية لتصميم المشروع، وتكلفة اعداد دراسة الجدوى، وقيمة ندرة رأس المال، ومن الممكن دفع مبلغ العطاء في شكل أقساط متفق عليها خلال مدة محددة والتزام المزايد بالمبلغ المتفق عليه التزاما مستقلا لا يتأثر بربحه أو خسارته.

٣- البيع المؤجل:- عملية بيع بشئ مؤجل (سواء كان في شكل دفعة واحدة أو دفعات)، ولا نحتاج في البيع المؤجل الى الإشارة الى هامش الربح الذي يمكن أن يعمل عليه المورد، والبيع المؤجل عنصره الاساسي الذي يميزه عن البيع العادي هو الدفع المؤجل.

(عمر شابر، نحو نظام نقدي عادل، ص ٢٢٦ ، ٢٢٨ ، ٢٢٠ .
محمد نجات الله مديقي، المصارف المركزية في اطار العمل الاسلامي، ص

١٥٢ .

١٠ - إلغاء الفائدة من مؤسسات الائتمان المتخصصة (١) التي تشرف عليها الدولة وتعمل في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني (٢) :
وطبقا فان هذا الاجراء، لا يتطلب تقديم قروض بلا فوائد لان هذا معبأة، اتاحة اموال مجانية لهؤلاء المحظوظين، مما يقرتب عليه، او ينجم عنه الاسراف في استخدام هذا التمويل وتركيز اكثر للثروة، فهذه الموارد التي تديرها تلك المؤسسات هي امانة اجتماعية، واستخدمها بكفاية، وطبقا للتعاليم الاسلامية يمثل واجبا اجتماعيا.

١ - المؤسسات الائتمانية المتخصصة :- هي مؤسسات تتخصص في تمويل قطاعات اقتصادية معينة مثل المصارف الصناعية، والمصارف التجارية، والمصارف العقارية.

٢ - عمر شابر، نحو نظام نقدي عادل، ص ٢٠٦

اسلمة النظام النقدي والمصرفية في كل
من باكستان ■ ايران

باكستان :- (٤٤) (١)

منذ قيام دولة باكستان عام ١٩٤٧م، وفكرة اسلمة النظام الاقتصادي الباكستاني، تتردد بين الظهور والاختفاء، حتى جاء تكليف رئيس الدولة الباكستاني لمجلس الفكر الاسلامي في ٢٩/٩/١٩٧٧م، باعداد دراسة تفصيلية، عن النظام الاقتصادي والمصرفي الاسلامي وتقديم تقرير بذلك. وفي تشرين ثاني ١٩٧٧م، اختار مجلس الفكر الاسلامي لجنة من كبار علماء الاقتصاد، ورجال المصارف والاعمال، كلت بوضع التقرير المذكور، والذي اعتمده مجلس الفكر، بعد اعداده في ١٥/٦/١٩٨٠م، ثم قام مصرف دولة باكستان بتشكيل عدة لجان عمل، من المؤسسات المالية، لتقييم آثار اسلمة النظام النقدي والمصرفي، كما شكلت لجنة عليا من كبار المسؤولين في المصارف الخمسة المؤمنة، لاعداد الخطوات العملية اللازمة لتطبيق النظام المصرفي الاسلامي، وفي نفس الوقت قام كل مصرف على حدة باجراء دراسة تحليلية لكل خطوة قبل تطبيقها.

١ - جمال الدين عطية، البنوك الاسلامية، ص ٣٩ ، ٤٠ .

Zubair Iqbal, Abbas Mirakhor, Islamic Banking (البنوك الاسلامية)

International monetary fund.

Washington. D.C March, 1987 page 15.

محمد سويلم، ادارة المصارف التقليدية والمصارف الاسلامية

دار الطباعة الحديثة - القاهرة، ١٩٨٧، ص ٤٣١ ، ٤٣٢ .

وسيرد هذا المرجع فيما يلي بالصورة التالية

محمد سويلم، ادارة المصارف التقليدية والمصارف الاسلامية

ومن مجموع تلك الجهود الجماعية السابقة، والتي استمرت أكثر من ثلاث سنوات، قبل البدء في التطبيق العملي المرحلي، تكون رصيد ضخ من التقارير والدراسات واللوائح والتعليمات والتنظيمات والأوامر، على شكل سيل لا ينتهي، وليس له شبيه في أي دولة من الدول المهمة بأسلمة نظامها النقدي والمصرفي.

وقد بين التقرير الذي اعتمده مجلس الفكر الإسلامي العقبات التي تشكل عائقاً في سبيل تطبيق نظم المشاركة والمضاربة بواسطة المصارف، والتي ملها عدم امساك حسابات نظامية بسبب الأمية من جهة، وتعهد اخفاء الأرباح الحقيقية، للتهرب من الضرائب من ناحية أخرى. ولذلك فقد أوصى التقرير بما يلي:-

- أ - محو الأمية.
- ب - الإصلاح الخلقي.
- ج - الإصلاح الجوهري للنظام الضرائبي.
- د - تطوير النظم المحاسبية.
- هـ - تطوير وإصلاح نظم مراجعة وتدقيق الحسابات.

وقد كان الهدف من التوصيات السابقة، توفير جو أفضل للجاح نظام المشاركة في الربح والخسارة، والذي يعتبر مع القرض الحسن، البديل الإسلامي للنظام المصرفي الربوي.

وقد استعرض تقرير المجلس الأشكال التمويلية التي يمكن للمصارف والمؤسسات المالية استحداثها ومنها:- التمويل مقابل رسم التكلفة، والتأجير، والمزاد الاستثماري والبيع لأجل، والتأجير المنتهي بالتملك، والتمويل على أساس المعدل العادي للربح، والقروض المقابلة على أساس المضاعف الزمني، وتسهيلات القروض الخاصة.

وتتلخص المراحل التي تمت بها عملية أسلمة النظام النقدي والمصرفي في باكستان على النحو التالي:-

- في تشرين ثاني ١٩٧٨م، قدم التقرير الاول الى مجلس الفكر الاسلامي.
- في شباط ١٩٧٩م، اعلن عن خطة الثلاث سنوات لتطبيق النظام النقدي والمصرفي الاسلامي.
- في تموز ١٩٧٩م، البدء بتطبيق نظام التمويل الاسلامي للمزارعين.
- في كانون ثاني ١٩٨٠م، البدء باصدار شهادات الاستثمار، المشاركة في الارباح لمؤسسات الدولة، وتقديم التقرير النهائي لمجلس الفكر الاسلامي.
- في حزيران ١٩٨٠م، اعتماد مجلس الفكر الاسلامي للتقرير المقدم اليه.
- في حزيران ١٩٨٠م، تعديل النظام المالي وقانون الشركات بما يسمح باصدار شهادات استثمار، وصور قانون شركات المضاربة.
- في تموز ١٩٨٠م، شمول نظام التمويل الاسلامي، الصيادين والجمعيات التعاونية، والمؤسسات الصغيرة، ومنع المصارف من الاقراض بفائدة.
- في تشرين اول ١٩٨٠م، تحويل نظام مؤسسة استثمار الباكستانية، الى نظام المشاركة في الربح والخسارة.
- في كانون ثاني ١٩٨١م، السماح للمصارف التجارية قبول الودائع المشاركة في الربح والخسارة، واستثمارها في تمويل علي مشاريع المؤسسات العامة، والبضائع على اساس البيع الاجل، واصدار شهادات استثمار المحددة المدة.
- في ايلول ١٩٨١م، البدء بتطبيق نظام القروض الحسنة للطلاب المحتاجين.
- في تموز ١٩٨٢م، بدء العمل بنظام التمويل بالمشاركة، والتأجير الملتهي بالتخليك.

- في تشرين اول ١٩٨٢م، بدء العمل بنظام الودائع تحت الطلب بين المصارف، على اساس نظام المشاركة في الربح والخسارة .
 - في تشرين ثاني ١٩٨٢م، قيام المصارف التجارية بالاستثمار في شهادات المضاربة .
 - في كانون اول ١٩٨٤م، صدور قانون المحاكم المصرفية، وقانون الخدمات المصرفية والمالية، والذي تم بموجبه تعديل سبعة قوانين، لتوفير الاطار القانوني المصرفي والمالي السليم للعمليات المصرفية الاسلامية .
- اما القوانين السبعة التي تم تعديلها فهي:-
- قانون المشاركات لعام ١٩٣٢م
 - قانون البنوك لعام ١٩٦٢م
 - قانون ضريبة الثروة لعام ١٩٦٣م
 - قانون البنك الاتحادي التعاوني لعام ١٩٧٧م
 - قانون ضريبة الدخل لعام ١٩٧٩م
 - قانون التسجيل العام ١٩٨٠م
 - قانون الشركات لعام ١٩٨٤م
- في كانون ثاني ١٩٨٥م، الحصار التمويل الذي تقدمه المصارف للقطاع الحكومي والخاص، والشركات العامة والخاصة، في الاشكال الاسلامية المحددة للتمويل .
 - في نيسان ١٩٨٥م، شمول النظام الاسلامي، التمويل المقدم الى الافراد، ومؤسسات القطاع الخاص .
 - في تموز ١٩٨٥م، لم تعد المصارف تقبل اي ودائع بالعملة المحلية على اساس الفائدة، حيث اصبحت كل الودائع الموجودة لدى المصارف خاضعة

لنظام المشاركة في الربح والخسارة واستمرار قبول الودائع بالعمولات
الاجنبية على أساس الفائدة مع استمرار دفع الفوائد على القروض
الاجنبية .

لقد انحصر التركيز في الفترة من سنة ١٩٧٩ م - ١٩٨٥ م في تقديم ميع
جديدة للتمويل، دون تغيير أساس العمل وبنيّة النظام المصرفي، قدر الامكان،
ويمكن تلخيص تعليمات مصرف دولة باكستان، في الوسائل الاتي عشرة التالية،
لتحديد مجا لات استثمارات اموال المصارف:-

١ - القروض السارية، مع تحمل المقترض رسماً يغطي حصته من المصاريف، وفقاً
لما يحدده، مصرف دولة باكستان بين وقت وآخر، والتي لا تشمل تكلفة
التمويل ذاته أو مخصّصات الديون المعدومة، والمشكوك فيها، والتي لا
تزيد عن ٤%.

٢ - القروض الحسنة، دون تحمل اية رسوم، وتعطى للطلاب المحتاجين.

٣ - التمويل بالمرايحة، شراء سلعة، وبيعها الى العميل بالاجل وبيع
النظام تخفيض الثمن في حالة السداد المبكر، وهو ما يسمى في المحاسبة
بمعم تعجيل الدفع.

٤ - شراء اوراق تجارية بسعر اقل من قيمتها.

٥ - شراء المصرف بضاعة من عميله تم بيعها اليه ثانية وتستخدم هذه الوسيلة
كحساب السحب على المكشوف، حيث يعتبر كل سحب بيعاً وكل سداد شراء.

٦ - تاجير البضائع.

٧ - التاجير المنتهي بالتمليك.

٨ - التمويل بالمشاركة في ربح او خسارة المؤسسة.

٩ - تمويل التنمية العقارية .

١٠ - المساهمة في رأس المال بشراء اسهم الشركات .

١١ - شهادات المشاركة الموقفة ، وشهادات المضاربة التي تصدرها الشركات ضمن اطار تحدد الحكومة وبشروط تبين تاريخ الاستحقاق، ونسبة الربح والخسارة وطريقة السداد .

١٢ - المشاركة في ايجار العقار بين المصرف والعميل .

وكان المتبع في البيع الاجل في حالة تاخر المشتري عن السداد في الموعد المحدد، أن يحتسب المصرف ربحا اضافيا عن التأخير، ونتيجة لاحتجاج الدوائر الدينية على هذا الاجراء - ترك العمل بهذا الاجراء اعتبارا من ١٩٨٤/٧/١ م. كما ذكر علماء الشريعة في التقرير الرسمي المقدم لوزارة المالية، ان الشكل الذي استخدمت به شهادات الاستثمار لاجل حتى الآن، وكذلك ترتيبات الشراء ثنائية، لا تتفق مع احكام الشريعة الاسلامية، مما يقتضي لا من الشك حول اسلامية وسائل الادخار، والتمويل المستعملة .
وخلال السنوات ٨٥، ٨٦، ٨٧ م، تطورت اساليب التمويل الاساسية التالية (١) :

(١) (البنوك الاسلامية) Zubair Iqbal, Abbass Mirakhor, Islamic Banking, page: 16, 17.

١ - شهادات المشاركة الموجلة :- هي عبارة عن اوراق مالية قابلة للتحويل، ذات مدة استحقاق اقصافا عشر سنوات، ولحد الآن لم يرد تعريف قانوني بهذه الشهادات في باكستان، ولكن يمكن النظر اليها على انها اتفاق تمويلي بين مؤسسة مالية، وشركة او مؤسسة عمل، على اساس المشاركة في الارباح والخسائر خلال مدة استحقاق الشهادة، وقد قدمت هذه الشهادات كبديل عن السندات الربوية لزيادة مصادر التمويل المتوسط الاجل، ومن خصائص هذه الشهادات ايضا، امكانية تداولها في سوق الاوراق المالية .

٢ - المشاركة :-

المشاركة عقد ثنائي بين المؤسسة المالية، ومستثمر المال، وعقود المشاركة غير موثقة في باكستان، ولا يمكن تداولها في سوق الاوراق المالية كما لاصول المالية الاخرى.

وفي الوقت الذي تقدم فيه شركات المشاركة (١)، التمويل الطويل الاجل للاستثمار الصناعي، فقد استخدمت المشاركة لتمويل متطلبات التمويل العاجل، في القطاعات الصناعية والتجارية، مع العلم بان التمويل العاجل المقدم، ليس كالقرض العادي، ولكنه قرض قريب من القرض التقدي، او حساب السحب على المكشوف، الذي يمكن بواسطته القيام بعمليات اليداع والسحب من التمويل .

وشركات المشاركة كما هي في باكستان، عبارة عن شركات مؤقتة، يشترك في ظلها المصرف التجاري، والعميل المستثمر، في الارباح او الخسائر الناتجة، بنسبة مساهمة كل منهما في رأس المال، وترتيبات المشاركة في الارباح والخسائر تتم على اساس تقديرات الارباح المستقبلية، المعتمدة على معدلات الماضي، مع الاخذ بعين الاعتبار، خطط وتصورات المستقبل، والحالة العامة للاقتصاد، والصناعة التي تعمل فيها الشركة .

ان العميل المستثمر، يحمل عادة على النسبة من ارباح المشروع، المتفق

١ - حتى الآن، فان عمليات المشاركة بالربح والخسارة، قد غطيت من قبل مؤسسات الاقراض المتخصصة، ومصرف العدالة الباكستاني، ومؤسسة الاستثمار الباكستانية .

عليها، وهذه النسبة تكون ضمن نسب الحد الاعلى والحد الادنى التي يحددها مصرف دولة باكستان وإذا حصلت خسارة، فتقسم الخسارة بين المستثمر، والمصرف بنسبة مساهمة كل منهما في رأس المال المستخدم في المشروع.

ولما كانت اتفاقيات المشاركة، تضع عبئا كبيرا على المصارف والمؤسسات المالية، اعتبر هذا العيب، مبررا كافيا من وجهة نظرهما، للمطالبة بنسبة اعلى من الارباح، حيث نظرا الى هذه النسبة الاعلى كحماية للمصرف المستثمر.

٣ - المضاربة :-

بعد صدور قانون شركات المضاربة في الباكستان (١)، ومدور اللوائح التنفيذية لقانون المضاربة (٢)، سمح بتأسيس شركات المضاربة لسد حاجات القطاع الخاص التمويلية.

وبموجب القانون المذكور، يشارك المساهمون بأموالهم ومدير التمويل، والذي قد يكون المصرف بجهوده وخبرته ويتم توزيع الارباح الناتجة، بين المساهمين بنسبة مساهمة كل منهم في رأس المال، اما مدير التمويل فيحصل على رسم مقابل خدماته (٣).

وقد ظهر في التطبيق نوعين من المضاربة : مضاربة متعددة الاعراض، ومضاربة ذات عرض واحد، او ما يسمى بالمضاربة المطلقة، والمضاربة الخاصة، وجميع المضاربات مستقلة عن بعضها البعض، ولا تلتزم أي منها التزامات الاخرى، كما ان أي منها غير مخول باستخدام موجودات الاخرى.

١ - مدر قانون المضاربة في ٢٦/٦/١٩٨٠ م.

٢ - مدوت اللوائح التنفيذية في ٢٦/١/١٩٨١ م.

٣ - رسم الخدمة يكون على شكل نسبة من الارباح.

وشركات المضاربة في باكستان تخضع لتنظيم وحماية شاملة انضماما عليها قانون شركات المضاربة، الذي كان من بنوده :-

١ - على كل شركة طرح ١٠% على الأقل من المجموع الكلي لشهادات المضاربة، للاكتتاب العام.

ب - يجب تزويد حاملي شهادات المضاربة، بميزانيات مفصلة، وبيان ارباح وخسائر الشركة، بين كل فترة واخرى (الفترات محددة المدة).

وحتى الآن، اديرت عمليات المضاربة في باكستان من قبل مؤسسات اقراض متخصصة، وعلى الاخص مصرف العدالة المتحد، وقد طرح اول مشروع مضاربة للاكتتاب العام، عام ١٩٨٥م، بقيمة ٢٥ مليون روبية. اما اول شركة مضاربة، فقد انشأت في تشرين ثاني ١٩٨٢م.

٣ - التمويل على اساس الربح الاجمالي :-

عندما لا يكون التمويل على اساس المشاركة ملائما، اما بسبب صعوبات في تحديد الارباح، او تكون مدة الايداعات قصيرة الاجل، غاله يسمح للمصارف بالتمويل على الربح الاجمالي وفي ظل هذا الترتيب، يتم الاتفاق على الربح الاجمالي للبائع، بين البائع والمشتري مقدما، حيث يرتب المصرف لعملية بيع البضائع المطلوبة من قبل العميل المشتري، وبيعها له على اساس التكلفة زائد هامش ربح متفق عليه ويتم دفع ثمن البضاعة، اما دفعة واحدة او على اقساط تدفع في مدة محددة.

وقد يكون الاتفاق على اجمالي الربح، ضمن الحدود العليا والدنيا (١)،

١ - يحدد مصرف الدولة الباكستاني من وقت الى آخر الحد الاعلى للربح السنوي الذي يمكن للمصارف او مؤسسات التمويل استيفائه على القروض المقدمة على غير اساس الفوائد كما يحدد مصرف الدولة الباكستاني الحد الاعلى للربح السنوي، الذي يمكن للمصارف او مؤسسات التمويل استيفاءه على انماط التمويل المتعلقة بالتجارة، المرابحة، التأجير، الشراء بالتقسيط كما انه يحدد الحد الادنى للربح الذي تأخذه المصارف ومؤسسات التمويل بعين الاعتبار اثناء دراستها لطلبات التمويل.

(محمد نجات الله صديقي، المصارف المركزية في اطار العمل الاسلامي، ١٩٦٥).

للنسب التي يحددها مصرف دولة باكستان. والتمويل على اساس اجمالي الربح، هي الصيغة الأكثر انتشارا في عمليات التمويل في باكستان اليوم، وبيلما يحق للمصارف تحديد اجمالي الربح ضمن حدود النسب التي يضعها مصرف دولة باكستان، فان المصرف التجاري لا يستطيع فرض ربح على الربح الاجمالي المحدود في حالة تاخر المشتري في السداد. وذلك لان فرض ربح على الربح الاجمالي المحدد يعتبر كالفائدة.

■ - تاجير البضاعة :-

في ظل هذا الاسلوب الاستثماري، تقوم المصارف ومؤسسات التمويل الاخرى، بشراء موجودات ثابتة كالالات، والسيارات وتكون هذه الموجودات اما مملوكة كلياً للممول، او تكون ملكيتها مشتركة مع المستاجر، وتلقى المصارف ومؤسسات التمويل، الاجرة التي تحصل عليها من تاجير تلك الموجودات او نسبة متفق عليها، اذا كانت ملكيتها مشتركة مع العملاء، وقد تثقل ملكية الموجودات المؤجرة الى المستاجر في نهاية مدة محددة، اذا كان الاتفاق يقضي بذلك، وهذا ما يسمى بالتاجير المنتهي بالتمليك.

لقد استخدم هذا الاسلوب، من اجل تسهيل عملية الحصول على الات والمعدات، والسلع المستديمة، ولظرا لان المصارف لا تستطيع زيادة عدد الانقسام لتغطية الخسارة في حالات التاخر في الدفع، فان هذا يتطلب التدقيق والعذر من قبل المصارف، في اتباع هذا الاسلوب من اساليب الاستثمار.

في

تقييم عملية اسلمة النظام النقدي والمصرفي في باكستان (١)

رغم انه من السابق لاوانه، تحديد اثر التنظيمات الجديدة على عمليات الجهاز المصرفي، فان الخطوات التجريبية الحذرة التي اتبعتها باكستان، في الانتقال الى النظام النقدي والمصرفي الاسلامي، قد سهلت عملية التحول، الا انه كانت هناك صعوبة في منح القروض للمؤسسات الصغيرة الحجم. كذلك لم يكن للتخصص من الفائدة، آثار سلبية على كمية وداخ المصارف، ونسب العوائد التي تقدمها المصارف، فبالعكس فقد مالت نسب العوائد في ظل النظام الجديد، لان تكون اكبر من نسب العوائد التي كانت تمنح في ظل النظام الريوي كما سيتضح من الجدول التالي (٢): -

كما نعت وداخ المشاركة في الارباح والخسائر بشكل مائل، منذ ان بدأت المصارف بقبول الودائع المشاركة في الارباح والخسائر، واستثمارها وفقاً لاساليب الاستثمار الاسلامية، كما يتضح من الجدول رقم ٢ (٣).

-
- (١) (البنوك الاسلامية) Islamic Banking, Zubair Iqbal, Abbass Mirakhor, page: 19.
- (٢) (البنوك الاسلامية) Islamic Banking, Zubair Iqbal, Abbas Mirakhor, page: 18.
- (٣) (البنوك الاسلامية) Islamic Banking, Zubair Iqbal, Abbass Mirakhor, page: 19.

جدول رقم ١٠٠ مقارنة بين نسب الفائدة، ونسب المخصص في ظل نظام المشاركة في الأرباح والخسائر

1100

المصدر : مطبوعات حكومية، ومعرف دولة باكستان، النشرة الشهرية لشهر أيار ١٩٨٥، ونسب العوائد المتقدمة من المعارف الوطنية، والتي تغطي

غير المشاركة : نسب الموارد من غير المشاركة. {الموارد الرئيسية} (٣)

جدول رقم (٢)
نمو ودائع المشاركة في ا لارباح
والخسائر في الفترة ما بين ١٩٨١ - ١٩٨٥ م
بالبليون روبية

نهاية كانون اول						نهاية حزيران
١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٢	١٩٨٤	١٩٨٤	١٩٨٥	
٧٠,٠	٨٢,٨	١٠٦,٩	١١١,٧	١١٧,٩	١٢٨,٠	الودائع الكلية
٥٤,٧	٦٦,٤	٨٦,٣	٩١,٠	٩٨,٠	—	موائد الودائع
٦,٥	١٢,٩	١٩,٩	٢٩,٧	٢٢,١	٢٨,١	ودائع المشاركة في الارباح والخسائر
٩,٢	١٥,٤	١٨,٦	٢٦,٣	١٨,٧	٢٨,٦	نسبة وداائع المشاركة الى الودائع الكلية (بالمئة)
١١,٩	١٩,٤	٢٣,١	٣٢,٣	٢٢,٦	—	نسبة المشاركة الى ودائع العوائد (بالمئة)

المصدر: بيانات حكومة ومصرف دولة باكستان، النشرة الشهرية لشهر تشرين ثاني
١٩٨٥ م، والتقارير ٨١/٨٥.

هذا على الرغم من أن معظم ودائع المشاركة في الأرباح والخسائر كانت ودائع شخصية، ذلك لأن القانون الذي ألزم المصارف بعدم قبول الودائع المغطاة على أساس الفائدة، لم يصدر إلا في الأول من تموز عام ١٩٨٥ م.

إن السبب وراء نمو ودائع المشاركة، يرجع إلى أن العوائد على الودائع المشاركة كانت أعلى من العوائد على الودائع الربوية، كما تبين من الجدول رقم "١".

إلا أنه على الرغم من ضخامة حجم ودائع المشاركة في الأرباح والخسائر، فإن البيانات المتوفرة لسنة ١٩٨٤ م، تبين أن ودائع المشاركة في الأرباح والخسائر، لم تكن مستغلة بشكل كامل في ظل أشكال التمويل الإسلامية، كما يبين الجدول رقم ٢ (١)

جدول رقم (٣)
استثمارات المشاركة في ا لارباح والخسائر
من قبل المصارف التجارية لعام ١٩٨٤م

كانون اول ١٩٨٤		حزيران ١٩٨٤		اسلوب التمويل
الحصة بالنسبة المشوية	القيمة بالمليون روبية	الحصة النسبية بالمئة	القيمة بالمليون روبية	
٨٢,	١٦, ٢٦٣	٨٦, ٧	١٧, ٣١٨	الربح ا لاجمالي وتخصيص
				الربح
٥٨, ٣	١١, ٤٢٦	٧٣, ٦	١٤, ٦٨٧	عمليات سلعية
١٤, ١	٢, ٧٥٥	٣, ٦	٢٢٧, -	عمليات تجارية
١, ٩	٢٧٧	١, ٥	- ٢٩٨,	اعتمادات مسندية
٤, ٩	٩٥٣	١, ٥	٧٠٥	اعتمادات التصدير
٣, ٢	٦١٣	٤, ٥	٩٠١	اعتمادات ا لاستيراد
٠, ٧	١٣٩	--	---	اخرى
				المشاركة
٠, ٧	١٣٠	٠, ٧	١٣٢	الشراء ا لاستثماري
- ١,	١٩٨	٠, ٦	١٣٠	المشاركة في الربح
				العقاري (ا لايجار)
١٠, ١	١, ٩٧	- ٨,	١, ٥٩٣	المشاركة في اسهم راس
				المال
١, ٣	٢٤٩	٠, ٩	١٧٦	اخرى
--	١٩, ٦٨٤	--	٢, ٨٨	مجموع ودائع المشاركة
--	٦٦, ٨	--	٩٠, ٤	عوائد المشاركة في ا لارباح
				ودائع المشاركة (بالمئة)
--	١٤٧, ٩٢٨	--	١٤٠, ٢٠٦	المجموع الكلي لاستثمارات
				وقروض المصارف
--	١٣, ٢	--	١٤, ٢	تمويل المشاركة /مجموع
				قروض واستثمارات المصارف
				(بالمئة)

المصدر بيانات حكومة مصرف دولة باكستان، التقرير ا لاقتصادي السنوي، السنة
الشهرية لشهر تشرين ثاني ١٩٨٥ م.
هذه البيانات تشمل المصارف المواقعة فقط، و التي تغطي حوالي ٩٠ ٪ من
القطاع المصرفي، والموجودات المصرفية.

ان البيانات الواردة في الجدول رقم (٢) ربما عكست الخبرة المحددة بأشكال التمويل الإسلامية، وتوفر بدائل ربحية، ومع ذلك فقد وصلت استثمارات المشاركة في الارباح والخسائر الى حوالي ١٢% من مجموع قروض واستثمارات المصارف في نهاية عام ١٩٨٤م، الا ان أكثر من ٨٠% من استثمارات المشاركة كانت ذات أجل قصير.

لقد كانت مؤسسة الاتحاد للاستثمار الوطني، ومؤسسة الاستثمار الباكستانية، ومؤسسة تمويل الاسكان، أولى المؤسسات التي حولت تمويلاتها من الفائدة، الى طريقة المشاركة في الارباح والخسائر، وذلك في الاول من تموز ١٩٧٩م.

فقد حولت مؤسسة تمويل الاسكان، عملياتها التمويلية الى المشاركة في الدخل المتحصل من تاجير البناء، حسب النسبة المتفق عليها، بدلا من الحصول على فائدة ثابتة، وبالنسبة لمالك البناء المشارك، فانه اذا توقف عن دفع عدد من دفعات التاجير، تفرض عليه عقوبات، وفي حالة التوقف عن دفع دفعات التاجير تقوم المؤسسة برهن العقار المملوك.

اما مؤسسة الاستثمار الباكستانية، فانه بعد ان توقفت عن استثمار اموالها على اساس الفائدة، اعتبارا من عام ١٩٧٩م، اقتضت عملياتها الاستثمارية على المشاركة والمضاربة، لقد اتبعت مؤسسة الاستثمار الباكستانية الاسلوب التدريجي في التحول الى النظام المصرفي الاسلامي، عاكسة بذلك تفوقا كبيرا في عملياتها الاستثمارية، ففي تموز ١٩٧٩م، توقفت عن تمويل شراء اصول على اساس الفوائد وفي الاول من تشرين اول ١٩٨٠م، بدأت بتطبيق برنامج حولت بموجبه الاموال المستثمرة لدى هذه المؤسسة الى حسابات استثمارية مشتركة، عملت على اساس المشاركة في الارباح والخسائر وبموجب البرنامج الذي وضعته صارت تقوم باستثمارات مشتركة مع اصحاب الحسابات المشتركة.

وفي الاول من كانون الثاني ١٩٨١م، تركزت استثماراتها في المضاربة والمشاركة، وحسابات المشاركة في الارباح والخسائر مع المصارف (١).

كذلك كان مؤسسة تمويل الاعمال الصغيرة (S B F C)، قد تخلت من الفوائد في عمليات التمويل اعتباراً من حزيران ١٩٨١م، واتبعت اسلوباً آخر في الاستثمار من خلال تسهيل اجراءات التاجير، لتمويل عمليات الحصول على آلات والمعدات حيث تقوم المؤسسة بشراء الآلات والمعدات، وتوذجرها الى العملاء، مقابل دفعة أولى مقدارها ٤٠% من قيمة الأصل ثم تقسط الباقي الى أقساط وبعد دفع جميع الاقساط في نهاية المدة المحددة، يصبح العميل مالكا للأصل، وفي خلال مدة دفع الاقساط يتم دفع اجرة شهرية مقدارها ١١% من قيمة الأصل.

أما مؤسسة اتحاد المصارف، التي أسست في عام ١٩٧٩م لمواجهة متطلبات التمويل الصناعي للقطاع الخاص، فإنها تقوم بعمليات الاقراض من خلال الدعم المباشر لحقوق المساهم، وشراء شهادات المشاركة، والمضاربة، وشهادات المشاركة المحددة المدة. (شهادات المشاركة المؤقتة).

كما سمح النظام الجديد للمصارف بأن تعطي نسباً مختلفة من الارباح للمودعين في ودائع المشاركة، حتى ولو كانت بنكية لاستثمارات متشابهة، وهكذا فإن المصارف الأكثر كفاءة، سوف تعطي عوائد أعلى من المصارف الأخرى، وبالتالي جذب الودائع بشكل أكبر، وتعتقد السلطات النقدية أن نسب العوائد المختلفة سوف تشجع القلائص الشريف بين المصارف.

١- تفيد الاحصائيات أن العوائد التي دفعت للمكتتبين في شهادات المشاركة، والمضاربة من قبل مؤسسة الاستثمار الباكستانية استمرت في الارتفاع حتى توقفت عند ١٢,٨% لعام ١٩٨٤م، مقابل ١١,٥% قبل اسلمة عملياتها.

(البنوك الإسلامية) Zuzair Iqbal, Abbass Mirakhor, Islamic Banking

Page: 21.

اثر الانتقال الى النظام النقدي والمصرفي الاسلامي على السياسة النقدية، والتنظيم المصرفي في باكستان (١)

ان الغاء الفائدة في باكستان، حسب النظام النقدي والمصرفي الاسلامي لم يضعف من فعالية السياسة النقدية، التي استمر تنفيذها من خلال ضبط تخصيص الائتمان المباشر، حيث تتم مياغة خطط التمويل السنوية، واهداف التمويل، على اساس اهداف برنامج التطوير السلمي، ويجري تخصيص الائتمان للقطاعات الحكومية وغير الحكومية على اساس خطط التمويل السنوية.

ونتيجة الضبط المباشر لتكوين ونحيمى الائتمان، فانه قد تمت الاستفادة، بنسبة قليلة من الادوات المباشرة، التي استخدمت لتنظيم عملية التوسع في ملح الائتمان، كما تمت الاستفادة من سياسة لتنظيم نسبة الاحتياطي النقدي الالزامي، ونسبة السيولة للمصارف التجارية، من اجل تحقيق اهداف اقتصادية مهمة، والتي سبق الاشارة اليها في مبحث ادوات السياسة النقدية. في بلد تخصيص ائتمان.

لقد استبدلت سياسة سعر الخصم، بتنظيم جديد، يقدم فيه مصرف دولة باكستان التمويل اللازم للمؤسسات المالية، على اساس المشاركة في الارباح والخسائر والتي ساهمت في تذليل صعوبات الحصول على السيولة النقدية.

١ - محمد نجاة الله حديقي: المصارف المركزية في اطار العمل الاسلامي، ص

ان نسبة الربح التي حددها مصرف دولة باكستان على مثل هذا التمويل متساوية مع نسبة العوائد التي تدفعها المصارف للمؤسسات على حسابات توفيرها، وإذا لم يكن لتلك المؤسسات أي حساب توفير، فإن نسبة الربح سوف تكون مساوية لنسبة العوائد المدفوعة على ودائعها، ذات الاستحقاق خلال ستة أشهر.

ان علاقة المصرف بالموذج أصبحت تقوم بعد الانتقال، على أساس المشاركة، كما أصبح مصرف دول باكستان يقوم بتقديم التمويل لمؤسسات الاقتراض المتخصصة على أساس المشاركة في الأرباح والخسائر.

ومنذ أن طبق النظام المصرفي الإسلامي في باكستان، لم يترتب على تطبيقه، تغيير كبير في الإجراءات والتنظيمات التي تحكم عملية الرقابة والإشراف على المصارف، فمعظم عمليات المصارف استمرت ذات أجل قصير، إلا أنها أصبحت مرتكزة على الربح الإجمالي، كذلك فإن احتمال تعرض المصارف للمخاطر بقي دون تغيير، كذلك لم يقيم مصرف دولة باكستان بإجراء تعديل على نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي، ونسبة السيولة.

إلا أن التغيير المهم الذي حدث، يتعلق في الإجراءات التي تتخذ عند التأخر في دفع القروض، فحسب النظام الربوي القديم، كانت المصارف تفرض فائدة على الفائدة، عند التأخر في دفع دفعات القروض، أما النظام الجديد، فإنه لا يسمح للمصارف بوضع ربح على الربح الإجمالي، في حالة التأخر في الدفع، ووضع نظام للعقوبات، بعد صدور قانون المحاكم المصرفية في ١٢/٢١/١٩٨٤م، إلا أنه لكي يكون نظام العقوبات فعالاً، فإن هناك حاجة إلى آلية قانونية فعالة، لتنفيذ قانون العقوبات فوراً، ووضع القرارات التي تمنعها المحاكم المصرفية موضع التنفيذ الفوري.

كذلك فإنه بعد أن أصبحت جميع عمليات المصارف، تقوم على أساس المشاركة، فإنها استمرت بالمطالبة بالحصول على ضمانات عند منح التمويل - لحماية أموالها وأموال المودعين من سوء الاستخدام.

وعلى الرغم من أن المصارف التجارية، قد تكيّفت بشكل جيد مع الإجراءات الجديدة، إلا أن التقدم السريع المنشود قد اعاقته عملية إعادة تدريب الموظفين العاملين في المصارف على عمليات وأساليب الاستثمار الإسلامية، وانظمة تدقيق ومراجعة الحسابات، ونظم المحاسبة المتبعة، وعدم وجود سوق أوراق مالية يجري التعامل فيها وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وعدم توفر إطار قانوني جديد يسمح باستقرار سريع لمشاكل المقترضين، وعدم وجود سوق مالية أولية وثانوية فعالة.

إيران (١) :-

بعد قيام الثورة في عام ١٩٧٩م، اتخذت السلطات الإيرانية عدة إجراءات، لجعل العمليات المصرفية متفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، ففي شباط ١٩٨١م، قام المصرف المركزي الإيراني باتخاذ عدة إجراءات لإلغاء الفائدة من العمليات المصرفية، كان من أهدافها إلغاء الفوائد على المعاملات المصرفية، واستبدالها بعمولة خدمة حدداً الأقصى ٤٪، وبنسبة ربح حدداً الأدنى يتراوح بين ٤-٨٪ حسب نوع النشاط الاقتصادي، كما تم تحويل الفوائد على الاحتياطات النقدية إلى نسبة الربح الأدنى المضمون، وفي نفس الوقت، وضعت تشريعات قانونية شاملة، لجعل النظام المصرفي كله، خاضعاً لأحكام الشريعة الإسلامية. أن القانون الذي أعدته لجنة على مستوى عال، تكونت من مصرفيين، وعلماء اقتصاد، ورجال أعمال، وعلماء دين، قد أقره البرلمان الإيراني في شهر آب ١٩٨١م باسم "القانون المصرفي الإسلامي" وقد طلب بموجب القانون المذكور، من المصارف تحويل احتياطياتها بما يتفق وأحكام الشريعة الإسلامية خلال سنة، أو تعطى القروض على أساس الفائدة.

وكل عملياتها التجارية خلال ثلاث سنوات، من تاريخ صدور القانون، كما حدد القانون المصرفي الإيراني النواع المعاملات، التي يجب أن تشكل أساس الموجودات للمصارف التجارية. وقد بدء بتلخيص القانون المصرفي الإسلامي اعتباراً من ١٩٨٤/٢/٢١ م، بحيث لم تعد المصارف منذ ذلك التاريخ، تقبل الودائع وقد نصت المادة الأولى من القانون المذكور على أن أهداف النظام المصرفي الإيراني: (١)

١ - استقرار النظام النقدي الائتماني، على أساس الحق والعدل (وفق معايير الشريعة الإسلامية)، لغرض تنظيم التداول الصحيح للنقد، والائتمان، لاتجاه صوب سلامة الاقتصاد ولموه، في القطر.

ب - العمل باتجاه تحقيق الأهداف والسياسات، والبرامج الاقتصادية لحكومة جمهورية إيران الإسلامية، من خلال الوسائل النقدية، والائتمانية.

١ - جمال الدين عطية، البنوك الإسلامية، ص ٤٣

محمد نجاة الله مديقي، المصارف المركزية في إطار الحمل الإسلامي، ص

١٧١ .

محمد سويلم، إدارة المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية، ص ٤٣٣ .

٤٣٤ -

- ج - ايجاد التسهيلات اللازمة لتوسيع دائرة التعاون العام، والقروض الحسن، من خلال جذب الاموال الحرة، والمدخرات، وايداعات التوفير، وتعبئة الكل، باتجاه تأمين ظروف وامكانيات العمل، وتوظيف راس المال وذلك لتنفيذ البندين (٢، ٩) من المادة (٤٣) من الدستور (١).
- د - العمل على ايجاد التسهيلات اللازمة في مجال المدفوعات والمقبوضات، والمبادلات، والمعاملات، وسائر الخدمات التي تلقي على عاتق المصرف بموجب القانون.

- ١ - بند (٢) من المادة (٤٣)، من الدستور، ينص على ما يلي:-
توفير عرس، وامكانيات العمل للجميع، بهدف الوصول الى مرحلة العداام البطالة، ووضع وسائل العمل تحت تصرف كل من هو قادر على العمل، ولكله فاقد لوسائله بصورة تعاونية، عن طريق الاقتراض بسلا فائدة او اي طريق آخر مشروع، بحيث لا ينتهي الامر الى تمركز وتد اول الثروة بيد افراد ومجموعات خاصة، وبحيث لا تتخول الحكومة معه التي رب عمل كبير مطلق، وهذه العملية يجب أن تتم، مع ملاحظة الضروريات القاشعة في البرامج الاقتصادية العامة للدولة، في كل مرحلة من مراحل النمو.
- وينص البند (٩) من المادة (٤٣) من الدستور على ما يلي:-
التاكيد على مضاعفة الانتاج الزراعي، والحيواني، والمناعي الذي يسد الحاجات العامة، ويوصل الدولة الى حد الاكتفاء الذاتي، ويحررها من التبعية.
- (جمال الدين عطية، البلوك الاسلامية، ص ٤١).

أهم ملامح النظام المصرفي كما حددهما القانون المصرفي الإسلامي (١)

١ - تقبل المصارف الودائع تحت عنوان "ودائع القرض اللاربوي"، وهذه تشمل الحساب الجاري، وودائع التوفير، وتحت عنوان "ودائع الرساميل التوظيفية ذات المدة"، بحيث يعد المصرف، وكيلا في استثمارها في مجالات، المشاركة والمضاربة، والإجارة بشرط التعليق، والبيع بالتقسيط، والمزارعة، والمساواة، والتوظيف المباشر، ومعاملات بيع السهم، والمرابحة.

٢ - تتعهد المصارف بإعادة دفع أصل ودائع القرض اللاربوي، كما أنه لا مانع لديها من تأمين ودائع الرساميل التوظيفية ذات المدة.

٣ - ولغرض تشجيع الأفراد على إيداع لقود مدخراتهم، لدى المصارف، تستطيع المصارف أن تسلك السبل التشجيعية التالية :-

١ - منح الجوائز غير المقدرة - نقدية كانت أو عينية - لإيداعات القرض الحسن، (٢)

١ - جمال الدين عطية، البنوك الإسلامية، ص ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦

محمد نجات الله مديقي، المصارف المركزية في إطار العمل الإسلامية ص

١٧٠ ، ١٧١

Zubair Iqbal, Abbass Mirakhor, Islamic Banking (البنوك الإسلامية)
Page: 32, 33.

٢ - فيما يتعلق بمنح جوائز نقدية أو عينية لإيداعات القرض اللاربوي يرى جمهور الفقهاء أنه لا يجوز للمقرض أن يأخذ من المستقرض شيئا من المال كالهديّة مثلا قبل الوفاء بالدين، فإن أخذ المقرض شيئا اعتبر ذلك من قبيل الربا، واحتج جمهور الفقهاء بالحديث الموقوف على فضالة بن عبيد قال :-

"كل قرض جر منفعة فهو ربح من وجوه الربا".

(انظر تفصيل ذلك في) :-

عبد الله عبد الرحيم العبادي، موقف الشريعة من المصارف الإسلامية المعاصرة، ص ٤٩ ، ٥٠ .

- ب - التخفيف أو الاعفاء من رسوم ومصاريف الخدمات المصرفية .
- ج - منح حق التقدم والاولوية للمودعين في الاستفادة من التسهيلات المصرفية الممنوحة .
- د - ليس للمصارف توظيف رساميلها في انتاج الكماليات والسلع الاستهلاكية .
- هـ - ليس للمصارف عقد مضاربة مع القطاع الخاص في مجال الواردات .
- ٦ - على المصارف ان تضع المصادر المالية اللازمة تحت تصرف العملاء ، مع اعطاء الاولوية للتعاويلات القانونية وذلك لتسهيل توسيع المجالات التجارية ، في اطار السياسات التجارية للحكومة .
- ٧ - تستطيع المصارف القيام ببناء الوحدات السكنية المنخفضة الثمن ، لاجل بيعها بالتقسيط ، او تاجيرها مع شرط التمليك ، بعد فترة محددة .
- ٨ - تستطيع المصارف شراء الاموال المنقولة ، بناء على طلب العميل ، بشرط التزامه بالشراء من المصرف ، لغرض الاستهلاك ، او الائتفاع المباشر من المال ، موضوع الطلب ، باعطاء التامين على ذلك ثم بيعها للمشتري بالتقسيط .
- ٩ - تستطيع المصارف عند طلب العميل ، والتزامه بالاجارة المشروطة بالتمليك ، بعد مدة ، وتسعده بالائتفاع المباشر ، من المتاع موضوع الطلب ، ان تقوم بشراء الامتعة المنقولة ، وغير المنقولة ، ثم تاجيرها للمطالب على شرط التمليك له بعد مدة محددة .
- ١٠ - لكي توجد المصارف التسهيلات اللازمة لتامين السيولة النقدية ، للوحدات الانتاجية ، ان تقوم باي من العمليات التالية :-
- ١ - شراء المواد الخام ، وقطع الغيار ، التي تحتاجها الوحدات الانتاجية ، بناء على طلب منها ، وتعهد من قبلها بشراؤها واستعمالها ، ثم تقوم المصارف ببيعها للوحدات المذكورة با لاجل .

ب - أن تشترى سلما من هذه الوحدات محاميلها التي تتمتع بسهولة البيع، يطلب منها (١).

١١ - على المصارف أن تخصص جزءا من مواردها المالية لطالبي القرض الحسن.

١٢ - تعتبر كل سندات العقود المبرمة بين المصارف وعملائها في حكم السندات اللازمة للتنفيذ.

١٣ - يقوم المصرف المركزي بالرقابة والاشراف على الامور النقدية والمصرفية، مستخدما الوسائل التالية :-

١ - تعيين الحد الأدنى، والحد الأعلى لنسبة حصة المصارف من الارباح في عمليات المشاركة، والمضاربة، ويمكن أن تكون النسب متفاوتة، باختلاف مجالات الأنشطة.

ب - تعيين الحقول المختلفة، لتوظيف الرساميل، والمشاركة ضمن اطار السياسات الاقتصادية المصادق عليها، وتحديد الحد الأدنى لنسبة الربح المتوقعة من مشاريع التمويل والمشاركة، واعتبار الحد الأدنى أساسا لاختيار مشروعات توظيف الرساميل والمشاركة، ويمكن أن يكون الحد الأدنى للارباح، متفاوتا تبعاً لاختلاف مجالات ووجه النشاط الاقتصادي.

١ - الشراء سلما أو سلعا

ويتم بأن يدفع المصرف الثمن مقدما، ويتسلم المبيع الموصوف في الزمن المؤجل المتفق عليه.

اما البيع سلما

فيتم بأن يأخذ المصرف الثمن مقدما، ويلتزم بتسليم المبيع الموصوف في الزمن المؤجل المتفق عليه مع مراعاة سائر شروط السلم. (ذكريا —————
القضاة، السلم والمضاربة من عوامل التيسير في الشريعة الإسلامية، ط ١" د ار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٨٤م، ص ٤٣٦).

■ - تعيين الحد الاعلى والحد الادنى لحصة المصارف من الارباح في المعاملات التقسيطية، أو الاجارة بشرط التمليك بشكل يتناسب مع سعر الكلفة لموضوع المعاملة.

د - تعيين الحد الادنى والحد الاعلى لاجرة العمل المأخوذة مقابل الخدمات المصرفية (بشرط ألا تتجاوز كلفة العمل والخدمة المبذولة)، وحق الوكالة في استخدام الودائع التي يتسلمها المصرف للتوظيف والاستثمار.

هـ - تعيين الحد الاعلى والحد الادنى، لامتيازات منح الجوائز غير المقدرة والاعفاء من رسوم ومصاريف الخدمات المصرفية، واولوية الاستفادة من التسهيلات المصرفية الممنوحة، وتعيين معايير الدعاية للمصارف في هذه الحالات.

و - تعيين الحد الاعلى والحد الادنى لميزانية المشاركة والمضاربة وتوظيف رأس المال، والاجارة بشرط التمليك والمعاملات التقسيطية، والسيئة، والسلم، والمزارعة، والمساقاة، والجعالة، والقرض الحسن، للمصارف، أو أي من مجالات النشاط المختلفة، وكذلك تعيين الحد الاعلى للتسهيلات الممنوحة، لكل متعامل مع المصرف.

١٤ - لا يجوز للمصرف المركزي ان يتعامل بالربا مع أي مصرف من المصارف، ولا يجوز للمصارف ان تتعامل بالربا فيما بينها.

١٥ - تعتبر الاموال التي تلقاها المصارف على اساس حق العمل وحق الوكالة، دخلا خاصا بها، غير قابلة للتوزيع بين المودعين.

كما حدد القانون المصرفي، المصرف المركزي كجهة مسؤولة عن النظام المصرفي في إيران، وحدد القانون أيضا الوسائل التالية لممارسة هذه المسؤولية (١) :-

١ - نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي، لكل نوع من أنواع الودائع في المصارف.

ب - السقف الائتمانية، لكل مصرف على القروض الفردية، والسقف الائتمانية لقروض المؤسسات والشركات.

ج - تعيين الحد الأدنى والحد الأعلى لنسب العوائد المتوقعة من التسهيلات المختلفة للمصارف.

د - تعيين الحد الأدنى والحد الأعلى لأرباح المصارف في عمليات المضاربة والمشاركة.

هـ - النسب العليا للعمولة التي تفرضها المصارف على حسابات الاستثمار والتي تعمل المصارف كوكيل أمين عليها.

و - الحدود العليا لتسهيلات القروض المملوكة من المصارف لكل طالب قرض.

ز - النسب المقبولة من تسهيلات القروض المملوكة من كل مصرف لمختلف المودعين.

ح - الحد الأعلى للالتزامات في كل مصرف، الناشئة من فتح الاعتمادات المستندية، وتحويلها، وإصدار خطابات الضمان، وكذلك نوع وكمية الضمانات لهذه الالتزامات، كما يحول القانون المصرف المركزي، سلطة

تدقيق ومخصص حسابات ووثائق المصارف ووضع وإبتكار تلتظيمات جديدة لتعزيز سلطته الاشرافية ولحماية اموال المودعين من مخاطر عدم قدرة المصارف على الدفع.

ط - الطلب من جميع المصارف اعلان نتيجة اعمالها ونسبة ارباحها في نهاية كل ستة اشهر من العمل، والارباح المتحققة لا توزع والمما يتم اعادة استثمارها حتى نهاية السنة المالية، كما انه لا يتم احتساب ارباح على الودائع، اذا تم سحبها قبل القضاء المدة المحددة، او اذا قلت كميتها عن الحد الادنى المقرر (١).

عملية اسلمة النظام النقدي والمصرفي في ايران

ان القانون المصرفي الاسلامي، ينفذ بنود المادة (٤٢) من دستور جمهورية ايران الاسلامية، الذي اتفق الفائدة من كافة العمليات المصرفية، الا ان اهم مظهر اقتصادي للقانون المصرفي الاسلامي، هو محاولته صياغة علاقة قوية بين الوسيط المالي وبين اصحاب المشاريع المبدعة، دون الاعتماد على معدلات الفائدة، بالإضافة الى ايجاد ضمانات وحماية كافية لتأكيد الاعتماد على ممارسات مصرفية فعالة، ولتحقيق ذلك عمل القانون المصرفي الاسلامي على

١ - الحد الادنى للمبالغ المودعة في الحسابات الاستثمارية القصيرة الاجل عشرين الف ريال إيراني، وخمسين الف ريال إيراني الحد الادنى للمبالغ المودعة في الحسابات الاستثمارية الطويلة الاجل

(البنوك الاسلامية) (Zubair Iqbal, Abbass Mirakhor, Islamic Banking)

10).

إيجاد جهاز يحدد أشكال التمويل الإسلامية المختلفة، التي يجب أن تركز عليها عمليات تمويل المصارف، لتسهيل تقديم التمويل الضروري للمعاملات الاقتصادية في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي، كما يتضح من الجدول التالي:- (١)

جدول رقم (٤)

أشكال التمويل المسموح بها، وفقا لأنواع النشاط الاقتصادي

نوع النشاط	شكل التمويل المسموح به
التاج (زراعي، صناعي، تعديني)	المشاركة، معاملات السلم (٢)، البيع بالتقسيط، الإستثمار المباشر، زراعة مساقاة، جعالة تأجير البضائع.
تجاري	مضاربة، مشاركة، جعالة.
الخدمات	تأجير البضائع، البيع بالتقسيط الجعالة
الاسكان	تأجير البضائع، البيع بالتقسيط القرض الحسن، الجعالة.
استهلاكي	البيع بالتقسيط القرض الحسن

(البلوك الإسلامية) (Zubair Iqbal, Abbas Mirakhor, Islamic Banking)

page 12)

٢- يقدم بمعاملات السلم أو السلف:-
البيع سلما:- ويتم بأن يأخذ المصرف الثمن مقدما، ويلتزم بتسليم المبيع الموصوف في الزمن المؤجل المتفق عليه مع مراعاة سائر شروط السلم. أما الشراء سلما: فهو عكس الأسلوب الأول، ويتم بأن يحبل المصرف الثمن، ويتسلم المبيع الموصوف في الزمن المؤجل المتفق عليه.
(زكويًا — القضاة، السلم والمضاربة / من عوامل التيسير في الشريعة الإسلامية، ص ١٤٦).

وحدد القانون المصرفي الاسلامي، المصرف المركزي الايراني كجهة مسؤولة عن تحديد، وتعيين اشكال التمويل الاسلامية لمختلف قطاعات الاقتصاد.

وقد ترتب على تنفيذ القانون المصرفي الاسلامي، زيادة ودائع القطاع الخاص، وودائع الاستثمار، زيادة كبيرة كما يتضح من الجدول التالي:-

الجدول رقم (٥)
موجودات والتزامات الجهاز المصرفي ١٩٨٤/١٩٨٥ م
بالبليون ريال

البند	٣١ آذار ١٩٨٤	٣١ آذار ١٩٨٥
<u>ودائع القطاع الخاص</u>	٥,٦٠٠,٦	٥,٩١٨,٢
لدى الاطلاع	١,٩٥٥,٨	٢,٥٠٩,٠
لأجل	٣,٦٤٤,٨	١,٠٨٧,٩
الودائع في النظام القديم	٣,٦٤٤,٨	١,٠٨٧,٩
ودائع التوفير	٢,٧٣٧,٢	٧١٦,٧
لأجل	٩٠٧,٥	٢٧١,٢
الودائع في النظام الجديد	--	٢,٢٢١,٤
ودائع القرض الحسن	--	-٧٨٠,٠
ودائع الاستثمار	--	٩١٤,٢
ودائع استثمار قصيرة الأجل	--	٦٣٧,٢
ودائع استثمار طويلة الأجل	--	٤,٥٠٠,٧
التمويلات الممنوحة للقطاع الخاص	٤,٦٥٦,٦	٢,٧٤٦,٠
التمويلات والقروض القديمة	٤,٢٥٦,٦	٢,٢٨٨,٤
المصارف التجارية	٢,١١٩,٢	١,٤٥٧,٦
المصارف المتخصصة	١,٤١٧,٤	٧٥٤,٧
التسهيلات الجديدة	--	٥٨٢,٥
المصارف التجارية	--	١٧١,٢
المصارف المتخصصة	--	

المصدر: المصرف المركزي الايراني

كما يظهر الجدول التالي (١) (٢) إلى التسهيلات المصرفية الجديدة والتي تم منحها لمختلف اشكال التمويل الاسلامية التي سمح بها .

جدول رقم (٦)
التسهيلات المصرفية موزعة على اشكال التمويل المسموح بها

نوع وسيلة الائتمان	نصيب كل نوع من التسهيل الاجمالي بالمئة	مقدار التمويل بالبلون ريال
تأجير البضاعة	٢, ٧	٢٧, ٩
البيع بالتقسيط	٢٢, ١	٢٤٧, ٥
المشاركة الخاصة	١٤, ٥	١٠٩, ١
المضاربة	١٧, ٨	١٢٤, ٦
معاملات السلم	٣, ٥	٣٦, ٨
الجعالة	٠, ٣	٢, ٤
المشاركة العامة	٤, ٩	- ٢٧,
الاستثمار المباشر	٠, ٦	٤, ٤
اشكال اخرى	٠, ٢	١, ٦
مجموع العمليات في حالة وجود عائد ودائع الاستثمار	٧٨, ٣	٥٩١, ٣
الشراء المدين	١١, ٣	- ٨٥,
قروض القرض الحسن	١٠, ٤	٧٨, ١
مجموع العمليات في حالة عدم وجود عائد ودائع الاستثمار	٢١, ٧	١٦٣, ٤
مجموع عمليات الاستثمار	١٠٠	٧٥٤, ٧

المصدر :- المصرف المركزي ا لايرواني

(١) (البنوك الاسلامية) Islamic Banking, Abbass Mirakhor, Zubair Iqbal,

Page 13.

وعلى الرغم من أن المصارف قد تكيّفت بشكل جيد مع الإجراءات الجديدة، إلا أن تنفيذ القانون المصرفي الإسلامي قد واجهته عدة عقبات تمثلت في (١)

- أ - ضعف نوعية سندات المصارف ملذ منتصف الستينيات.
- ب - الأحداث السياسية.
- ج - تجميد الازمدة الإيرانية في الخارج.
- د - الحرب مع العراق.
- هـ - عملية إعادة تدريب العناصر المالية العاملة في المصارف.

اثر الانتقال الى النظام النقدي والمصرفي الإسلامي على السياسة النقدية في إيران (٢)

تفيد بيانات المصرف المركزي لعام ١٩٧٣م، أن ثلاثة عناصر من عناصر القاعدة النقدية وهي:- الموجودات الأجنبية الصافية والتزامات الحكومة تجاه المصرف المركزي والتزامات الجهاز المصرفي تجاه المصرف المركزي، كانت على التوالي ٥٤,٦%، ٢٨,٢%، ١٧,٢%، ثم أصبحت في عام ١٩٨٤م كما يلي: ١٩,٥%، ٦٨,١%، ١٢,٤%، على التوالي لعناصرها الثلاث، مما يبين حدوث نقلة أساسية في بناء القاعدة النقدية كما تبين البيانات التاريخية، أن المضاعف المالي، الذي يمكنه أن يعمل لبيان أثر السياسة المالية بقي مستقراً وطبعاً فإن البيانات السابقة، تقودنا إلى الاستنتاج، بأن السياسة المالية، قد سيطرت على سلوك السياسة النقدية في السنوات التي شهدت عملية تنفيذ القانون المصرفي الإسلامي.

(١) Zubair Iqbal, Abbass Mirakhor, Islamic Banking (البنوك الإسلامية) page:9.

(٢) Zubair Iqbal, Abbass Mirakhor, Islamic Banking (البنوك الإسلامية) page: 14.

وفي العادة تتم صياغة السياسة النقدية في إيران من قبل المجلس العالي، للمال والقروض، الذي يحدد أعلى حد للتوسع في القروض، بشكل يكون متفقاً مع الاهداف الكلية للسياسة النقدية، والقروض تخصص بين القطاع الحكومي والخاص من جهة وبين الجهاز المصرفي من جهة أخرى، ومن خلال ممارسة المصرف المركزي للنشاط الاقتصادي، يستطيع المصرف المركزي دعم التخصيص الائتماني من خلال احدث التغيير في نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي، وعمليات السوق المفتوحة المعدلة، والتي يطلب بموجبها من المصارف، أن تحتفظ ب ٣٠ ٪ من موجوداتها كإمانات لدى المصرف المركزي الإيراني لأجل قصير.

وعلى أية حال فإن عملية تخصيص الائتمان، التي تم بموجبها التلسيق بين السياسة النقدية، واهداف تطويرها، قد بقيت أداة الخطأ الأساسية، كما تم تعزيز أداة الخطأ الأساسية للجهاز المصرفي، في أعقاب عملية تأميم المصارف، وأصبح المصرف المركزي الإيراني أكثر تدخلاً في اختيار موجودات المصارف، كما سادت السياسة الاقتراضية المثيرة في التخفيف من حدة التضخم من ١٧,٧ ٪ عام ١٩٨٢م، إلى ١٠ ٪ عام ١٩٨٤م، إلى ٧,٦ ٪ عام ١٩٨٥م.

تناول هذا الفصل خطوات اسلمة النظام النقدي والمصرفية في اقطار العالم الاسلامي التي ترى انه من الواجب تحويل نظامها النقدي والمصرفي الربوي الى النظام النقدي والمصرفي الاسلامي، وتجارب اسلمة النظام النقدي والمصرفي في كل من باكستان وإيران، وفيما يلي خلاصة لما ورد فيه :

١- إن اسلمة النظام النقدي والمصرفي في دول العالم الإسلامي لا يمكن أن يتم بخفزة واحدة، وذلك بسبب الديون الربوية الثقيلة، وعلى الأخص الديون الخارجية، التي تزرع تحتها معظم اقطار العالم الإسلامي، وتممية تلك الديون يحتاج إلى وقت ليس بالقصير، وبسبب عدم توفر العناصر المدربة، في المصارف والمؤسسات المالية، والتي تستطيع الحمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، خاصة وأن عملية إعادة تدريب تلك العناصر تحتاج إلى وقت ليس بالقصير أيضاً.

٢- إن إلغاء الفائدة من النظام المصرفي الإسلامي يعني أن تصبح كل الأعمال في البلدان الإسلامية، بما في ذلك الأعمال الصناعية، والزراعية، والتجارية، قائمة بالدرجة الأولى على أساس نظام المشاركة في الأرباح، كما وأن إلغاء الفائدة من النظام المصرفي الإسلامي يشكل حافزا اعظم لاستثمار المدخرات، فإذا ما وجدت فرص استثمار مربحة، ولم تكفي التدفقات النقدية الداخلية لاستغلالها، فإن الوصول إلى آلات والتجهيزات والمباني، والبضائع ممكن من خلال التاجير، والبيع بالتقسيط والمضاربة... الخ، كذلك فإن المنشآت التي ترغب في تحقيق توسع في خطوطها الإنتاجية، يمكنها الحصول على ما يلزمها من موارد، لتنفيذ برامجها التوسعية على أساس نظام المشاركة في الأرباح، وبوسعها أن تفعل ذلك كلما احتاجت فعلا إلى المال.

٣- لما كانت المصارف في ظل النظام الإسلامي، ستعمل على أساس المشاركة في الأرباح والخسائر، فإن الربح يجتذبها أكثر من الضمان ولهذا فإنها ستصبح أكثر استعدادا للبحث عن الموهبة والابتكار والكفاءة، بدلا من البحث عن مجرد الضمان، كما أنها ستكون أكثر استعدادا لتمويل أصحاب المشروعات الواعدة، كما أنها ستكون أكثر حذرا في تقويم الطلبات المقدمة إليها للحصول على التمويل بالمشاركة.

٤- إن جهود المصرف المركزي التي ترمي إلى تحقيق أهداف السياسة النقدية في أي بلد إسلامي بعد إلغاء الفائدة، يعتمد نجاحها على الأمور التالية :-

- ١- وضع نظام متكامل للهيكل المالي للدولة الإسلامية، بما فيه إنشاء سوق مالية أولية وثانوية متطورة.
- ب- مدى ما يتمتع به المصرف المركزي، من صلاحيات كافية تمكنه من التدخل عند الحاجة.

٥- على المصرف المركزي الإسلامي أن يلعب دور المبتكر، ودور المستشار طيلة عملية الاسلمة، بالنسبة للحكومة، والمؤسسات المالية والمصرفية، ودور المعلم بالنسبة للمجتمع، وعليه اتخاذ الترتيبات الخاصة بإعادة تدريب الموظفين، وغيرهم من العاملين في المصارف والمؤسسات المالية، على أهداف النظام الجديد ووسائل عمله، والعمل على توفير ما يحتاجه النظام الجديد من مؤسسات مالية مساندة ملائمة، وطرق مراجعة مختلفة وإطار قانوني ملائم.

٦- إن كلا من دولتي باكستان، وإيران قد تحولتا من النظام النقدي والمصرفي الربوي، إلى النظام النقدي والمصرفي الإسلامي، إلا أن السلطات النقدية في جمهورية إيران الإسلامية، اختارت تحويل نظامها المصرفي إلى النظام المصرفي الإسلامي، دفعة واحدة وبشكل كامل، أما باكستان فقد رأينا أن السلطات النقدية فيها، اختارت الانتقال من النظام المصرفي الربوي إلى النظام المصرفي الإسلامي، بشكل تدريجي، إلا أن عملية التقدم السريع المشودة في اسلمة النظام المصرفي في البلدين، قد أعاققتها عملية إعادة تدريب الموظفين العاملين في المصارف والمؤسسات المالية، حيث إن عملة إعادة التدريب تحتاج بلا شك إلى وقت طويل نسبياً.

٧- إن نجاح تجربة الاسلمة في كل من باكستان وإيران قد أثبتت بلاشك قابلية الفكر الإسلامي والنظم المنبثقة عنه للتطبيق وسد متطلبات الحياة المعاصرة حتى في أشد مظاهرها حساسية وتعقيداً، إلا وهو مجال النقود والسياسة النقدية والمصرفية.

٨- أدى التحول إلى النظام المصرفي الإسلامي، في كل من باكستان وإيران إلى توليد عدد من الأدوات المالية، وإلى إعادة تنظيم العمل المصرفي على أساس نظام المشاركة في الربح والخسارة بدلاً من نظام الفائدة.

الخاتمة

من دراستنا للفصول السابقة التي تناولت، موضوع السياسة النقدية في الإسلام، يمكن إيجاز أهم النتائج التي تم التوصل إليها في النقاط التالية :-

- ١- إن السياسة النقدية في الإسلام تعني:-
"إدارة شؤون النقد والعمل، والجهاز المصرفي، وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد الوطني، وتوجيه سياسة الاستثمار، بما يتفق وأحكام الشريعة الإسلامية بهدف تحقيق المصلحة العامة لمجموع أفراد الأمة".
- ٢- إن الإسلام لا ينظر إلى النقود، على أنها سلعة بحد ذاتها، وإنما هي أداة للتبادل، كما أشار إلى ذلك فقهاء الأمة، بحيث يتم استخدام النقود كأداة من أدوات السياسة النقدية في الإسلام، على أساس أن زيادة عرض النقود، أو تقليص عرضها، يتم وفقاً لحاجة المجتمع من الخدمات التبادلية.
- ٣- إن عائد الاستثمار في الإسلام، الناتج عن استخدام النقود المتاحة، يقوم على قاعدة "الغرم بالغرم"، حيث إن النقود لا تلد نقوداً، والعائد يكون نتيجة لحركة النقود وبالتالي فإن احتمال الخسارة والربح قاعدة أساسية في مفهوم الاستثمار لدى المصارف، والمؤسسات المالية في الإسلام.
- ٤- عرف المجتمع البشري منذ أن بدأ باستخدام النقود، ثلاثة أنواع منها هي:- النقود السلعية، والنقود الورقية، والنقود المصرفية، وإن النقود التي تعامل بها المسلمون، كانت الدنانير الذهبية، والدراهم الفضية، ثم استخدموا النقود المساعدة التي كانت من النحاس، وكانت تسمى بالفلوس.
- ٥- إن النقود : هي كل ما يستخدم وسيطاً في تبادل السلع والخدمات ومستودعاً

للقيمة، ويلقى القبول العام من الناس، للوفاء بالالتزامات، دون نظر إلى الشكل الذي تكون عليه، فقد تتخذ الشكل المعدني مثل النقود الذهبية والفضية وقد تتخذ الشكل الورقي مثل النقود الورقية الإلزامية وقد تتخذ شكل النقود المصرفية (النقود الائتمانية).

٦- إن الإسلام قد أعطى الحاكم المسلم، سلطات واسعة للتدخل في الشؤون الاقتصادية، مثل: إدارة شؤون النقد، والتحكم في عرضه، والتدخل في طرق استثمار الأفراد لأموالهم، وإلزامهم باتباع الأساليب الرشيدة في الاستثمار، وتحديد نسبة المشاركة في الأرباح والخسائر، وتوجيه سياسة البيع بالتقسيط وإصدار شهادات المضاربة، والمشاركة، والودائع المركزية، وسندات الدين العام اللابوية، وتنظيم الجهاز المصرفي... الخ، واتخاذ كل ما يراه مناسباً ومحققاً لمصلحة الأمة بشرط أن يكون الحاكم المسلم من أهل العلم والتقوى والاجتهاد في الشريعة، فإذا لم يكن مجتهداً، فعليه أن يستعين بأهل العلم والاجتهاد ويشاورهم ويأخذ موافقتهم.

٧- إن الفكر الاقتصادي الإسلامي، لقد سبق الفكر الاقتصادي المعاصر، بقرون عديدة إلى توضيح مفهوم النقود وبيان وظائفها، وإلى المعاداة بوجوب حصر عملية إصدار النقود بالدولة وحدها، وبالمعمل على استقرار قيمة النقود.

٨- إن البديل الإسلامي للمائدة، هو المشاركة في الأرباح والخسائر، والقرض الحسن، وإن نظام المشاركة هو الجواب الإسلامي للمشكلة الاقتصادية المتمثلة بكيفية ارتباط الموجودات النقدية، والتمويل بعملية الإنتاج الاقتصادية، بشكل يحقق التنسيق الكامل بين مصالح كل من مالِك النقود، وماحب الخبرة ويتسجم في نفس الوقت مع القيم الأخلاقية الضرورية لتنظيم اقتصاد حيوي سليم.

٩- إن أهم محدث استثمار في النظام الاقتصادي الإسلامي هي:-
١- الزكاة

ب- نسبة المشاركة في الأرباح والخسائر

ج- معدل حصة المضاربة

د- الثواب الأخرى

١٠- إن الزكاة في الإسلام تلعب دوراً تمويلياً هاماً من حيث ضخامة إيراداتها، ومخاربتها للسلكتياز كما تؤدي دوراً استثمارياً بالغ الأهمية من حيث تكوينها للطاقت الإنتاجية، وتشجيعها للمستثمرين، وتأمينهم ضد الكوارث.

١١- إنه في ظل النظام المصرفي الإسلامي، لا يمكن للودائع الجارية، أن تشكل سيولة نقدية يخشى منها على الاقتصاد، وذلك إذا ما تم تبني نظام الاحتياطي النقدي الإلزامي المعادل لـ ١٠٠% من مجموع الودائع الجارية.

١٢- إن المصرف المركزي الإسلامي، بمفاته القائم على عملية إصدار النقود، وعلى المحافظة على القيمة الخارجية للعملة المحلية، عن طريق حماية الرصيد الذهبي والأرصدة الأخرى القابلة للتحويل، وبمفاته حلقة الوصل، بين المصارف التجارية، والحكومة، والملجأ الأخير للجهاز المصرفي كله، ومصرف الحكومة ومستشارها المالي، وبمفاته الجهة التي تقوم على تحديد السقوف الائتمانية، وعلى فحص وتدقيق سجلات ومستندات المصارف وعلى اعتبار المكانة الهامة التي يحتلها في السوق النقدي والمالي، تكون له القدرة على الرقابة والإشراف على الائتمان والسيطرة عليه، والتحكم في كميته واتجاهاته.

١٣- إن التعاون والتنسيق التام بين المصرف المركزي والحكومة، أمراً لا مفر منه، فإذا لم تصمم الحكومة على تحقيق الاستقرار في قيمة النقود، باعتباره هدفاً من أهداف السياسة النقدية، لا يمكن الاستغناء عنه، ولم تنظم إنفاقها تبعاً لذلك، فمن المستحيل أن تكون لديها سياسة نقدية فعالة.

١٤- إن عملية التحول من النظام المصرفي الربوي، إلى النظام المصرفي

الإسلامي، في دول العالم الإسلامي، لا يمكن تحقيقها خلال فترة قصيرة جداً، أو بين عشية وضحاها، وباستخدام القوة والعنف، ذلك لأن الحكمة والتعقل هما عماد التحول الإسلامي.

١٥- إن الإسلام، قد جاء في المجال الاقتصادي، بأراء وأفكار اقتصادية، تنطوي على سياسة اقتصادية متميزة، وإن السياسة النقدية في الإسلام تكتسب قدراً أكبر من الفعالية، بسبب إلغائها لسعر الفائدة، وبالتالي وضع المزيد من وسائل الدفع في الاقتصاد الوطني.

التوصيات

١ - كشفت الدراسة عن العديد، من أوجه التفوق التي تفوق بها النظام الاقتصادي الإسلامي، في موضوع السياسة النقدية، وهذا ما يدعو الدول الإسلامية إلى المسارعة في تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية وتحويل انظمتها المصرفية، إلى النظام المصرفي الإسلامي، لتواجه بفعالية مشكلة من أهم المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد المعاصر، ألا وهي مشكلة ثبات قيمة النقود وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

٢ - إحياء نظام الزكاة والعشر، لما للزكاة من أثر كبير في تحسين أوضاع الفقراء الاقتصادي وتقوية التضامن بين شعوب العالم الإسلامي وتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي في دول العالم الإسلامي وذلك لكون الزكاة :-

أ - أداة من أدوات السياسة النقدية

ب - أداة من أدوات السياسة التلموية

ج - أداة من أدوات التحكم في كمية النقود

د - من أهم محددات الاستثمار في الإسلام

٣ - عدم السماح للمصارف بتكوين الائتمان، لما في ذلك من إضرار بأصحاب الدخول الصغيرة، وحصر هذه الوظيفة في الدولة صاحبة الامتياز في مسائل إيجاد وإصدار النقود، لأن استخدام النقود وإصدارها، يعتمد على قبول وثقة الأفراد بها، وهذه الثقة، وهذا القبول من حق الأمة جميعها، وإذا كان الأمر كذلك فليس من العدالة في شيء، السماح للمصارف بإصدار وتكوين النقود.

٤- العمل على إيجاد السبل المناسبة للتعاون، في مجال تدريب العناصر العاملة في المصارف الإسلامية، وتبادل الخبرات بينها، التعاون بين هيئات ومراكز البحث في الاقتصاد الإسلامي، في مختلف أقطار العالم الإسلامي.

٥- إيجاد أدوات مالية إسلامية، يمكن من خلالها فتح قنوات لتوظيف فوائض الأموال الباقية عن الاستثمار، في بعض بلدان العالم الإسلامي، في المشروعات المحتاجة للتمويل، والفرص الاستثمارية المتاحة في البلدان الإسلامية الأخرى.

قائمة المراجع

ملاحظات حول مراجع البحث:-

منعت مراجع البحث ضمن المجموعات الآتية:-

المجموعة الأولى: المراجع باللغة العربية :-

وقد منعت كما يلي:-

أو لا :- ١- معاجم اللغة

٢- معاجم متطوعة

ثانياً: مراجع الفقه والمالية الإسلامية

ثالثاً: مراجع الفكر الإسلامي الحديث

وقد منعت كما يلي:

١- مؤلفات عامة في الفقه

٢- مؤلفات اقتصادية

أ- مؤلفات اقتصادية إسلامية

ب- مؤلفات اقتصادية معاصرة

ج- مؤلفات مصرفية إسلامية

د- مؤلفات مصرفية معاصرة

رابعاً: قوانين والنظم

خامساً: الأبحاث

المجموعة الثانية: المراجع باللغة الإنجليزية

أ- الكتب

ب- الأبحاث

هذا وقد تم ترتيب مراجع الفقه والمالية الإسلامية حسب تاريخ الوفاة،
أما بقية المراجع فقد تم ترتيبها أبجدياً .

المراجع باللغة العربية

أو لا :- المعاجم

(١) معاجم اللغة العربية :-

- ابن منظور : أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور ت
(٧١١هـ -)

لسان العرب

دار صادر - بيروت

بدون تاريخ

- مجمع اللغة :- إبراهيم النيس ، عبد الحليم منتصر، عطية الموالحي،
محمد خلف الله احمد
المعجم الوسيط، ط (٢)
مطابع دار المعارف - القاهرة
١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م .

- لجنة :- لجنة من العلماء والباحثين
المنجد في اللغة والاعلام، ط (٢)
دار المشرق - بيروت
١٣٨٠هـ - ١٩٦٠م

(٢) معاجم متنوعة :-

- لجنة :- لجنة من العلماء والباحثين
معجم العلوم الاجتماعية
الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة
١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .

- عطية الله :- احمد عطية الله
القاموس السياسي ط (٢)
دار النهضة العربية - بيروت
١٢٨٨هـ - ١٩٦٨م

- الشرياصي: احمد الشرياصي
المعجم الاقتصادي الإسلامي
دار الجيل - بيروت
١٤٠١هـ - ١٩٨١م

ثانيا: مراجع الفقه والمالية الإسلامية

- ابو يوسف: يعقوب بن إبراهيم ت (١٨٣هـ)
الخراج
دار المعرفة - بيروت
بدون تاريخ

- ابو عبيد : أبو عبيد القاسم بن سلام ت (٢٢٤هـ)
الاموال، تحقيق محمد خليل هراس
دار الكتب العلمية - بيروت
١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م

- بلاذري: ابو الحسن احمد بن يحيى بن جابر بن داود ت (٣٧٩هـ)
فتوح البلدان، تحقيق رضوان محمد رضوان
دار الكتب العلمية - بيروت
١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م

- قد امة بن جعفر | أبو الفرج بن جعفر بن قدامة بن زياد ت (٢٣٧هـ)
الخراج وصناعة الكتابة
شرح وتحقيق محمد حسين الزبيدي
دار الرشيد للنشر - بغداد
١٤٠١هـ - ١٩٨١م .
- ماوردي: أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري البغدادي ت (٤٥٠هـ)
الاحكام السلطانية والولايات الدينية
دار الكتب العلمية - بيروت
١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- فراء: أبو يعلى محمد بن الحسين الفراء، ت (٤٥٨هـ)
الاحكام السلطانية، تحقيق محمد حامد الفقي
دار الكتب العلمية - بيروت
١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- غزالي: أبو حامد محمد بن محمد الغزالي ت (٥٠٥هـ)
إحياء علوم الدين
عالم الكتب - بيروت
بدون تاريخ
- دمشقي: أبو الفضل جعفر بن علي الدمشقي ت (٥٧٠هـ)
إشارة إلى معاسن التجارة
تحقيق فهمي سعيد
دار الفباء للطباعة والنشر - بيروت
١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م

- كاساني: علاء الدين أبو بكر بن مسعود الكاساني ت (٥٨٧هـ)
 بدايع الفناخع في ترتيب الشرائع، ط (٢)
 دار الكتب العلمية - بيروت
 ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م
- ابن رشد (الحفيد): - محمد بن أحمد بن محمد بن رشد القرطبي ت
 (٥٩٥هـ)
 بداية المجتهد ونهاية المقتصد، ط (٧)
 دار المعرفة - بيروت
 ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- ابن قدامة: موفق الدين أبو محمد عبد الله بن أحمد ت (٦٢٠هـ)
 المغنبي، ط (١)
 دار الفكر للطباعة والنشر - بيروت
 ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م
- آمدي: سيف الدين أبو الحسن علي بن أبي علي بن محمد الأمدي ت
 (٦٢١هـ)
 الأحكام في أصول الأحكام
 دار الكتب العلمية - بيروت
 ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م
- ابن أبي ربيع: شهاب الدين أحمد بن محمد بن أبي الربيع ت
 (٦٥٦هـ)
 سلوك المالك في تدبير الممالك
 تحقيق ناجي التكريتي
 وزارة الثقافة والإعلام - بغداد
 ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م

- ابن تيمية : تقى الدين ابو العباس احمد بن عبد السلام ت (٧٢٨هـ)
الحسبة في الاسلام
تحقيق سيد بن محمد بن ابي سعده
مكتبة دار الارقام - الكويت
١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- ابن الاغوة | محمد بن محمد بن احمد القرشي (٧٢٩هـ)
معالم القرية في احكام الحسبة
تحقيق محمد محمود شعبان، صديق احمد عيسى المطيعي
الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة
١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م
- ابن قيم الجوزية | شمس الدين ابو عبد الله محمد بن ابي بكر ت
(٧٥١هـ)
اعلام الموقعين عن رب العالمين
تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد
المكتبة المصرية، بيروت
١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- ايضا: الطرق الحكمية في السياسة الشرعية
تحقيق محمد حامد الفقي
دار الكتب العلمية - بيروت
بدون تاريخ
- شاطبي: ابراهيم بن موسى اللخمي الخرناطي المالكى ت (٧٩٠هـ)
الموافقات
دار المعرفة - بيروت
١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م

- ابن خلدون: عبد الرحمن بن محمد بن خلدون ت (٨٠٨هـ) المقدمة
دار احياء التراث العربي - بيروت
بدون تاريخ
- مقرئزي: تقي الدين احمد بن عبد القادر بن محمد ت (٨٤٥هـ)
امانة الامة بكشف الخمة - قام على نشره
محمد مصطفى زبادة، جمال الدين محمد الشيبان
مطبعة لجنة التاليف والترجمة والنشر - القاهرة
١٢٥٩هـ - ١٩٤٠م .
- سيوطي: جلال الدين عبد الرحمن بن ابي بكر السيوطي ت (٩١١هـ)
الحاوي للفتاوي
السلام العالمية للطباعة والنشر - القاهرة
بدون تاريخ
- رمللي: شمس الدين محمد بن ابي المباشر ت (١٠٠٤هـ)
نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج
المكتبة الاسلامية - القاهرة
بدون تاريخ
- مناوي: محمد عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي المناوي ت
(١٠٣١هـ)
النقود والمكاويل والموازين
تحقيق رجاء محمود السامرائي
وزارة الثقافة والإعلام - بغداد
١٤٠١هـ - ١٩٨١م .

ثالثاً: مراجع الفكر الإسلامي الحديث

(١) مؤلفات عامة في الفقه :-

- خلاف: عبد الوهاب خلاف
السياسة الشرعية في الشؤون الدستورية والخارجية والمالية
دار القلم، الكويت
١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م
- زحيلي: وهبة الزحيلي
نظرية الضرورة الشرعية، ط(٢)
مؤسسة الرسالة - بيروت
١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م
- زرقا: مصطفى الزرقا
المدخل الفقهي العام
دار الفكر، بيروت
١٣٨٨هـ - ١٩٨٦م
- عبادي: عبد السلام العبادي
الملكية في الشريعة الإسلامية طبيعتها ووظائفها وقيودها، ط(١)
مكتبة الاقصى، عمان
١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م
- قضاة: زكريا محمد الفالح القضاة
السلم والمضاربة من عوامل التيسير في الشريعة الإسلامية، ط(١)
دار الفكر - عمان
١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

- قرضاوي: يوسف القرضاوي
فقه الزكاة - ط(١)
دار الإرشاد - بيروت
١٣٩٨هـ - ١٩٦٩م
- (٢) مؤلفات اقتصادية
- ١ مؤلفات اقتصادية إسلامية :-
- جمال: عبد المنعم الجمال
موسوعة الاقتصاد الإسلامي
دار الكتاب المصري - دار الكتاب اللبناني
القاهرة - بيروت
١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م
- حصري: أحمد الحصري
السياسة الاقتصادية والنظم المالية في الفقه الإسلامي، ط(١)
دار الكتاب العربي - بيروت
١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م
- دنيا: شوقي أحمد دنيا
تمويل التنمية في الاقتصاد الإسلامي، ط(١)
مؤسسة الرسالة - بيروت
١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م
- أيضا: الإسلامي والتنمية الاقتصادية
دار الفكر - بيروت
١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، ٨٨

- ريس : محمد ضياء الدين الرئيس
الخراج والنظم المالية، ط(٥)
مكتبة دار التراث - القاهرة
١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م
- مدير : محمد باقر الصدر
اقتصادنا
دار المعارف للطبعوعات - بيروت
بدون تاريخ
- عسال، عبد الكريم : أحمد محمد العسال، فتحي أحمد عبد الكريم
النظام الاقتصادي في الإسلام، ط(٢)
مكتبة وهبة - القاهرة
١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م
- قرضاوي: يوسف القرضاوي
مشكلة الفقر وكيف عالجهما الإسلام
مؤسسة الرسالة - بيروت
١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- قحف: محمد منذر قحف
الاقتصاد الإسلامي، ط(١)
دار القلم - بيروت
١٤٠١هـ - ١٩٨١م
- محجوب: رفعت المحجوب
دراسات اقتصادية إسلامية
معهد الدراسات الإسلامية - القاهرة
بدون تاريخ

- منفيخي: محمد فريد منفيخي
النظام الاقتصادي الإسلامي
دار قتيبة - دمشق
١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م
- لبهان: محمد فاروق البهان
أبحاث في الاقتصاد الإسلامي، ط(١)
مؤسسة الرسالة - بيروت
١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م
- نجار: أحمد النجار
المدخل إلى النظرية الاقتصادية في المنهج الإسلامي، ط(٢)
دار الفكر - بيروت
١٣٩٤هـ - ١٩٧٢م
- ب- مؤلفات اقتصادية معاصرة:
- إبراهيم: حسن محمود إبراهيم
مبادئ النظرية الاقتصادية، ط(١)
دار النهضة العربية - بيروت
١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م
- إبراهيم: نعمة الله نجيب إبراهيم
أسس علم الاقتصاد
مؤسسة شباب الجامعة - الإسكندرية
١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م

- خليل : سامي خليل
التفريعات والسياسات النقدية والمالية
شركة كفاظمة للنشر والترجمة والتوزيع - الكويت
١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م

- سليمان // سلوى علي سليمان
السياسة الاقتصادية
وكالة المطبوعات - الكويت
١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م

- عناية : غازي حسين عناية
التنظيم المالي
مؤسسة شباب الجامعة - الاسكندرية
١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م

- فوزي: عبد الملعم فوزي
المالية العامة والسياسة المالية
دار النهضة العربية - بيروت
١٣٩١ - ١٩٧١م

- يسري: عبد الرحمن يسري
التحليل الاقتصادي
الدار الجامعية - الاسكندرية
١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م

(ج) مؤلفات مصرفية إسلامية

- تركماني: عدنان خالد التركماني
السياسة النقدية والمصرفية في الإسلام
مؤسسة الرسالة - بيروت
١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م
- جمال: غريب الجمال
المصارف والأعمال المصرفية في الشريعة والقانون
دار الشروق - بيروت
١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م
- حسيني: محمد باقر الحسيني
تطور النقود العربية الإسلامية
مديرية الآثار العامة - بغداد
١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م
- حمود: سامي حسن حمود
تطوير الأعمال المصرفية بما يتفق والشريعة الإسلامية، ط(١)
مطبعة الشرق - عمان
١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م
- زلوم: عبد القديم زلوم
الاموال في دولة الخلافة
دار العلم للملايين - بيروت
١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م

- سالوس : علي احمد السالوس
في البيوع والبنوك والنقود، ط(١)
دار الحرمين - الدوحة
١٤٠٢هـ - ١٩٨٣م
- ايضاً: استبدال النقود والعملات ط(١)
مكتبة الفلاح، الكويت
١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م
- سويلم : محمد سويلم
إدارة المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية
دار الطباعة الحديثة - القاهرة
١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م
- شابر : محمد عمر شابر
بحو نظام نقدي عادل، ترجمة سيد محمد سكر، ط(١)
المعهد العالمي للفكر الإسلامي، مريدن - فرجينيا
١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م
- شباني: محمد عبد الله إبراهيم الشباني
بنوك تجارية بدون ربا، ط(١)
دار عالم الفكر للنشر والتوزيع - الرياض
١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م
- مدر : محمد باقر المدر
البنك اللاروي في الإسلام، ط(٨)
دار المعارف للمطبوعات - بيروت
١٤٠٢هـ - ١٩٨٣م

- صديقي: محمد نجات الله صديقي
النظام المصرفي اللاربوي، ط(١)
ترجمة عابدين سلامة
المجلس العلمي بجامعة الملك عبد العزيز - جدة
١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م
- طایل: مصطفى كمال السيد طایل
البنوك الإسلامية المنهج والتطبيق
دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع - المنصورة
١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م
- عبادي: عبد الله عبد الرحيم العبادي
موقف الشريعة الإسلامية من المصارف الإسلامية المعاصرة
المكتبة الحصرية - صيدا
١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م
- عطية: جمال الدين عطية
البنوك الإسلامية، ط(١)
رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية - الدوحة
١٤٠٢هـ - ١٩٨٧م
- عتر: نور الدين عتر
المعاملات المصرفية والربوية وعلاجها في الإسلام، ط(٤)
مؤسسة الرسالة - بيروت
١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م
- متولي وشحاته: أبو بكر المديق عمر متولي، شوقي اسماعيل شحاته
اقتصاديات النقود في إطار الفكر الإسلامي، ط"١"
مكتبة وهبة - القاهرة
١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م

- نقشبندی: ناصر السيد محمود النقشبندی

الدينار الإسلامي

مطبعة الرابطة - بغداد

١٣٧٢هـ - ١٩٥٣م

- معشري: مصطفى عبد الله الهمشري

الاعمال المصرفية والإسلام

مجمع البحوث الإسلامية / الأزهر - القاهرة

١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م

- هواري: سيد الهواري

إدارة البنوك

مكتبة عين شمس - القاهرة

١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م

- مؤلفات مصرفية معاصرة:

- إبراهيم: عبد الرحمن زكي إبراهيم

مقدمة في اقتصاديات النقود والبنوك

دار الجامعات المصرية - الاسكندرية

بدون تاريخ

- برعي: محمد خليل برعي

النقود والبنوك

مكتبة نهضة الشرق - القاهرة

١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م

- .. حسن : سهير السيد حسن
النقود والتوازن الاقتصادي
مؤسسة شباب الجامعة - الاسكندرية
١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م
- .. سلامة ويونس ومبارك : رمزي سلامة، محمود يونس، عبد النعيم مبارك
مبادئ في اقتصاديات النقود والبنوك
مؤسسة شباب الجامعة - الاسكندرية
١٤٠٢هـ - ١٩٨٣م
- شافعي: محمد زكي الشافعي
مقدمة في النقود والبنوك
دار النهضة العربية - بيروت
١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م
- شمري: ناظم محمد لوري الشمري
النقود والمصارف
مديرية الكتب للطباعة والنشر - الموصل
١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- .. عجمية وشيخو : محمد عبد العزيز عجمية ، مصطفى رشدي شيخة
النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية
الدار الجامعية - بيروت
١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م
- .. قريصة : مبحي تادريس قريصة
النقود والبنوك
دار الجامعات المصرية - الاسكندرية
١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م

- مبارك ويونس: عبد النعيم ميسارك، محمود يونس
اقتصاديات النقود والمصرفية
مؤسسة شباب الجامعة - الاسكندرية
١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م

- هاشم: إسماعيل محمد هاشم
مذكرات في النقود والبنوك
دار النهضة العربية - بيروت
١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م

رابعاً: القوانين والظمة

- اردن: قانون البنك المركزي الاردني لسنة ١٩٧١م
والمعدل بموجب القانون المؤقت رقم (٤) لسنة ١٩٧٥م
- ايضا: قانون البنوك في الاردن رقم (٣٤) لسنة ١٩٧١م
والمعدل بموجب القانون المؤقت رقم (٥) لسنة ١٩٧٥م

خامساً: الابحاث

- جارجي: محمد معبد الجارجي
نحو نظام نقدي ومالي إسلامي
المركز العالمي لبحاث الاقتصاد الإسلامي - جامعة الملك
عبد العزيز - جدة
١٤٠١هـ - ١٩٨١م

- جفidel : حمد بن عبد الرحمن الجفidel
منهج شيخ الإسلام احمد بن تيمية في الدراسات الاقتصادية
الإسلامية
بحث مقدم إلى ندوة الاقتصاد الإسلامي المنعقدة في بغداد ١٩٨٣
المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم / معهد البحوث
والدراسات العربية - بغداد، ص ٣٨٩
١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م
- حافظ: عمر زمير حافظ
دور السياسة المالية في تحقيق أهداف الدولة الإسلامية
بحث مقدم إلى الندوة الدولية المنعقدة في إسلام آباد من ٧ - ١٠
تموز ١٩٨٦م
- سالوس: علي احمد السالوس
أحكام النقود الورقية واستبدال العملات في الفقه الإسلامي
منظمة المؤتمر الإسلامي، مجمع الفقه الإسلامي
بحوث ودراسات رقم "١٠"
مكة المكرمة - ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م
- سلامة: عابدين احمد سلامة
السياسة المالية في الدولة الإسلامية
بحث منشور في مجلة المال والاقتصاد التي يمدرها بنك فيصل
السوداني
الخرطوم - ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م
- صديقي: محمد نجات الله صديقي
المصارف المركزية في إطار العمل الإسلامي
الحضارة الإسلامية / بحوث ودراسات ج "٥"
المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية - عمان
١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م

- ايضا: لماذا المصارف الإسلامية
سلسلة المطبوعات بالعربية "١"
المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي - جامعة الملك
عبد العزيز
جدة - ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م
- فرفور: محمد عبد اللطيف فرفور
احكام النقود الورقية وتغير قيمة العملة
بحوث ودراسات ملحق رقم "١"
مظلة المؤتمر الإسلامي - مكة
١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م
- كسار: هيثم كسار
العلاقة بين البنوك الإسلامية والبنوك المركزية
(السياسة النقدية والاحتياطات)
بحث مقدم إلى ندوة المصارف الإسلامية،
الواقع والتطبيق العملي المنظمة من قبل اتحاد
المصارف العربية في عمان من ١٧ - ٢٠ / كانون اول - ١٩٨٨م
- كبيسي: حمد ان عبد المجيد الكبيسي
تطور النقود والنظام النقدي في الدولة العربية الإسلامية
بحث مقدم إلى ندوة الاقتصاد الإسلامي الملتقى في بغداد المنظمة
١٩٨٢ العربية للتربية والثقافة والعلوم / معهد البحوث والدراسات
العربية - بغداد، ص ٣٥٠، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م
- متولي: مختار محمد متولي
التوازن العام والسياسات الاقتصادية الكلية في اقتصاد إسلامي
بحث منشور في مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي
العدد الأول، السنة الأولى
١٤٠٣هـ - ١٩٨٢م

- مصري: رفيق المصري
الإسلام والنقود، المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي،
جامعة الملك عبد العزيز، جدة، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م

المراجع باللغة الإنجليزية

- ١ - الكتب

- Ahmad, Iqbal, Khan: Ziauddin Ahmad, Munawar Iqbal
Fahim Khan
Money and Banking In Islam
International Center for Research
In Islamic Economics.
King Abdul Aziz University
Jeddah and Institute of Policy
Studies, Islamabad
1403 - 1983
- Iqbal, Khan; Munawar Iqbal, Fahim Khan
A Survey of Issues and A Programme
For Research In Monetary of Fiscal
Economics of In Islam
International Center For Research
In Islamic Economics, King Abdul Aziz University
Jeddah, and Institute of Policy
Studies, Islamabad,
1401 - 1981

- Khan: Mohsin Khan
Principles of monetary Theory and In An Islamic Framwork
International Seminar on Islamic Economics For University
teachers.
22ND Augest-3rd September 1987
International Institute of Islamic Economics
International Islamic University, Islamabad
- Iqbal, Mirakhor: Zubair Iqbal, Abbas Mirakhor
Islamic Banking
International Monetary Fund
Washington, D.C March
1407 - 1987
- Rushdi: Ahmad Rushdi
Central Banking Policy, An Islamic Perspective
Thoughts on Economics, Vol:8
No. 2 Summer, 1407 - 1987
- Siddiqi: Muhammed Nejatullah Siddiqi Rationale of Islamic
Banking
International Center for Research In Islamic Economics
International Institute of Islamic
Economics, King Abdul Aziz University Jeddah.
1401 - 1981

Abstract

Monetary policy in Islam

The subject of this research is Monetary policy in Islam and it is presented in eight chapters and a conclusion, in the following order:-

Chapter one provides an explanations of monetary policy as a conception in language, sharia'h terminology and contemporary economic thought since monetary policy amounts to a group of policy instruments instituted by monetary authorities in order to administer monetary affairs it was necessary to discuss the legality of government interference in economic affairs

Chapter two reviews the literature on money and discusses the functions of money in contemporary economic thought.

The third chapter reviews the development of money in early Islam in addition selective views of muslim Jurist on the nature and functions of money. and the position of Islam law on commercial Bank notes are discussed.

Chapter Four explain the major objectives of monetary policy in an Islam economic framework.

Chapter Five explains the monetary policy instruments which may be adapted by monetary authorities in an Islamic economic framework.

٢٤٨

فهرست الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	١
اهداف البحث	١
مبررات البحث	٢
منهج وخطة البحث	٢
الفصل الاول : مفهوم السياسة النقدية وشرعية	
تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية	٥
- مفهوم السياسة النقدية في اللغة	٦
- مفهوم السياسة النقدية في الاصطلاح الشرعي	٨
- مفهوم السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي	٨
الوضعي المعاصر	١٠
- شرعية تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية	١٤
الفصل الثاني: تطور انواع النقود ووظائفها	
في الفكر الاقتصادي المعاصر	١٨
- تطور انواع النقود في الفكر	١٨
الاقتصادي الوضعي المعاصر	١٩
- وظائف النقود في الفكر الاقتصادي	١٩
الوصفي المعاصر	٣٠
الفصل الثالث: تطور انواع النقود ووظائفها	
في الفكر الاقتصادي الإسلامي	٤٣
- تطور انواع النقود في صدر الاسلام	٤٤

- ٥٧ - وظائف النقود في الفكر الاقتصادي الاسلامي
- ٦٤ - حكم الاوراق النقدية في الشريعة الاسلامية
- ٦٨ - اصدار النقود في الاسلام

- ٧٤ الفصل الرابع: اهداف السياسة النقدية في الاسلام
- ٨٨ - اهداف السياسة النقدية في الاسلام

- ٨٩ الفصل الخامس: ادوات السياسة النقدية في الاسلام
- ٩٠ - ادوات السياسة النقدية في الاسلام

- الفصل السادس: علاقة السياسة النقدية
- بالسياسة المالية، وعلاقة
- ١١٨ السياسة النقدية بالدخل القومي
- ١١٩ - علاقة السياسة النقدية بالسياسة المالية
- ١٢٢ - علاقة السياسة النقدية بالدخل الوطني

- ١٢٢ الفصل السابع: المصارف المركزية
- ١٣٤ - التعريف بكلمة مصرف
- ١٣٥ - نشأة المصارف المركزية
- ١٣٦ - وظائف المصرف المركزي
- ١٤١ - المصرف المركزي الاسلامي
- ١٤٢ - ادوات تنفيذ سياسات المصرف المركزي الاسلامي
- ١٥٦ - المصرف المركزي الباكستاني
- ١٥٨ - المصرف المركزي الايراني

- الفصل الثامن: خطوات اسلمة النظم
- النقدية والمصرفية، وتجارب
- اسلمة النظم النقدية والمصرفية
- ١٦٢ في كل من باكستان وايران
- كيفية الانتقال من النظام النقدي والمصرفي

١٦٢	الربوي الى النظام النقدي والمصرفي الاسلامي
-	خطوات اسلمة النظم النقدية والمصرفية في دول العالم
١٦٦	الاسلامي التي ترى وجوب تحويل نظامها النقدي
	المصرفي الى النظام النقدي والمصرفي الاسلامي
-	اسلمة النظم النقدية والمصرفية في كل من باكستان
١٨٥	وايران
١٨٦	باكستان
٢٠٤	ايران
٢٢٠	الخاتمة
٢٢٤	التوصيات
٢٢٦	المصادر والمراجع
٢٤٨	خلاصة البحث باللغة الانجليزية